السر الكبير

من اسرار تأميم قناة السويس

(صفحات لم تنشر)

جابر عبد السلام

السِّرُّ الكبير

أسرار وخفايا تأمين قناة السويس

المؤلف

جابر عبد السلام هلال

للنشر والتوزيع

عبد السلام، جابر .
السر الكبير/ جابر عبد السلام
ط1- القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.
124 ص، 21 سم .
تدمك 0 - 083 - 380 - 977
1 - القصص العربية
أ - العنوان
رقم الإيداع 2006/13346
813.02

الطبعة الأولى: 1428هـ/2007م

الناشر

دار العلوم للنشر والتوزيع - القاهرة

هاتف : 5761400(202) فاكس: 5799907(202)

البريد الإلكتروني:

daralaloom@hotmail.com daralaloom2002@yahoo.com

إهداء

إلى سيادة الرئيس القائد محمد حسني مبارك ، حفظه الله .
وإلى سيادة اللواء أركان حرب مدير عام الكلية الحربية
وإلى روح الزعيم الخالد سيادة الرئيس جمال عبد الناصر .
وإلى سيادة رئيس المخابرات العامة الوزير عمر سليمان .
وإلى شريكة حياتي وأولادي وأمي الغالية وجميع أشقائي .
وإلى شعب مصر المكافح العظيم .
أهديهم هذا العمل البطولي التاريخي .
وفقنا الله لما فيه رضاه ورحمته .

المؤلف

جابر عبد السلام هلال

محارب قديم

عضو جمعية المؤلفين والملحنين بفرنسا

تقـــديم

الـراوي : المؤلـف في شخـصية الدكتور وهو يتحدث عن نفسه . والعهدة على الراوي .

يقول الدكـتور مصطفى الحفناوي : في شهر يوليو سنة ١٩٥٦م ، كنت مع زوجتي وأولادي نقضي الصيف كعادتنا بمدينة الإسكندرية ، وكنا نسكن في بيت يطل مباشرة على شاطئ (ميامي) ، ولكني أخذت نفـسي وقتـئذ بـبرنامج آخـر غير الاصطياف والبحر والنسيم العليل ، كـنت أسـتيقظ يومـيًا في ساعة مبكرة ، وأستقل السيارة لأقطع مسافة خمـسين كـيلومترًا بالتحديد ، حيث أصل إلى مزرعة ، بلغت مساحتها ثمـانين فدانًا ، كانت مملوكة لأولادي ، وكانت من حيث التربة والموقع عديمـة المثال ؛ فهي جزيرة تكونت من طمي النيل ، تقع بين فرع رشيد وتـرعة اسمهـا الرشـيدية ، في زمـام بلـدة اسمهـا (محلة الأمير) ، وقد اشـتراها أولادي مـن ورثـة أسرة من معاتيق (محمد علي) الذي أقطع معاتـيقه هؤلاء تلك الأرض وغيرها ، وكنت أقضي اليوم كله مشتغلاً بتـصريف شئون المزرعة ، ثم أعود إلى داري في الإسكندرية في مستهل الليل ، ولم أتخلف عن تنفيذ هذا البرنامج يومًا واحدًا .

ويقـول الدكـتور مصطفى الحفناوي : وفي الساعة الثالثة بعد ظهر يـوم ٢٣ مـن شـهر يولـيو ١٩٥٦م ، فوجـئت بحـديث هاتفي ، وكان المـتحدث صـديقًا من خيرة من عرفت في حياتي ، وهو المرحوم اللواء صـديق عـبد اللطـيف ، حكمدار الإسـكندرية يومئذ ، ولم يكن لدي

بالمزرعة خط هاتفي، ودهشت كيف عرف رقم الهاتف في مزرعة مجاورة، وأبلغني خفير مزرعتي أن مكالمة عاجلة من الإسكندرية تطلبني عند الجيران، وحينما تلقيت المكالمة، كان الحديث كالآتي:

حكمدار الإسكندرية: مبارك يا معالي الوزير!! هل معك سيارتك بالعزبة، أم أدبر لك وسيلة عاجلة تحضرك فوراً إلى الإسكندرية؟!.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: غير معقول يا صديق بك، وزير إيه وبتاع إيه! قل لي بربك سر استدعائي بهذه اللهفة الشديدة.

الحكمدار: أنا لا أمزح، ولا توجد أسرار، أمر الرئيس جمال عبد الناصر بأن تتوجه فوراً إلى القاهرة لمقابلته، وتنتظرك هنا بالإسكندرية طائرة ستنقلك إلى القاهرة كأسرع وسيلة، ومن غير المعقول أن تجري هذه الترتيبات العاجلة إلا إذا كنت قد عُيِّنت وزيراً..

أصدر الرئيس أمره باستدعائك منذ صباح اليوم، وبحثوا عنك في القاهرة في كل مكان من غير جدوى، ثم صدرت الأوامر إلينا بالإسكندرية للبحث في جميع الشواطئ، وقد تحدثت مع السيدة حرمك، فأعطتني بيانات عن العزبة وموقعها واهتديت إلى رقم هاتف أحد جيرانك. رجائي ألا تضيع وقتًا، وأنا في انتظارك بمكتب (الليثي عبد الناصر) بمقر هيئة التحرير بميدان المنشية.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت بملابس الحقل، غير حليق اللحية، وأسرعت إلى سيارتي، فوصلت إلى داري بشاطئ ميامي، في أقل من ساعة، حيث لقيت زوجتي وسلمتها كل ما كنت

أحمله من نقود كان مقرراً أن تُصرف للمشتغلين بالمزرعة وفي مشتريات للمزرعة، وقلت لها إني مسافر بالقطار إلى القاهرة، ومنها إلى مطار القاهرة حيث أستقل طائرة إلى أمستردام بهولندا، استجابة لدعوة برقية عاجلة، وصلتني من الشركة الهولندية موكلتي في قضية قناطر إدفينا، ولم أذكر لزوجتي حديث حكمدار الإسكندرية، حينما تيقنت أن الحكمدار لم يذكر لها شيئًا عن استدعاء الرئيس لي، فكل الذي قاله إن صديّق بك سألها عن عنوان العزبة، ولم يقل شيئًا أكثر من هذا السؤال، وكان الباعث على اختلاق موضوع استدعائي لهولندا، هو أني استشعرت أن استدعاء الرئيس عبد الناصر (رحمه الله) لي غير صحيح، وأن الصحيح هو أنه تقرر اعتقالي، واستعمل الحكمدار الصديق أسلوبًا مهذبًا لإحضاري من المزرعة، ونقلي بالطائرة إلى القاهرة.

ويواصل الدكتور مصطفى الحفناوي: وكان لسوء الظن هذا مبرراته عندي؛ ذلك أنه قبل ذلك التاريخ بأسابيع وصلتني أنباء تؤكد أن المرحوم جمال عبد الناصر، يفاوض شركة قناة السويس بمعرفة وزير ماليته الدكتور عبد المنعم القيسوني؛ كي تستثمر بضعة ملايين من الجنيهات في مصر، وأن المقابل هو مد امتياز قناة السويس فترة يتفق عليها طرفا المفاوضة. بلغتني هذه الرواية من عدة مصادر، ونشرت الصحف أنباء عن مفاوضات بين القيسوني والشركة لاستثمار طويل الأجل لعشرين مليونًا من الجنيهات تدفعها الشركة من أرصدتها الضخمة. والحق أني فزعت وروعت من تلك الأنباء التي تبين فيما بعد أنها كانت مختلقة، ووقعت في شرك تصديقها،

فـرحت ألعـن نظـام الحكم في أحاديثي لأصدقائي، قائلاً إني سأحرق كـل مذكراتـي عـن قـناة الـسويس، وإن آمالي قد تحطمت وتبخرت والعياذ بالله.

ويقـول الدكـتور مـصطفى الحفـناوي: وصـادف أنـي في اللـيلة الـسابقة، أي في مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٦م، لقيت مصادفة صديقًا قـديمًا، هو الأستاذ محمد حلمي، مدير بورصة القطن في عهد الوزارة الوفدية، وكانت به أوجاع غير وجيعتي، وقد جلسنا في حديقة فندق بـوريفاج بالإسـكندرية، نـتحدث عـن أخطاء حكومة الثورة، وطال الحديث وامتد إلى ما بعد منتصف الليل، حيث خلت الحديقة من جميع الـناس، ولـم يـبق إلا نحـن الاثنان، نكيل الطعن، وأنا أقول من قلب جـريح (يـا ضـيعة جهـدي طـوال سـن الـشباب، ويـا ضـيعة قـناة الـسويس!!). ربطـت بـين هـذا وبـين استدعائي وقصة الطائرة التي تنتظرنـي، وأيقـنت أن (ابـن حـرام) كـان يتلـصص، ونقـل حديثي للمخابـرات العامة، وعلى ضوء ما كان يجرى يومئذ، كان الاسـتنتاج سهلاً، والاعتقال السياسي هو الأسلوب المتعارف عليه.

وهكـذا يـبدو واضحًا أني باختلاق رواية استدعائي لأمستردام، وتـسليم مـا كـنت أحمله من النقود لزوجتي، كنت أريد المباعدة بينها وبـين مأسـاة، كنت مسوقًا إليها بطول اللسان، وأن تنعم مع أطفالي بالهـدوء، ولـو لبـضعة أيـام إلى أن يـصلها نـبأ اعتقالي، وقد طلبت مـرافقتي إلى القاهـرة بالـسيارة بـدلاً مـن القطـار، لـتعود بهـا إلى الإسـكندرية بعـد إعـداد حقيبتي ووداعـي بالمطار، فرفضت طلبها موصـيًا إياهـا بالاهـتمام بالـصغار قـبل أن تهتم بتوافه كإعداد حقيبة

سفري، وودعتها وودعت الصغار، ثم توجهت إلى دار هيئة التحرير بالإسكندرية، حيث استقبلني بغاية الحفاوة كل من: المرحوم صدّيق عبد اللطيف، والليثي شقيق المرحوم جمال عبد الناصر، الذي لم أكن أعرفه من قبل، وقد جيء بأطباق من الكباب، وتناول ثلاثتنا وجبة غداء متأخرة، وأبلغت القاهرة تليفونيًّا أني في الطريق إلى الطائرة، وقد رافقني إليها المرحوم صدّيق عبد اللطيف، ومع كل هذا التكريم تغلّب سوء الظن، ولم تفارقني هواجس الاعتقال فور هبوط الطائرة بأرض المطار. ولكني وجدت سيارة (شيفرولية) كانت تنتظرني، ولقيتُ صديقًا آخر يستقبلني وهو من رجال الثورة، وكان من أقرب المقربين للمرحوم عبد الناصر، وهذا الصديق هو السيد/ إبراهيم الطحاوي، الذي أفهمني أنه كلف بمرافقتي إلى دار الرئيس الراحل بمنشية البكري، وأنا أعرف الدار وترددت عليها ولقيني الرئيس فيها من قبل مرات.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وكان ذلك اليوم شديد القيظ، وكان الرئيس يجلس مع آخر بالحديقة، ولم أكن أعرف هذا الآخر يومئذ، ثم علمت بعد انصرافنا أنه (علي صبري) مدير مكتب الرئيس يومئذ للشئون السياسية، وأذكر أنه بمجرد أن دخلت من الباب الحديدي للدار، نهض الرئيس ـ رحمه الله ـ بمجرد أن لمح وجهي، ولقيني في منتصف الحديقة وصافحني بحرارة، وقال في أدب جم: آسف أشد الأسف، للطريقة التي استعملناها في إحضارك، فقد استعنا بالبوليس وأجهزة الأمن في القاهرة والإسكندرية، بحثوا عنك هنا في القاهرة، فوجدوا بيتك موصداً وكذلك مكتبك،

واتصلوا بنقابة المحامين وبجميع معارفك بالقاهرة للاهتداء إليك بدون جدوى، واتصلوا بنقابة وكلاء المحامين للتعرف على وكيل مكتبك لعله يرشد عنك، بلا فائدة، ثم نجح بوليس الإسكندرية، ولما عرف مكانك عمل الترتيب اللازم لنقلك بالطائرة.

واستطرد الرئيس جمال عبد الناصر، وقال: أتعرف لماذا دعوتك لمقابلتي؟

قلت: لا..

قال الرئيس إنه قرر تأميم شركة قناة السويس، وتكريمًا للجهود الضخمة التي بذلتها في هذه القضية عهد إليّ بأن أكتب مشروع قرار جمهوري بتأميم الشركة، وأن الأمر جدّ عاجل، وأنه سيعلن هذا القرار للعالم كله في خطاب، قرر أن يلقيه بميدان المنشية بالإسكندرية في الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وجرى بيننا حديث طويل امتد إلى وقت متأخر من الليل، حيث طلب مني - رحمه الله - أن أبسط القضية، بدءًا بالتاريخ، منذ قناة فرعون، وألا أوجز قط، وقال: أنا لا عمل لي الآن سواك، ألديك مانع من أن تستمر جلستنا إلى الصباح؟، وسوف أورد ما جرى في تلك المقابلة بالتفصيل في صلب هذا الكتاب.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وانتهت المقابلة بأمر لي من الرئيس بأن ألقاه في الليلة التالية، ومعي مشروع القرار الجمهوري، في ساعة عيّنها، وتمت المقابلة في الليلة التالية بحجرة الرئيس بمبنى قيادة

الثورة بالجزيرة، وجرى فيها من الأحاديث ما جرى، مما سأرويه لسيادتكم بكل صراحة، وكان الأمر المشدد الذي صدر لي، هو ألا يعرف كائن مَن كان، أني موجود بالقاهرة؛ وذلك مراعاة لأقصى درجات السرية، كي لا يتنبه العدو فيأخذ حذره.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبقيت منقطعًا عن العالم، مختفيًا بين جدران سكني بالقاهرة إلى الساعة والدقيقة التي تحدث فيها الرئيس وأعلن القرار، وافتتح في نفس الدقيقة أول محضر لأول مجلس إدارة مصري لقناة السويس، وقد ضمني هذا المجلس، وبقيت فيه منذ تلك اللحظة حتى أوائل سنة ١٩٦٩م، تاريخ قبول الرئيس للاستقالة التي رفعتها إليه منذ خريف سنة ١٩٦٥م. وكنت إلى جانب عضوية مجلس إدارة هيئة قناة السويس، رئيس جهازها القانوني بوصفي المستشار القانوني للهيئة، منذ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢م.

*****

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي في كتاب لكاتب عصره. الأستاذ محمد حسنين هيكل من المرحوم عبد الناصر، حيث تبرع بكلمة خاطفة في سطر أو سطرين، حينما تعرض لتأميم شركة قناة السويس، فذكر أن الرئيس الراحل كان قد استعان بمحام أجله في حجرة مجاورة، وعهد إليه بكتابة وثائق التأميم. وفات الكاتب (الذي التقى بساسة ورؤساء العالم شرقًا وغربًا) أن كبريات صحف العالم، في إنجلترا وفرنسا وأمريكا بالذات، ألقت أضواء شديدة على هذا المحامي الذي تعمد إغفال اسمه وذلك منذ اليوم التالي للتأميم، وظهر في لندن مطبوع، ترجمته مصلحة الاستعلامات في مصر في

حينه، عن قناة السويس، استعرض أسماء أعضاء أول مجلس إدارة لهيئة قناة السويس، وهم خلاصة مَن أنجبت مصر، في تلك الفترة، في الهندسة والإدارة والمحاسبة والاقتصاد، ومع ذلك وردت عبارة في ذلك المطبوع، قالت بالحرف الواحد: على أن التعين الوحيد في هذا المجلس الذي له مغزى هو تعيين مصطفى الحفناوي، وفات الأستاذ هيكل ما قاله المرحوم جمال عبد الناصر لي، في لقائنا في مساء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦م، وسمعه اثنان حضرا هذا اللقاء، رحمهما الله، أحدهما السيد/ علي صبري، والآخر السيد/ إبراهيم الطحاوي: أنت الآن جزء من تاريخنا، وبعلمك وجهدك الضخم نؤمم الشركة ونحرر القناة، أنت دخلت التاريخ.. قال هذا وأكثر منه تفضلاً وتواضعًا، وكان أكثر مما أستحق، ثم ذكرني بعد التأميم بسنوات في حديث له بصحيفة الأوبزرفاتور الفرنسية، وذكره في أحاديثه مع كثيرين مصريين وأجانب، لأنه ـ رحمه الله ـ كان منصفًا. ولم يقرأ الأستاذ هيكل ما كتبته عن دوري هذا مراجع علمية بأقلام علماء القانون في فرنسا نفسها، وفي أمريكا وبريطانيا. وهو مما أعتز به. ولعل المؤرخ هيكل الذي تناول حياة عبد الناصر وتاريخه لا يعلم أن لقاء عبد الناصر لي في مساء ٢٣ يوليو وفي مساء ٢٤ يوليو لم يكونا أول وثاني لقاء بيني وبين الرئيس الراحل بخصوص موضوع قناة السويس، وإنما التقينا مرات ومرات حول هذا الموضوع بالذات، وجمعتنا موائد الطعام للكلام فيه، وكان أول لقاء لنا في مبنى القيادة العامة بمنشية البكري في شهر أغسطس سنة ١٩٥٢م، بعد قيام الثورة بأسبوعين أو ثلاثة، ثم التقينا بعد التأميم مرات ومرات. ولن يستطيع

هيكل مهما استبدت به (أنا) وتعالى على الناس، أن يغير التاريخ.
وطبعًا لم يحاول رئيس تحرير الأهرام أن يعرف قصة المحامي المصري عن قناة السويس، وهي القصة التي أفردت لها مجلة (جوردي فرانس) الفرنسية مقالاً بعنوان (قصة المحامي الشاب) ظهر في عدد من أعدادها بعد التأميم بأسبوعين أو ثلاثة، وكان المرحوم جمال عبد الناصر بعد انتخابه رئيسًا لجمهورية مصر في سنة ١٩٥٥م، قد طلب مني أن أروي له هذه القصة بتفصيل وإفاضة، وأن أبين البواعث التي حملتني على التصدي لقضية قناة السويس بالصورة التي جرت، وفي مساء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦م، حينما اجتمعنا بداره الاجتماع الذي امتد ساعات، طلب مني أن أروي تفاصيل عملي في قضية قناة السويس كما سمعها من قبل ليسمعها علي صبري، واستفاض في سرد التفاصيل في مقابلات أخرى ليسمعها زملاء له حضروا تلك المقابلات.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكان بوسعي أن أنشر تلك التفاصيل وغيرها، عن جهد استمر اثنى عشر عامًا، سبق التأميم، وهي تفاصيل فيها الكثير الذي يثير، ولكني لم أفعل؛ خوفًا من كلمة (أنا)، وقد أضطر لاستعمالها، أردت أم لم أرد، وكان بوسعي أن أفرغ تلك الحقائق في كتاب أو أكثر من كتاب، وحدث بالفعل أن دعتني دار نشر كبرى في نيويورك وعرضت أن تتحمل نفقات سفري، للتعاقد معي على كتاب أضمنه تلك الذكريات، ولم نتفق، ثم تكرر العرض، بل وتم التعاقد بالفعل مع دار من أكبر دور النشر في بريطانيا وعصف العدوان الصهيوني في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧م

بالعقد، واعتذرت الدار عن طبع الكتاب، والحقيقة أن أسبابًا متعددة حملتني على البعد عن الأضواء، وأن ألوذ بصمت عميق، وفي مقدمة هذه الأسباب أني كنت شديد الخوف من حقد الحاقدين ودس الدساسين، ورأيت أنه لكي أستطيع أن أقوم بواجبي العام، وأنا في مأمن من أساليب الحاقدين، ومن أسلحة التنافس غير النظيفة، يجب أن أحجب اسمي عن الأضواء، وأن أكون جنديًا مجهولاً، بكل ما تعنيه هذه الكلمة.

*****

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: سيقول قائل: وماذا جرى كي تخرج من عزلتك، وتغير أسلوبك؟ ولماذا تشرح الحقيقة الآن؟.

وهنا يرد الدكتور مصطفى الحفناوي: وجوابي بكل صراحة، هو أن الطريق الطويل الذي سرته من يوليو سنة ١٩٤٦م إلى يوليو سنة ١٩٥٦م، فيه أسرار خطيرة لا يمكن أن أخفيها عن الناس أو أسقطها، وهي ملك التاريخ، ثم إن محفوظات شركة قناة السويس السرية التي وضعنا أيدينا عليها، بعد التأميم مباشرة، فيها ما لم يعرفه أحد حتى الآن عن الكيفية التي تحكم بها مصر، وتدار بها من مكاتب شركة قناة السويس في لندن وباريس وقصر الدوبارة والإسماعيلية، في هذا الملفات أسرار يشيب الجنين إذا عرفها، فكيف أسكت عن هذا كله، وقد عرفته، أفلا أكون أمام التاريخ ممن قال الرحمن موجهًا إليهم التحذير: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ (البقرة: ٢٨٣).

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وهناك اعتبار آخر ، هو أنني نشأت فلاحًا معدمًا ، يعمل في الحقل بيده ، وحملت الفأس قبل أن أعرف كيف أمسك القلم ، ومن جوف قرية صغيرة جداً بمحافظة الشرقية ، ذهبت إلى المدينة كي أتعلم فتعلمت ، إلى آخر المراحل ، وحصلت على الدكتوراه من جامعة باريس ، ومن منبر جامعة باريس ، وفي قلب رسالة الدكتوراه عرضت قضية وطني ، وتبنيت القضية وأوقفت عليها جميع إمكاناتي ، ولم أكن أعلم أن الأيام تخفي في جوفها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م ، ورأيت ما تمنيته حقيقة تقع ولم تكن مجرد خيال ، ورأيتني على مسرح الأحداث ، أقوم بدوري الرسمي ، ألا يصلح هذا كله درسًا للناشئين ، وقدوة للمعدمين ، ودليلاً على حيوية هذا الشعب المصري الأصيل؟ أفلا يكفي هذا مبرراً لأن أروي وأقول ما عندي من غير زيف ولا تحريف؟! .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وأخطر من كل ما قدمت ، قضية قناة السويس ، هي قضية اليوم ، هي الصراع العربي الصهيوني ، هي السر الكامن وراء هذا الصراع ، وسيظل ذلك كذلك حتى تقوم الساعة ، وقد تدهورت الأمور ، ووصلت إلى حد يهدد بأسوأ الاحتمالات ؛ فالعدو الصهيوني متشبث إلى حد الهوس والجنون بشرم الشيخ ، ويعلن عن عزمه على إنشاء ميناء صهيوني في رفح ، أي أن يحكم قناة السويس لو عادت للملاحة فيها ، وهو الآن أكثر الشعوب ملاحة في البحر الأحمر ، من إيلات إلى شرم الشيخ إلى عدن ، ومعنى ذلك انهيار الأمة العربية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا . . . إلخ . ألا نقوم بتوعية الشباب والأجيال المقبلة بنشر

الحقائق والأسرار التي نعرفها؟؟ أليس هذا مادة لا غناء عنها للتخطيط للمستقبل؟!

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: من أجل ذلك، وبعد اقتناع بأني أقوم بواجب وطني، حكيت لك هذه الحقيقة، وأمطت اللثام عن كل الذي عرفته، ويجب أن يعرفه أبناء وطني، وأطمئن الحاسدين والحاقدين إلى أني صادق حينما أقول إني لا أطلب شيئًا غير الحقيقة، فقد تجاوزت سن الثمانين يا بني بعام وبعض العام، ولم أعد منافسًا لأي طامع في منصب أيًّا كان، وإنما أطلب رضا الله سبحانه وتعالى؛ رجاء أن يغفر لي ربي خطيئتي، وأن يوفقني ويوفق الجميع إلى ما فيه الخير والنفع.

الفصل الأول

في يوليو سنة ١٩٤٦م بدأت المعركة

في يوليو سنة ١٩٤٦م

بدأت المعركة

يقول د. مصطفى الحفناوي: لأول مرة في حياتي سافرت خارج بلادي في شهر يوليو سنة ١٩٤٦م، وكان ذلك بطريق البحر من الإسكندرية إلى مارسيليا، وكانت وجهتي لندن؛ تلبية لدعوة من شركة بريطانية كانت حكومة مصر قد عهدت إليها بمقاولة تعديل قناطر إسنا الواقعة في مدينة إسنا، بين الأقصر وأسوان، وكنت محاميًا، ومستشاراً قانونيًا لهذه الشركة، ولم أكن أعلم أني كنت على موعد رتّبه القدر لألتقي بقضية قناة السويس، على ظهر إحدى السفن، في عرض البحر، وتم هذا اللقاء قبل يوم تأميم شركة قناة السويس؛ بعشر سنوات، فقد كانت رحلتي في شهر يوليو سنة ١٩٤٦م، وأعلن المرحوم جمال عبد الناصر قرار تأميم الشركة ـ الذي كتبتُ مشروعه بخط يدي ـ في مساء ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦م .

وهذا اللقاء التاريخي كانت له مقدمات، لا بد أن أعرض وقائعها بإيجاز.

يقول د. مصطفى الحفناوي: في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩١١م، ولدت في قرية صغيرة ملاصقة لمدينة الزقازيق بجمهورية مصر العربية، واسم هذه القرية "بنايوس"، وكان البيت الذي ولدت فيه متميزاً عن بقية بيوت القرية؛ إذ صممه مقاول إيطالي استعان به جدي المرحوم عبد الله الحفناوي؛ تحديًا لأهل القرية الذين نازعوه أمام القضاء نزاعًا استمر سبع سنين في ملكية الأرض التي أقام عليها

البناء، وهي أرض تخلفت عن دار ناظر القسم التي كان قد اشتراها، فلما حكم لصالحه من محكمة الاستئناف أعاد التصميم مستعينًا بالمقاول الإيطالي، وأنفق أموالاً طائلة، وكانت واجهة الدار تحفة غير مألوفة في القرى.. شرفات فسيحة تحتها أعمدة من رخام "تريستا" الفاخر، وغير ذلك من مظاهر الأبهة التي جعلت الناس في تلك القرية يتواضعون على تسمية هذه الدار "بالسرايا"، وكانت تطل على ميدان رحب، من الأملاك العامة التي يستعملها الفلاحون في مواسم درس القمح، وإذا كانت عمارة الدار قد أوحت إلى أبناء القرية بمعاملتها بالتجلة والاحترام، فإن هذا الاحترام قد أضفي تلقائيًا على ساكنيها.

وفي السنوات الأولى من حياتي، كان مستوى معيشة أسرتي متمشيًا مع مظهر السرايا، وذلك أن والدي ـ رحمه الله ـ كان يمارس تجارة القطن، وهي صناعة ورثها عن أبيه، وكان في ريعان شبابه، وحقق أرباحًا خيالية في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ ١٩١٨م)، فتفتحت عيناي على حياة الترف والثراء الواسع، وكنتُ مدللاً باعتباري الابن البكر، ومن يدري.. لو استمرت هذه الحالة، لنشأتُ متبطلاً وعاطلاً بالوراثة، ولصرتُ عالة على المجتمع، ولكن الله سبحانه لم يشأ لي هذا المصير القبيح، فتدخلت عنايته، وأودى بثروة والدي بكاملها بانتهاء الحرب العالمية الأولى في نوفمبر سنة ١٩١٨م، وهبوط أسعار القطن إلى الحضيض، وكانت مصر يومئذ مزرعة قطنية مهمتها تغذية مصانع النسيج في لانكشير بأجود أنواع القطن في العالم، وقد حددت سلطات الاحتلال البريطاني سعر القطن بعد توقف القتال مباشرة بأدنى الفئات، واستولت عليه عنوة واقتداراً بسعر خمسة جنيهات للقنطار بدلاً من خمسين جنيها، وهكذا حدث التلاعب المثير في بورصة مينا البصل، وأفلس تجار كثيرون،

ومنهم والدي الذي جردته البنوك الأجنبية من كل ما يمتلك من عقار ومنقول، ولكنه استمات فاستخلص السرايا وأنقذها من أيدي المرابين، إلا أنه لم يبق له إلا مورد واحد هو حصة ضئيلة في ربع أعيان موقوفة لا تسمن ولا تغني من جوع. وتحولت السرايا إلى قلعة مظلمة شبيهة بالسجن، وكانت من قبل تعج بالزائرين من أولى القربى والأصدقاء، فقاطعوها جميعًا، وأطلق والدي لحيته، وتخلى عن الزي الأوروبي الأنيق، وعاش في ظلام منقطعًا للعبادة، ولا يعمل ولا يقابل كائنًا مَن كان. أما الابن البكر المدلل فقد ترك فريسة للحرمان من أي لون من ألوان الرعاية، فكنت أمشي كغيري من أبناء الفلاحين حافي القدمين ممزق الثياب رثًا تعبث بي الأتربة أو أعبث بها. وقد بلغت من العمر سبع سنين، ولم أتعلم الحروف الأبجدية. وفي بعض الأوقات كنت أرافق الصبية إلى كتاب القرية حيث نفترش أرضًا رطبة، ونتعلم ما تيسر من آيات الذكر الحكيم، وكان سيدنا المعلم صاحب الكتاب عجوزًا قبيحًا مكفوفًا غليظ القلب، قبيح الصوت، قاسيًا لا يرحم الطفولة، مولعًا بالفلقة الموجعة، حيث يضرب القدمين لأتفه الأسباب، وكان لئيم الطبع خسيسًا يتقبل الرشاوى من الغلمان؛ كالخبز الساخن والبيض الطازج، فيعفيهم من الفلقة، والويل لمن لا يعطي سيدنا في الصباح، فكرهتُ عصاته وكتابه، وآثرت اللهو طوال النهار في أجران القرية، أو العمل في الحقول في خدمة الدواب، والجري وراء الحمير، ومكافحة دودة القطن في موسمها، وغير ذلك من الأعمال الشاقة التي كانت تناط بالغلمان.

وفي تلك السن المبكرة استبد بي حزن عميق، لم أكن أعرف أسبابه وبواعثه، حزن من قسوة العيش وشظفه، ووطأة الفقر وشدة الحرمان، وكان ذلك يجذبني إلى مكانين، كان لهما في نفسي أعمق

الأثـر: إلى مـسجد كـان قد شيده جدي عبد الله، ورتب ضمن تركته وقفًا خيريًا لعمارته، فكنت أختلف إلى المسجد في أوقات الصلاة، وخصوصًا في جوف الليل، وقبيل الفجر حيث كنت أندس بين صفوف الطاعنين في السن الذين يقيمون الليل في العبادة، وتلاوة أوراد السحر. وفي النهار كنت ألاحظ ندوة تنعقد في أوقات غير منتظمة بجوار كشك مصنوع من الخشب كان يستعمله رجل من شيوخ القرية يقال له "أبو رضوان" يبيع الفول والطعمية في الصباح الباكر وفي المساء، وهذا الرجل يجيد القراءة والكتابة، وكان يستحضر يوميًا من الزقازيق الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، وإذا فرغ من عمله يجلس في المصطبة التي أقامها بجوار حانوته، ويقرأ الأنباء والمقالات بصوت مرتفع ليسمعه رواد الندوة من الفلاحين، وكانوا كثيرين، وكانت الأنباء مثيرة ومغرية بالتسابق إلى تلك الندوة الريفية.

في سنوات الحرب، كانت أخبار الميادين والمعارك الدامية على أشدها، وكان الشعور العام بقدر ما تعي ذاكرتي حتى الآن هو أن القتال كان يدور بين جيوش مولانا السلطان العثماني وحلفائه الألمان، وكلهم أنصار الإسلام، وبين كفرة فجرة هم الإنجليز أعداء الله، ومَن حالفهم من فرنسيين وغيرهم، فكان الفلاحون من رواد الندوة يهللون ويكبرون حينما يسمعون من أبي رضوان أن الألمان ضُربوا، أو أن الإنجليز خسروا. وبعد الحرب أخذتْ مصطبة العم أبي رضوان طابعًا أهم؛ ذلك أن ثورة عارمة انطلقت في مصر من أقصاها إلى أقصاها هي ثورة سنة ١٩١٩م، وأن زعيمًا مصريًا كبيرًا أوقد نيران هذه الثورة، واسمه "سعد" باختصار أو "سعد باشا زغلول" إذا أردت الاسم الكامل، وكانت أخبار الثورة وقتل الجنود الإنجليز برصاص المصريين في شوارع القاهرة، وقطع المواصلات

وقضبان السكك الحديدية، ومظاهرات الطلبة، والاعتقالات وما إليها، ثم نفي البطل "سعد زغلول"، كان ذلك كله مادة مثيرة في الندوة، وكانت لها انعكاسات على الناشئين، فكنت مع جمهرة من الصبية ننتظم في المساء في شكل مظاهرة، وندق الطبول أو قطعًا من الصفائح البالية، ونردد الأناشيد مثل "يا عزيز يا عزيز ضربة تأخذ الإنجليز"، و"نموت وتحيا مصر"، و"يعيش سعد باشا، ويسقط السلطان الخائن" ـ سلطان مصر وقتئذ أحمد فؤاد ـ وهكذا.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكان من عادة أبي رضوان بعد قراءة الصحف والمجلات التعليق على الأنباء، ورواية ذكرياته للحاضرين، وكان شديد الاعتزاز بأنه كان محاربًا قديمًا وجنديًا في معركة التل الكبير في جيش أفندينا "عرابي".. هكذا كان يلقب عرابي، من قبيل التفخيم، واعتبار عرابي وقتئذ الحاكم الشرعي الوحيد للبلاد؛ لأن الخديوي محمد توفيق عميل للإنجليز، وكافر وخائن، وأذكر أني سمعته يقول إن عرابي لم ينهزم، وإنما الخيانة هي التي مكنت للإنجليز خيانة مشايخ البدور الذين اشترى الإنجليز ذمتهم بأكياس من الذهب تبين فيما بعد أنها حوت جنيهات ذهبية مزيفة، وخيانة الفرنساوي "دي لسبس" رئيس القنال الذي أقسم بشرفه وبالإنجيل لأفندينا عرابي بأنه لن يسمح للإنجليز بالنزول من القنال، ولكنه خان شرفه وفتح لهم القناة، ونقلهم، فطعنوا الجيش المصري من الخلف، حيث لم تكن له تحصينات في التل الكبير لأن عرابي كان مطمئنًا إلى وعد الفرنسي "دي لسبس". واستطرد أبو رضوان يروي ذكرياته عن مأساة حفر القناة، وعن الكرابيج والسخرة والوحشية التي استعملت ضد الفلاحين الذين كانت تقيد أيديهم بالأغلال، ويساقون إلى مناطق الحفر في الصحراء وكانوا يموتون آلافًا مؤلفة من فرط الحرمان من الماء والغذاء والدواء، وقد فشت الكوليرا والأوبئة، وقال عن نفسه إنه كان ممن سيقوا بالسياط إلى الحفر، ولكنه

نجا بأعجوبة؛ وقد لمحني بين سامعيه فقال "وجدك الحاج عبد الله فر من السخرة ونجا من الموت بأعجوبة. لأن الله كتب له عمراً جديداً . . . "، وهزني حديثه عن جدي، فنقلته إلى والدي، وطلبت منه أن يروي لي الحقيقة، فقال: "نعم يا بني. . . جدك عبد الله ليس من أهل بنايوس قريتنا هذه، ولم يولد فيها، وإنما ولد في "حفنا" من قرى بلبيس، وتربى يتيماً، ولكن جده هو شيخ الإسلام "محمد بن سالم الحفناوي"، وهو من نسل سيدنا رسول الله(*)، وكان جدك في صباه محسوداً من أقربائه وذويه لأنه ورث ثروة لا بأس بها، ومن أجل اغتيالها وحرمانه من الميراث وشوا به إلى جهات الإدارة فقبضوا عليه ليسخر مع الأشداء من الفلاحين في حفر القناة، ولكنه في ظلام الليل غافل حراسه وفر مع اثنين من زملائه، وساروا على الأقدام أياماً وليالي، وخشي أن يعود إلى حفنا فيعتقل من جديد، وواصل السير إلى أن وصل إلى الزقازيق. ولحسن حظه عرف رجلاً يونانياً كان يملك مصنعاً للسجاير فاشتغل عنده؛ ليحتمي بالحماية التي كان يتمتع بها اليوناني كغيره من الأجانب فلا يفتش مصنعه، ولا يقترب منه رجال الأمن، وما لبث بذكائه أن شارك هذا اليوناني في مصنعه وفي تجارة القطن، ثم مات اليوناني فانفرد بالتجارة، وحصل على ثروة لا بأس بها، واشترى أراضي زراعية في قرى مجاورة للزقازيق، ومنها قريتنا هذه التي شيد فيها السرايا، واستقر فيها.

(*) من كتاب الجبرتي: روى الجبرتي في كتابه سيرة الشيخ الحفناوي أو الحفني، وأورد تسلسله من سيدنا علي زين العابدين ابن الإمام الحسين، وقال إنه خرج من حفنا غلاماً فقيراً، وتعلم العلم وعلمه في الأزهر الشريف، حتى صار شيخ الإسلام في عهد علي بك الكبير في منتصف القرن الثامن عشر، وكتب الأستاذ محمد فريد أبو حديد في كتابه عن عمر مكرم سيرة الشيخ الحفناوي وقال إنه أسس مدرسة فكرية اسمها مدرسة الوعاظ، وآخر تلاميذها عمر مكرم.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكان هذا أول حديث سمعته عن قناة السويس ، قبل أن أتصل بقضيتها بسبب الحديث الذي سمعته أثناء رحلة يوليو سنة ١٩٤٦م ، على ظهر سفينة في البحر الأبيض المتوسط .

ويواصل الدكتور مصطفى الحفناوي : وكيف استطاع غلام فقير معدم من قرية اسمها " بنايوس " أن يسير شوطًا طويلاً فيصير محاميًا ، ويوكل عن شركة بريطانية كبرى ، تستقدمه إلى لندن ، وتهيئ له أسباب رحلة يوليو سنة ١٩٤٦م البحرية . . إنها الصدف المحضة التي لعبت الدور الأهم ، وشكلت حياة هذا الفلاح ليصير محاميًا ، ويتبنى القضية ، ويصفي بيده ظلمًا قديمًا أصاب أهله ووطنه ، ويهدم الصرح الاستعماري الذي أقامه فريدناند دي لسبس يوم أن فتح للغرب طريق النهب والسلب من آسيا وأفريقيا عبر قناة السويس .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وفي صيف سنة ١٩٢١م هبط على السرايا في بنايوس ضيوف أعزاء من بينهم مدرس في المدرسة الابتدائية الأميرية بالزقازيق اسمه " محمود عوض نجم " - رحمه الله - وقد حضر رفقة شقيقه ليعقد قران شقيقه بإحدى عماتي أخت أبي كانت عانسًا ، وكانت تقاسمنا العيش . وفي هذه المناسبة أعدت وليمة قُدم فيها أفخر الطعام ، وجرت العادة أن يوضع في مدَخل حجرة الطعام طست وإبريق من النحاس المطلي بالنيكل لغسل أيدي الضيوف قبل تناول الطعام ، وكان دوري هو حمل الإبريق وصب الماء ، ثم تقديم فوطة نظيفة للضيف كنت أحملها على كتفي ، وبعد الطعام قمت بنفس الخدمة ، وحينما جلس أمامي المدرس " محمود عوض نجم " جاذبني الحديث ، وسألني أكثر من سؤال فأجبته إجابات أسعدته ، فقال مخاطبًا والدي : يا سبحان الله ، صدق الإمام علي إذ قال " لو كان الفقر رجلاً لقتلته " . يا حاج عثمان لو أن خادمك هذا

كان له أسرة تستطيع تعليمه لصار له شأن يذكر . . إنه غلام ذكي، بل متوقد الذكاء ومهذب .

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي : وهنا قاطعه والدي بقوله : عفواً يا محمود أفندي . . هذا ولدي مصطفى ابني البكر يخدمك أنت، وهذا واجبه مع الأعزاء الذين يشرفون دارنا . .

وعندئذ قال المدرس : ابنك أنت يا عثمان أفندي؟! ولماذا لم يرسل إلى المدرسة حتى الآن؟ كما فهمت منه فهو يقول إنه لا يقرأ ولا يكتب!

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكان حوار انتهى بقرار فوري بتعليمي الحروف الأبجدية ومبادئ القراءة والكتابة لإلحاقي بالمدرسة في مستهل العام الدراسي ١٩٢١-١٩٢٢م، وأصر المدرس، وعاد لزيارتنا وعلمني، وألحقني بمدرسته بالفعل .

*****

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : تركت الفأس وحملت القلم، وكنت سعيداً غاية السعادة بتغيير مجرى حياتي، ولكني كنت أعاني من قسوة التلاميذ، وسخريتهم اللاذعة لي، فكانوا ينادونني بكلمة "يا فلاح" من باب التحقير والازدراء بسبب مظهري، بل كانوا يطاردونني كي لا أجالسهم في حجرة الطعام، وكنت أؤثر أن أفر من المطعم وأبقى حتى المساء خاوي البطن حتى أعود إلى بيتي بالقرية سيراً على الأقدام، لأتجنب الإهانة وجرح عواطفي . وجاء أول امتحان فاجتزته بعد انقضاء الأشهر الثلاثة الأولى . وذات يوم، وفي الحصة الأخيرة قال مدرس الحساب إنه سيعلن نتيجة الامتحان من قائمة كان يحملها، وناداني فنهضت واقفًا، وقال : مبروك، أنت الأول . . وسألته ما معنى الأول، فقال يعني البرنجي، يعني أنك

حصلت على كبرى الدرجات في كل المواد، ومن الآن أنت الألفة؛ أي رئيس التلاميذ.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفور انصرافه، انطلق أكثر من أربعين تلميذاً كخلية نحل ثائرة وأحاطوا بي، وضربوني ضرباً مبرحاً، وأوقعوني أرضاً، وانهالوا على جسدي النحيل بأيديهم وأرجلهم، وأنقذني من أيديهم الفرّاش، ولكن كانت في وجهي كدمات، وفي سترتي تمزيق، وعدت إلى داري في المساء بتلك الحالة الرثة، وتعرضت لتأنيب شديد من والدي الذي ظن أني اشتركت في مشاجرة، ولم يترك لي فرصة الدفاع عن نفسي، فغلبني نوم عميق وحزن أشد عمقاً، وفي الصباح لم أستيقظ مبكراً لأداء فريضة الصبح كعادتي، ولما أن أيقظتني المرحومة والدتي، أحست أني مريض فدعت والدي لفحصي، ولاحظ أن بياض عيني قد تحول إلى لون شديد الاصفرار، وحملت إلى الطبيب "عبد القادر بك مراد" صديق والدي بالزقازيق الذي قرر إني أصبت باحتقان شديد في الكبد، وأمر بالعلاج، وبقيت طريح الفراش ستة أسابيع متصلة، وبعد أن تماثلت للشفاء عدت إلى المدرسة، وفزعت أثناء الدرس الأول إذ حضر الساعي المخصص لخدمة ناظر المدرسة، وقال إن البك الناظر أمر بأن أتوجه إلى مكتبه على الفور، وخيل إلى أني مطلوب لأعاقب بسبب انقطاعي عن المدرسة أسابيع، وفي الطريق إلى ناظر المدرسة كنت أقرأ الفاتحة والتعاويذ، متوسلاً بأولياء الله؛ كي لا يقسو الناظر في ضربي، وهكذا كنت أتوجس خيفة من جميع الناس، ولشد ما أذهلني، أني فور دخولي من باب ناظر المدرسة "الأستاذ عبد الرحمن فخري" أنه نهض واقفاً ومد يده وصافحني بحرارة، وبحنان أبوي ظاهر وأمرني بالجلوس، كما أمر الخادم بإحضار عصير الليمون لي. وسألني عن صحتي، وقال إنه أسف أشد الأسف إذ منعني المرض من حضور

الحفل الرياضي الذي وزع فيه الجوائز على المتفوقين، وأنه احتفظ لي بمكافأتي، وأخرج من دولابه حافظة مصنوعة من جلد أسود من النوع الذي يحمله المحامون حينما يتوجهون إلى المحاكم لحفظ ملفاتهم، وقال هذه جائزتك يا مصطفى، حافظة محام، وراح يتكلم عن المحاماة، وإنها مهنة الشرف والكرامة، وأن المحامين هم الساسة والحكام، وأوصاني بمواصلة الاجتهاد لأصير من أعلام المحامين.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وشجعني حديثه على أن أستأذنه في إعفائي من منصب ألفة الفصل، وقصصت عليه ما فعله بي التلاميذ ساعة إعلان النتيجة، واكفهر وجهه وهو يسمعني ثم وقف، وحصل من دولابه على عصاة من الخيزران الرفيع الموجع للأيدي، وتأبط ذراعي قائلاً هيا بنا معا إلى الفصل لتأديب المعتدين.. وكانت حصة اللغة العربية، ونادى الشيخ "الدقي" مدرس اللغة العربية..

- قيام.. تعظيم سلام.. جلوس..

وساد صمت وخشوع، وسألني ناظر المدرسة: مَن مِن هؤلاء اعتدى عليك؟

قلت: إني لا أتهم أحدًا بالذات، ولكنهم جميعًا أطبقوا عليّ، وكانوا كالمجانين ينادون "يا فلاح، لن تكون أولنا"، وأعطيت وصفًا دقيقًا لما حدث. ومرّ الناظر بجميع الصفوف آمرًا كل واحد أن يبسط كفيه، وأعمل عصاته في أكف المعتدين من غير استثناء، واشتد العويل، وقبل الانصراف قال الناظر بصوت سمعه الجميع: "بابي مفتوح لك في كل لحظة يا مصطفى.. إن تعرض لك كائن مَن كان بأي أذى أو لفظ جارح، احضر إلى مكتبي، وسأعرف كيف أعلمهم احترام الفلاح المتفوق عليهم جميعًا".. ومرة أخرى، أمر المدرس بالتحية التقليدية..

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وقطعت الطريق الطويل رغم المعوقات المادية ، وأتممت الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٢٦م ، ثم الدراسة الثانوية بمدرسة الزقازيق الثانوية في سنة ١٩٣١م بالقسم الأدبي .

وظلت حافظة المحامي تستبد بخيالي فاخترت كلية الحقوق ، وعوقتني المصروفات الدراسية ، ولكن تضحية شقيقتي الكبرى بحليها الذي حصلت عليه في مناسبة زواجها أنقذت موقفي ، واشتدت وطأة الظروف المادية ، فتركتُ كلية الحقوق في سنة ١٩٣٣م ، وقبلت وظيفة كتابية صغيرة من الدرجة الثامنة بوزارة الزراعة ، ثم استقلت من هذه الوظيفة بعد عامين ، وكنت قد شرعت في ممارسة مهنة الصحافة بمعونة فعالة من المرحوم الأستاذ عبد القادر حمزة باشا صاحب جريدة البلاغ ، فاستقلت من وظيفتي واستأنفت دراسة الحقوق ، واجتزت طريقًا كله أشواك إلى أن ظفرت بشهادة الليسانس ، وكنت قد اقترنت بشريكة حياتي كريمة علي الغاياتي - رحمه الله - صاحب وظيفتي ، وجريدة " منبر الشرق " ، وكان لزوجتي أعظم الأثر في تحطيم الحواجز والوصول إلى الهدف ، وممارستي صناعة المحاماة ، والنجاح الخاطف الذي حققته في السنوات الأولى . واكتملت سعادتي بمولد الابن البكر المرحوم زياد مصطفى الحفناوي في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٠م وكان آية من آيات الله سبحانه وتعالى .

*****

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكانت الامتيازات الأجنبية قد ألغيت باتفاقية مونتريه في سنة ١٩٣٧م ، وتقرر تصفية المحاكم المختلطة في مرحلة انتقال ، وبدأ الأجانب يعلمون محامين مصريين يعرفون لغات أجنبية ، وكنتُ في طليعة هؤلاء ، وفي مستهل سنة ١٩٤٤م ، أبلغني أحد موكلي واسمه "نيقولا إيجوروف" وهو من

أصل روسي، وقد فر إلى مصر بعد الثورة الحمراء في بلاده، ومارس أعمال نقل الزلط والرمل باللوريات لحساب المقاولين، أبلغني أيجوروف هذا أن له صديقًا إنجليزيًا اسمه "جرين هاف" حضر من لندن خصيصًا لدراسة عطاء أعلنت عنه وزارة الأشغال لتعديل قناطر إسنا، حضر هذا الإنجليزي بوصفه مهندسًا يمثل دارًا من كبريات دور الأشغال العامة بلندن، وهي شركة "سيرليندشي باركنسون" لدراسة المشروع وإعداد العطاء، وقال إن هذا المهندس الإنجليزي بحاجة إلى فتوى من أحد المحامين عن الأعباء المالية المترتبة على التشريعات الجديدة التي ظهرت في مصر بعد التحرر من الامتيازات الأجنبية بتشريعات الضرائب، وقوانين العمل وتأثيرها على فئات العقد؛ لتؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه الفئات.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: قلت لموكلي الروسي "إيجوروف" إنه يبدو غريبًا أن يستشيرني إنجليزي وأنا معروف بكراهية الإنجليز ومكافحتهم من أجل استقلال بلادي. وأجابني بأن جميع الشركات التي تقدمت في هذه المناقصة العالمية شركات إنجليزية باستثناء شركات أحمد عبود، وأن هذه الشركات جميعًا تعامل مكتب المحامين الإنجليز الوحيد في القاهرة، مكتب "بيروت، وفاناروسيمز مارشال". ومادامت هذه الشركة بالذات تريد أن تخرج عن هذه القاعدة وتعامل محاميًا مصريًا، فهل في هذا ما يتعارض مع وطنيتك وكرامتك، أم أن الوطنية تحتم إقصاء مكتب المحامي الإنجليزي وانتزاع هذا العمل من يده، بحيث إذا أسندت الأعمال لهذه الشركة يمكنك أن ترعى مصالح بلادك وحقوق مواطنيك؟

ويستطرد الدكتور مصطفى الحفناوي: واقتنعت بهذا الرأي، وأذنت لموكلي بأن يزورني في مكتبي صديقه الإنجليزي ليطلب الرأي القانوني، وزارني "فرانك جرينهاف" وكان فارع القامة مهذبًا، ينم

مظهره وحديثه عن أصل عريق، ولما سألني الرأي طلبت منه أن يكتب الأسئلة، ويعود بعد أيام لاستلام رد مكتوب باللغة الإنجليزية، وعاد بعد أيام وسلمته مذكرة من ثلاث صفحات فيها الإجابة موجزة، لا لبس فيها، وسألني عن أتعابي فأقتضيت منه خمسين جنيهاً، وقبل انصرافه سألني عما إذا كان يتجاسر، ويدعوني لتناول طعام الغداء معه في اليوم التالي، وقبلت الدعوة والتقينا بمطعم "سانت جيمس" بشارع عماد الدين، وكان من أرقى مطاعم القاهرة، وكان معنا صديقه وصديقي "نيقولا إيجوروف" الروسي. وفي حديث المجاملة الذي دار بيننا سألته عما إذا كان يزور مصر لأول مرة فأجاب بالنفي، وأفاد أنه حضر مرات ومرات منذ سنة ١٩٣٠م، وأن شركته تقدمت من قبل في ثلاث مناقصات كبرى هي: عملية تعلية خزان أسوان الثانية، وبناء قناطر أسيوط، وعملية قناطر محمد علي، وفي جميع هذه العمليات كانت شركته الأولى من حيث السعر ومع ذلك لم تظفر بأية عملية.. وسألته عن السبب، فأجاب إجابة فجة أغضبتني وأثارت نفسي، حتى هممت بالانسحاب، وكانت الإجابة كالآتي بالحرف الواحد:

فرانك جرينهاف: عجزنا عن رشوة الوزراء المصريين.. ونجح في ذلك منافسونا.

د. مصطفى: أنت إنجليزي، والمعروف عن الرجل الإنجليزي أنه مهذب، فكيف استبحت لنفسك أن تدعو محامياً مصرياً لتناول الغداء، كي تسمعه بأذنه سبك العلني لحكومة بلاده وللوزراء المصريين، وأنت تتهمهم بالرشوة؟! أنتم أيها الإنجليز أصل الداء ومصدر الفساد، وفي سبيل مصالحكم الاستعمارية تشترون الذمم والضمائر، وتسندون الفاسدين والمرتشين.

فرانك جرينهاف: سيدي المحامي إني سعيد بمعرفتك،

وسأفرض نفسي عليك، ولن أخطو خطوة بغير مشورتك، ذلك لأنك أول مصري قابلني، ويستنكر الرشوة والفساد، أنت رجل شريف ولن أتركك.

د. مصطفى: أنت تمدحني لتسب وطني، وبدلاً من أن تتناول التهمة الوزراء والحكام، تقول إن المصريين لا يستنكرون الرشوة باستثناء محدثك، وهذا تعريض بأهل بلدي.

فرانك جرينهاف: إني أعتذر، وأسحب كلامي.

د. مصطفى: عليك أن تقدم أحسن الشروط الفنية وأقل الأسعار.

فرانك جرينهاف: وإذا فعلت هذا، وحرمت من العملية، وأسندت لمن يقدمون أسعاراً أعلى وشروطًا أسوأ كما حدث من قبل؟

د. مصطفى: لو حدث هذا، أعدك بالعمل على إسقاط الحكومة التي تتورط في هذا الإثم، وسأحاربها علانية، وبكل سلاح؛ حفاظًا على سمعة وطني.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كنا وقتئذ في شهر فبراير سنة ١٩٤٤م، وكانت الحرب العالمية الثانية في آخر مراحلها، وافترقنا متفاهمين، وعاد جرينهاف إلى بلاده، وأرسل مظروف عطاء شركته بالحقيبة الدبلوماسية الخاصة بالسفارة البريطانية، وفتحت المظاريف، فكان عطاء شركة "سير ليند سي باركنسون" أحسن العطاءات التي قدمت، ولم يسبقه إلا عطاء من شركة إنجليزية أخرى اسمها "بولنج" كان أقل من سعر باركنسون بمبلغ سبعين ألف جنيه، ولكن لجنة العطاءات استبعدته لانعدام الجدية، ومخالفة الشروط الشكلية، وعدم تقديم خطاب ضمان مصرفي، وغير ذلك مما سجلته لجنة

العطاءات في محضرها، وعلى ذلك فإن احتمال النجاح قائم، وما لنا إلا أن نرقب من بعيد ما يتم في دراسة عطاءات الشركات المتنافسة.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحدث تحول مباغت في العمليات الحربية في أوروبا، إذ تجاسر الحلفاء على غزو نورماندیا، واتخذت حكومة بريطانيا إجراءات من بينها منع خروج الإنجليز بصفة مؤقتة وسفرهم خارج بلادهم، وأبرقت وزارة الأشغال للشركة في لندن تسألها اسم وعنوان مَن يمثلها في القاهرة، وأبرقت الشركة كالآتي:

" وكّلنا الأستاذ مصطفى الحفناوي المحامي، ومكتبه بعمارة عزيز بحري حرف (ج) بميدان الإسماعيلية بالقاهرة، في التفاوض باسمنا ونيابة عنا معكم، توقيع (شركة سير لند سي باركنسون)، ووصلتني برقية أخرى بالنص المتقدم، ودعاني وكيل وزارة الأشغال يومئذ المرحوم المهندس أحمد راغب بك للتحدث معي في هذا الأمر، وكان شديد الترحاب بشخصي، وقال لي إن هذه الشركة سنت سنة حميدة، فقد اختارت مصريًا ومحاميًا، وهذا ضمان لنا، بيد أن الشركات الكبرى تختار مع الأسف سماسرة دخلاء ونصابين من أمثال " نجيب صروف " يحصلون منها على مبالغ ضخمة بدعوى أنها رشوة لنا ويضعون المبالغ في جيوبهم حينما يرسو العطاء على الشركة التي يوهمونها أننا مرتشون، وتعتقد الشركة الناجحة أنها اشترت ذمتنا، وحصلت على المقاولة لقاء رشوة كبيرة أخذها السمسار لنفسه، ونفقد سمعتنا ظلمًا وعدوانًا، وهذه المبادرة الصريحة من المهندس أحمد راغب أغرتني بأن أروي له ما جرى بيني وبين المهندس جرينهاف في مطعم سانت جيمس، وقد عرفت فيما بعد أن نجيب صروف الذي ذكره وكيل الأشغال بالاسم حصل على ثلاثين ألف جنيه باسم وزير الأشغال من شركة ماكدونالد جيبس في عملية قناطر محمد علي،

وكان الوزير بريئًا وخالي الذهن من الرشوة المزعومة، وكان جو الفصل في عطاءات بملايين الجنيهات مشحونًا بهؤلاء المحتالين من الوسطاء الأجانب والدخلاء.

ويواصل الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد ثلاثة أشهر من تلك المقابلة دعاني المهندس أحمد راغب لزيارته مرة أخرى؛ ليبلغني أن اللجنة المشكلة برئاسته وعضوية المرحومين المهندسين أحمد راغب، مدير الخزانات والقناطر الكبرى، وعبد العظيم إسماعيل، المهندس المقيم للعملية، انتهت إلى قرار لمصلحة الشركة التي أمثلها باعتبار شروطها أحسن الشروط من حيث السعر والفن الهندسي، وكذلك ثبت أن هذه الشركة أكثر خبرة وأحسن سمعة عالمية من منافسيها، وأفاد أن اللجنة رفعت تقريرها الفني إلى وزير الأشغال المهندس عثمان محرم، وبقي أن يرفع الوزير الأمر إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار الذي يراه، وطلب مني المرحوم أحمد راغب كتمان السر والانتظار، وأفاد أنه قطع السبيل على عبود باشا، وهو المعروف بصلاته وأساليبه الملتوية، وفي شهر يونيو فيما أذكر استدعاني راغب بك ليسألني عما إذا كانت الشركة قد منحتني توكيلاً مصدقًا عليه رسميًا يخولني توقيع العقد نيابة عنها، فأفدته أنني لم أحصل على خلاف البرقية السالفة الذكر، وطلب مني أن أبرق عاجلاً باستدعاء جرينهاف، ولعل قيود السفر من لندن تكون قد خفت، ويرخص له بالسفر إلى القاهرة، وأوصاني محدثي بالكتمان للسر، ومؤداه أن القرار النهائي هو إسناد العملية لشركة "سير ليند سي باركنسون" بمبلغ يزيد قليلاً على المليونين ونصف مليون من الجنيهات، وفور انصرافي من وزارة الأشغال، بعد تلك المقابلة، توجهت إلى مكتب شركة "ماركوني" التي كانت مختصة بالبرقيات الخارجية، وأبرقت للشركة باسم "فرانك جرينهاف" هذه العبارة احضر فوراً لتوقيع العقد، وفي اليوم التالي تلقيت الرد، وفيه رقم الرحلة الجوية واسم

الطائـرة التي تحمل موكلي، وثاني يوم وصوله توجهت معه إلى وزارة الأشـغال، حـيث اجتمعنا بعض الوقت بالمرحوم الأستاذ محمد حسن العشماوي باشا، المستشار الملكي للوزارة وقتئذ؛ وذلك لمناقشة صيغة تحفظـات أصـرت الـشركة علـى أن يتضمنها كتاب إسناد العملية إلى الشركة، وكذلك روجعت صيغة كتاب ضمان مصرفي بمبلغ مائة ألف جنيه قدمـته الشركة. وفي اليوم التالي اجتمعنا بمكتب الوزير المرحوم عـثمان محـرم، حـيث تم توقـيع العقـد في حـضور مندوبي الصحف ووكـالات الأنـباء. وفي الـصباح التالـي، وكـان يوم جمعة فيما أذكره تحقـيقًا، زارنـي في داري المهـندس البريطانـي "فـرانك جرينهاف"، وكـان وجهه يتلألأ فرحًا، وسألني عن النفقات التي تكبدتها حتى تم توقـيع هـذا العقـد، فقلـت له إنها بضعة جنيهات قيمة البرقيات التي أرسلتها إلى لندن، وضحك الرجل وقال: "هل وعدت كائنًا مَن كان بـأي مـبلغ"؟ ونهـرته بـشدة فـضحك، وقـال إنه يريد مداعبتي، ثم سـألني: ومـا مقـدار أتعابـي؟ فطلـبت مـنه ثلاثمائـة جنيه، وقال إنه سـيتركني لمـدة نـصف سـاعة يزور خلالها البنك الأهلي بالقاهرة كي يعـرف مـا لديـه من حسابه الجاري قبل أن يحرر لي شيكًا بالمبلغ الذي طلبـته وهـو مـبلغ ثلاثمائـة جنيه، فما هذا؟ وكان جوابه.. "سيدي المحامـي دعـني أعترف لك إنه رغما عن نصائحك الغالية، التي ثبت لنا بالدلـيل العملـي إنها صادقة، وإننا كنا تحت تأثير اعتقاد راسخ في دوائـر الأشغال العامة بلندن إنه ما من عملية كبرى أسندت لشركة إلا كـان مقابلها مبلغ رشوة لا يستهان به رغم ذلك، وتأثرًا بالشائعات في لـندن أضـفنا إلى الـثمن الإجمالي للعملية مبلغ ستين ألفا من الجنيهات ليعطـى لمـن يطلـبه، ولـو أنك طلبته بعد توقيع العقد لتعطيه لمن تشاء دون تـدخل مـن جانبـنا، ودون سؤالك عن أسماء من يحصلون على هـذا المـبلغ لأعطيـناك الـستين ألف جنيه بلا إيصال، ومن غير تردد، ولكـنك رجـل شـريف، وفرت لنا هذا المال الذي كان سيضيع عبثًا،

كما حدث لغيرنا من الشركات، وحفظت سمعة بلادك، وأعاهدك بأني سأكتب مقالاً بمجلة معهد المهندسين المدنيين في إنجلترا أبدد فيه أكذوبة الرشوة، وأفضح السماسرة المحتالين، ومن أجل ذلك اسمح لي أن أقدم لك تحت الحساب مؤقتًا هذا المبلغ المتواضع ألف جنيه، وهذا أقل ما يمكنني أن أقدمه لك، وسأتصل اليوم تليفونيًا برئيس الشركة بلندن ليفوضني في تحديد أتعابك، وسأزورك في مستهل الأسبوع القادم لأبلغك نتيجة المحادثة التليفونية "، وعاد الرجل ومعه مشروع عقد بتعييني مستشاراً قانونيًا لشركته في جميع بلاد الشرق الأوسط، لقاء أتعاب سنوية ثابتة قدرها مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات، هذا عدا أتعاب عن كل قضية تكون الشركة فيها مدعية أو مدعى عليها، وأحدد الأتعاب في حينه في فواتير تصدر من مكتبي، وبالإضافة إلى ذلك تضع الشركة تحت تصرفي سيارة لتنقلاتي بالقاهرة وتتحمل نفقات السيارة والسائق والوقود والصيانة . . . إلخ، كما تتحمل نفقات أسفاري بداخل البلاد وخارجها، ووقع كل منا هذا العقد، وقال الرجل الإنجليزي: إن هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تختار فيها شركة بريطانية كبرى مصريًا ليكون مستشارها القانوني، ومن أجل ذلك، ومع الإصرار في الدفاع عن المصالح الوطنية ورعايتها، قمتُ بواجبي على نحو أكسبني ثقة واحترام القوم، وكنت الآمر الناهي، وكانت كلمتي لا تردّ، حتى إني قررت فصل وكيل الشركة بموقع العمل لأنه أهان مصريين، وأجبتُ إلى طلبي، ونفذ قراري في المرتين، ومازال بين مهندسي وزارة الأشغال القدامى أحياء يذكرون ذلك كله، وأني كنت أصل إلى مدينة إسنا أو أغادرها بالقطار فيصطف رجال الشركة وكبار مهندسيها الإنجليز مستقبلين أو مودعين، وكان بعض مواطني مع شديد الأسف يحسدونني لهذا التقدير والمكان المرموق!

*****

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: اضطررت لسرد الوقائع المتقدمة لأن بعض الأجهزة المغرضة كانت تثير الشكوك حينما تصديت لقضية قناة السويس، وتتساءل: كيف تبنى هذه القضية محام قبل أن يكون مستشاراً قانونياً لشركة بريطانية في عملية كانت تنفذ لحساب الحكومة المصرية، وهذا هو التخبط الذي كانت تتعثر فيه المخابرات المصرية، ومن جهة أخرى أردت أن أبين الظروف التي ساقتني لرحلة يوليو سنة ١٩٤٦م البحرية التي بدأ فيها اتصالي بقضية قناة السويس، ولو لم أوكل عن تلك الشركة ما تهيأت لي أسباب السفر للخارج، وتبني قضية قناة السويس، على النحو الذي جرى، والذي سأتحدث عنه في الفصول التالية.

*****

ويواصل الدكتور مصطفى الحفناوي: تمت المرحلة الأهم في عملية تعديل قناطر إسنا قبل فيضان النيل في سنة ١٩٤٦م، وأزيحت السدود الترابية بمياه الفيضان، ونجحت الأعمال الهندسية التي نفذت في مواعيدها، وعلى خير مثال، وتلقى ممثل الشركة بالقاهرة "فرانك جرينهاف" من إدارة الشركة بلندن برقية أفادت أن مجلس إدارة الشركة يدعونني للاجتماع به في مقر الشركة بلندن لعرض المركز القانوني للعملية والمنازعات المطروحة على المحاكم من مقاولي الباطن وغيرهم، وقلت لصديقي إنني لم أسافر خارج بلادي من قبل، وإني لا أستطيع السفر جواً، ولا أقبله، فأفاد أن كابينة فاخرة بإحدى السفن عابرة البحر الأبيض المتوسط ستحجز لي، وأنه سيقابلني في ميناء مارسيليا مندوب من شركة كوك للسياحة، ثم أستقل القطار إلى باريس التي أقضي بها ثلاثة أيام، أستقل بعدها القطار المسمى بالسهم الذهبي إلى مدينة دوفر ومنها إلى لندن، حيث يستقبلني مندوبون من الشركة بمحطة فيكتوريا بلندن.

ويكمل الدكتور مصطفى الحفناوي : وتوجهت إلى الإسكندرية، وشغلت الجناح الذي حجز لي بالسفينة اليونانية "سيربنيا"، وكانت تقطع الرحلة إلى مارسيليا في ستة أيام، وكانت رحلة ممتعة للغاية، واستمتعت بنسيم عليل، وصفاء لا عهد لي به من قبل، وكنت أقضي أوقاتًا طيبة على ظهر السفينة في القراءة أو تبادل الحديث مع مَن تعرفت بهم من المسافرين.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وذات صباح كنت أجلس في المكان الذي اعتدت الجلوس فيه، وكان يجلس على مقربة مني بعض الأوروبيين الذين التفوا في حلقة ليسمعوا رجلاً عجوزاً ثرثاراً، كان إنجليزياً عائداً من الشرق الأقصى، وكان موضوع حديثه "قناة السويس" التي اجتازها في طريق عودته إلى أن وصل إلى بورسعيد ومنها استقل قطاراً إلى الإسكندرية ليواصل رحلته على متن "سيربينيا". تحدث العجوز الإنجليزي عن قناة السويس ودورها في خدمة الملاحة العالمية، ونقل التجارة بين الشرق والغرب، ولكنه كان حديث مستعمر حاقد أبى إلا التعريض بوقاحة للبلد الذي يملك القناة وبشعبه المسالم، ووصفه بالتخلف، وأشار إلى القاعدة البريطانية التي أقيمت غرب القناة وعلى مقربة منها، وإلى ما تتحمله بريطانيا من نفقات باهظة لصالح الغرب، ولمنع مصر من أن تحاول في أي يوم أن تضع يدها على القناة، وهو الأمر الذي يستتبع توقف الملاحة، وتعريض التجارة العالمية لخطر شديد.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكنت أسترق السمع وأتابع هذا الحديث الجارح لعواطفي حتى لم أتمكن من ضبط النفس إلى حد الجمود والتبلد، فقاطعت المتكلم، وقلت له : إن نهاية امتياز شركة القناة قريبة في نوفمبر سنة ١٩٦٨م، ويومئذ تتسلم مصر قناتها وتديرها بمعرفتها وتستغلها في خدمة التجارة العالمية، وفقد العجوز

الإنجليزي وقاره وأرغى وأزبد، مؤكداً أن هذا لن يحدث، وأن العالم ليس من الغفلة والبلاهة بحيث يضع مصير التجارة بين الشرق والغرب في أيدي الجهلاء المتخلفين، وحدثت مشادة عنيفة كان لابد أن أستعمل فيها يدي وحذائي لولا انحياز الأجانب الذين كانوا يستمتعون بحديث الاستعماري العجوز، وكلهم من مصر كما فهمت من حديثهم لي بلغة عربية ركيكة، وكلهم كانوا خائنين لفضل مصر عليهم، فوقفوا في صف المعتدي الإنجليزي واتهموني بالتطفل إذ كنت أسترق السمع، وتدخلت في حديث لم يكن موجهًا لي بالذات، واضطررت للانسحاب وقد أوشكت أحشائي أن تتمزق وتجنبت مجالسة هؤلاء بقية أيام الرحلة.

ويصمت الدكتور قليلاً، ثم يواصل الدكتور مصطفى الحفناوي: ويومئذ أحسست بجرح عميق أصاب قلبي، ولكني ما كنت أعلم أن هذا الحادث كان تدبيراً ربانيًا؛ كي أتصدى لقضية قناة السويس، وأتوفر على دراستها وجمع وثائقها التي أخفاها الاستعمار من كل مكان، وكي أفرض نفسي محاميًا لبلادي في هذه القضية، ومسئولاً عنها، ومازلت أذكر هذا الحادث، وخلجات قلبي وانفعالاتي، ومازلت أذكر بعد انقضاء قرابة ثلاثين عامًا، أني كنت أمشي وحدي على ظهر السفينة ليلاً، وقلبي يحدثني: مستحيل أن يمد الامتياز.. إن الرصاصة التي قتلت بطرس غالي في سنة ١٩١٠م يمكن أن تصير سيولاً منهمرة من الرصاص. لا بد أن ينتهي الامتياز، ولا بد أن أوجه علمي بالقانون، والصناعة التي أمارسها لهذا الهدف الإسلامي، كان هذا يتردد في جنبات قلبي، وكان الوقت بعد منتصف الليل، والمسافرون في مخادعهم، وما كنت أعلم أن قلبي كان يناجي جبار السماوات والأرض، وأنه سبحانه تجلى بقدرته، واستجاب لعبده الضعيف، لفرد لا حول له ولا قوة، تعقب شركة

استعمار الغرب للشرق بالسند والدليل القانوني ، فكانت نهايتها بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات، هي سنوات الجهاد الصامت الذي أخذت نفسي به والذي انتهى بتأميم الشركة وتغيير مجرى التاريخ بجرة قلم من جمال عبد الناصر ، الذي كان في علم الغيب، في شهر يوليو من عام ١٩٥٦م.

الفصل الثاني

في دور المحفوظات

في دور المحفوظات

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وصلت إلى لندن، بعد قضاء ثلاثة أيام في باريس، وحضرت اجتماعًا لمجلس إدارة شركة سيرليند سي باركنسون، شرحت المنازعات التي طرحت على القضاء المختلط، ومركز الشركة في كل نزاع، وأجبت عن الأسئلة التي وجهها لي أعضاء المجلس. وكانت الحفاوة بشخصي أكثر مما توقعته من قبل، وكانت ترجمة للاعتراف بالجميل، وتقديراً للعمل الذي قمت به. وفي نهاية الجلسة، قال الرئيس : إن الشركة تستضيفني بضعة أسابيع في المملكة المتحدة، وفي أي بلد آخر أختاره في أوروبا؛ فمن حقي أن أقضي عطلة طيبة بعد الجهد الذي بذلته، وإن المجلس يتوجه لي بالرجاء أن أنسى قناطر إسنا، ولا أتحدث عن مشكلاتها بعد هذه الجلسة، وقدم لي قائمة طويلة بزيارات رتبت لي أثناء مقامي في تلك البلاد، وعينت الشركة أحد رجالها لمرافقتي في مختلف الزيارات، وهو المحاسب القانوني "سام شنويل" ابن وزير الوفود في حكومة العمال يومئذ المستر "عمانويل شنويل" ذلك لأن الابن "شنويل" كان قد زار القاهرة وإسنا لمراجعة حسابات العمال التي نفذت، ويعرفني معرفة طيبة.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي : كانت مدينة لندن يومئذ خرائب وأنقاضًا من فرط ما أصابها من دمار أحدثته القنابل والطائرات والغارات الألمانية، وكانت تعاني شظف العيش والحرمان من الضروريات، حتى إنه قيل لي إن الأطفال الإنجليز الذين ولدوا بعد سنة ١٩٣٩م، لا يعرفون اسم الموز إذا رأوه لأنه لم يدخل إنجلترا منذ قيام الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩م، وهذا هو الحال بالنسبة

لأشياء كثيرة. وقال لي عضو بمجلس العموم إنه يتمنى أن يحصل على قليل من الأرز الذي لم يره قط منذ ذلك التاريخ، وكانت الحوانيت خالية من السلع، وغير ذلك من صور الحرمان والفاقة التي ضاعفت إعجابي بهذا الشعب وبصبره عند الشدائد، وكنت أسألهم: كم من السنوات تطيقون هذه الحالة؟ فيجيبني البعض بقوله: لتكن مائة عام، حسبنا أننا أنقذنا بريطانيا، ولم يدنس أرضها احتلال أجنبي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: شاهدت الخرائب الشاسعة في مختلف الأحياء، والمساحات التي أحيطت بالأسلاك الشائكة، وقد تركوا جثث الضحايا تحت أنقاض عشرات من العمارات الضخمة التي دفنوا تحت أنقاضها، ورأيت أسراً تعيش في بيوت مؤقتة صنعت من ألواح الصاج، ووضعت في الخرائب وبين الأنقاض، ورأيت الإنجليزي المعروف بالصلف والأنفة في حي بيكاديلي وشارع ريجنت، يسير من ورائي على استحياء وأنا أشعل لفافة من التبغ ليلتقط عقب السيجارة حينما ألقي به. والتفتّ ذات يوم إلى واحد من هؤلاء، وقدمت له علبة سجاير من صنف وأخرى من صنف آخر؛ ليختار ما يطيب له تدخينه. وكنت قد أحضرت معي من مصر صناديق مليئة بالسجائر والصابون والسكر وغير ذلك من السلع التي اختفت من لندن وفقًا للمعلومات التي زودت بها قبل سفري. وكانت إنجلترا تصنع السجاير وتصدرها للخارج، تصدر إنتاجها بالكامل لتحصل على عملات تسدد بها ديونها الفادحة، المترتبة على نفقات الحرب. وقلت للرجل الإنجليزي الذي أردت مجاملته بلفافة من التبغ، أتدري سبب الحرب، والفاقة التي تعانونها؟ إن السبب هو الاستعمار، وعليكم تصفيته فوراً، افرضوا على حكومتكم الجلاء من كل أرض تحتلها جيوشكم خارج إنجلترا، لتعود إليكم الرفاهية وتعيشوا بشرف

وكرامة، وغضب الرجل الإنجليزي من هذا النصح، ورفض السجاير التي قدمتها له، وقال لي في غلظة وقحة: "عد إلى بلادك، واتركنا وشأننا".

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وزرت عدا الخرائب معالم لندن المعروفة؛ البرج العتيق، ومتحف الشمع: وغيرهما، كما زرت جامعة أكسفورد، وفي الطريق إليها توقفت عند بيت الشاعر الخالد وليم شكسبير، ولم يفتني أن أحضر بعض جلسات المحكمة العليا، ومحاكم البوليس العادية، وإني أشهد أن أحجار البناء في المحاكم البريطانية تكاد تنطق، وتردد هذه العبارة "العدل أساس الملك".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وسألني مرافقي "سام شنويل" عما إذا كنت أرغب في زيارة أماكن أخرى لم ترد في البرنامج المكتوب؟ فأجبته أني أريد زيارة مكتبات لأشتري كتبًا. فقال لي إن والده مؤلف، ويستطيع معاونتي إذا عينت نوع الكتب التي أريدها ومادتها. فقلت له: "أريد كتبًا حول موضوع قناة السويس"، كتبًا تبحث مسائل قناة السويس، وسرعان ما أحضر لي كتابًا عن قناة السويس، ماضيها وحاضرها ومستقبلها لمؤلف إنجليزي يقال له "هارولد ويلسون"، ولكنه همس في أذني قائلاً إنه يعرف دارًا للمحفوظات التاريخية تابعة لوزارة الخارجية البريطانية، بها ملفات غنية بالوثائق التاريخية عن قناة السويس، ولا تقع هذه الملفات تحت حصر، وأضاف إن العلماء والباحثين يترددون على قاعات المطالعة في تلك الدار، ونصحني بزيارتها، فقبلت النصح على الفور. وفي تلك الدار مددت يدي إلى ملف ضخم، ورحت أقلب فيه كنموذج، ودون أن أقصد البحث عن ورقة أو وثيقة بذاتها، فإذا بي أجد صورة باللغة الفرنسية لوثيقة مؤرخة في سنة ١٢٤٩ ميلادية، وهي صورة كتاب رفعه قسيس من رجال الحروب الصليبية إلى ملك فرنسا، يدعوه فيه

إلى احتلال مصر بمعرفة دولة مسيحية، تتكتل وراءها أوروبا المسيحية؛ لتقوم الدولة المحتلة بشق قناة في برزخ السويس، يجعلونها ملكًا مشتركًا للعالم المسيحي، لتكون القناة أداتهم في تشتت شمل المسلمين الكفار، والاستيلاء على بلادهم.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: هذا مضمون الوثيقة الأولى التي وقع نظري عليها مصادفة، وقد اهتز قلبي ودق دقات سريعة حينما قرأتها، وشعرت أن المشاجرة التي حدثت على ظهر السفينة، كانت بترتيب إلهي، وأنه سبحانه وتعالى قد رتب الأمور منذ أن وكلت عن شركة "سيرليند سي باركنسون"، وسارت الأمور في طريق انتهى بي إلى دار المحفوظات التاريخية بلندن لأقرأ هذه الورقة، وأنظر لقناة السويس من هذه الزاوية، زاوية الحروب الصليبية، وأراها مشروعًا طيبًا، وهذا ما لم يدر بخاطري من قبل، ومعنى ذلك أن ربنا جل وتعالى يأمرني بعمل شيء، فماذا أنا صانع؟!

ويستطرد الدكتور مصطفى الحفناوي: مضيت في الاطلاع، وعدت إلى هذه الدار بضع مرات، وحصلت على إذن بنسخ ما يهمني نسخه من تلك الأوراق، وهي كثيرة جداً، وقد أيدت هذه النظرية الصليبية، واستمر هذا اللون القاتم التعصبي البغيض يدفع مشروع القناة في برزخ السويس في العصور التي تلت تاريخ تلك الوثيقة في عصور ملوك فرنسا العظام: لويس الرابع عشر وخلفائه، وفي أيام الثورة الفرنسية على يد نابليون بونابرت، وحملته على مصر في آخر القرن الثامن عشر. وكنت لا أنام الليل إلا قليلاً من فرط البحث عن جواب لسؤالي، ماذا أصنع وأدلة الاتهام لأوروبا الصليبية المتعصبة في يدي، وقد أيقنت أن مأساة بلاد الاحتلال البريطاني، والسيطرة الاستعمارية في شكل شركة سموها شركة قناة السويس العالمية. . كل هذا هو استمرار للحروب الصليبية في العصر الذي

نعيش فيه، والسؤال الملح عليّ هو: ماذا أصنع؟ ماذا أصنع والأوراق في يدي؟ وهتف هاتف في نفسي هتافًا انطلق من أحشائي، ودوى في سمعي وفي قلبي، بهذه المعاني:

أنت أيها الشاب المصري محام، وهذه قضية الإسلام في قناة السويس، ليس لها محام يترافع فيها، عليك أن تتطوع وأن تعتبر نفسك محاميًا في هذه القضية، والله الذي هيأ لك الأسباب هو الموكل وهو الذي يعينك ويرعاك. عليك أيها المحامي أن تبدأ بإعداد ملف القضية، وجمع أوراقها المتناثرة من مختلف دور المحفوظات في أرجاء المعمورة، ومن أي بلد وجدت فيه، وعليك ألا تترك كتابًا بالإنجليزية والفرنسية عن قناة السويس، وأن تقرأ المراجع قراءة من يرتاب في المؤلفين ويبحث عن الحقيقة بين السطور، وعليك بعد أن يتم إعداد الملف أن تختار المنبر الذي تعرض منه القضية على العالم بأسره لتكشف الحقيقة للناس، وكي توقظ وتنبه أصحاب الحق، وتنادي بتحرير القناة، واستخلاصها من القبضة الاستعمارية، وتضع إستراتيجية لذلك.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: هذا ما استقر عليه العزم، بعد طول تأمل، وقد صليت لربي وأقسمت على كتابه الكريم أن آخذ نفسي بهذا الواجب، وأن أمضي فيه حتى الموت، مهما كلفني.

ثم عدت من رحلتي الطويلة في لندن وباريس وجنيف، وأنا أشعر أني لم أعد أعيش لنفسي ولأولادي، وإنما أعيش من أجل هذا الواجب المقدس الذي أقسمت على أن أحمل أمانته، وأن أسخر في سبيله جميع طاقاتي وإمكاناتي.

*****

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: عدتُ إلى مصر في شهر

سبتمبر سنة ١٩٤٦م، واستأنفت أعمال مكتبي بأضعاف الجهد الذي كنت أبذله من قبل؛ لأني كنت بحاجة إلى المال من أجل المشروع الذي حملت أمانته، ولا أستطيع أن أعتمد على موارد غير إيراد مكتبي، سواء من أعمال قناطر إسنا، أو من أتعاب قضايا الأفراد التي كنت أوكل فيها، وقد نجحت في جميع أعمالي وتضاعف دخلي، وكأن السماء كانت تمطرني ذهبًا وفضة. وكنت قد بدأت قبل رحلتي في سنة ١٩٤٦م، بناء فيلا فاخرة بشارع أستوديو الأهرام الآخذ من شارع أهرام الجيزة، وعهدت إلى إحدى الشركات موكلتي وهي شركة كوكينوس للمقاولات بالإسكندرية بمقاولة الفيلا، وتمت على خير مثال، وسكنتها مع زوجتي وأولادي منذ أوائل سنة ١٩٤٧م، وارتفعت تكاليف معيشتي أنا وزوجتي وولدي البكر وابنتي نجاة، وكان إيرادي الشهري يفيض ويزيد على نفقات معيشتنا على أحسن المستويات.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقررت يومئذ اختيار المنبر العالمي الذي أعرض منه قضية قناة السويس وأن يكون منبرًا جامعيًا، وذلك بأن أتخصص في إحدى جامعات إنجلترا أو فرنسا في القانون الدولي العام، وأن تكون قناة السويس هي موضوع رسالة دكتوراه، تكون هي القضية التي أعرضها على الضمير الإنساني. وبادرت بتقديم طلب التحاق بجامعة "أكسفورد" بإنجلترا، فأجابت الجامعة أنها تعتذر عن قبول طلبي، وأنها وضعت اسمي بقائمة الانتظار لأن الأماكن الخالية بالجامعة محجوزة للطلبة العائدين من ميدان القتال. ولم أضيع وقتًا، فاتجهت إلى جامعة باريس، والتحقت بقسم الدكتوراه بكلية الحقوق بتلك الجامعة. وتتابعت أسفاري القصيرة من أجل الوثائق والمراجع، وعدت إلى لندن في صيف سنة ١٩٤٧م سيما وأن أعمال الشركة في القناطر قد شارفت على الانتهاء، وحققت

الشركة نجاحًا ماديًّا وأدبيًّا غير مسبوق في تلك الأعمال الكبرى، ومن لندن توجهت إلى باريس وقضيت فيها بعض الوقت، وبمعاونة أصدقاء دخلت دار المحفوظات التاريخية التابعة لوزارة خارجية فرنسا، ونسخت وثائق هامة من سجلات المكاتبات الدبلوماسية في عصور مختلفة، كالمكاتبات مع الباب العالي، والفرمانات العثمانية، وما إلى ذلك، وكنت في هذه الدار وفي السجلات الرسمية أقرأ تاريخ بلادي قراءة صحيحة، وعنيت في المحفوظات الفرنسية ـ بصفة خاصة ـ بحملة بونابرت على مصر، وتقارير المهندس "ليبير" والعلماء الذين رافقوا بونابرت، وسماهم التاريخ البعثة العلمية، ولم تكن هناك بعثة علماء، وإنما كانوا مهندسين وغيرهم، سافروا لغرض واحد هو تصميم وتخطيط مشروع القناة التي كانت حلم الصليبيين، ولم يكن للحملة الفرنسية غرض آخر سوى السيطرة على طريق الهند، وانتزاعه لفرنسا من يد إنجلترا بتنفيذ مشروع القناة الصليبي. ومن أجل هذا المشروع بالذات عين بونابرت "ماتيو دي ليسيبس" والد فرديناند بعد جلاء الفرنسيين عن مصر؛ ليمهد لعودة احتلال فرنسا لمصر، عينه في وظيفة قنصل عام، ولعب الدبلوماسي الفرنسي دورًا خطيرًا في التاريخ المصري، إذ احتضن الجندي الألباني محمد علي، وحمل فرنسا على بذل الأموال الطائلة في القسطنطينية لتعيين محمد علي واليًا على مصر، وكان حكم محمد علي نهضة سياسية وعسكرية وعمرانية، ولكنه كان وصاية فرنسية مقنعة، كما استخلصتُ من أوراق المحفوظات الرسمية، واتفقت فرنسا مع محمد علي مسبقًا على إزاحة الزعامة الدينية من الميدان السياسي، ولذلك نكل بالسيد عمر مكرم وبسائر العلماء، كما اتفقت معه مسبقًا على شق القناة في برزخ السويس، وأوفدت بعثة مسيحية لهذا الغرض بقيادة القس "أنفانتان" سميت بجماعة "سان سيمونيان" من أجل مشروع القناة، ووقع المهندسون الفرنسيون في خطأ هندسي؛ إذ خيل

إليهم اختلاف مستوى البحرين الأبيض والأحمر، وأن تغرق الدلتا لو أنهم حفروا القناة برزخ السويس، ولهذا فقط لم ينفذ المشروع في أيام محمد علي.

*****

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي مستهل سنة ١٩٤٨م، انتهت الأعمال في قناطر إسنا، ووجهت الحكومة المصرية دعوة إلى الشركة بلندن لندب اثنين من رجالها يكونان ضيوفًا على المائدة الملكية في حفل افتتاح القناة الذي تقرر أن يكون في أسوان في مناسبة افتتاح ابتداء أعمال كهربة خزان أسوان، وأجابت الشركة بأن أكبر الفضل في نجاح أعمالها وتمامها في الوقت المحدد لها يرجع إلى جهود المحامي المصري الشاب، مستشار الشركة القانوني، وأنه ـ عدالة وشرعًا ـ يجب أن يوجه له الدعوة لينوب عنها في هذه المناسبة التاريخية، ويظفر بشرف الضيافة على المائدة الملكية، وأجيبت الشركة إلي طلبها، وكانت هذه المرة الوحيدة التي صافحت فيها الملك فاروق، وتحدثت إليه نائبًا عن سير ليندس باركنسون، ولكني لقيت آخرين من الرسميين كانوا يعرفونني وكنت أعرفهم. لقيت رئيس الوزراء المرحوم محمود فهمي النقراشي، كما لقيت رئيس الديوان الأستاذ إبراهيم عبد الهادي، وجلست من ناحية البروتوكول مع الوزراء، وكنت وقتئذ في السادسة والثلاثين من عمري، وتذكرت وأنا ألبس الريدنجوت وقتئذ وأعامل بمهابة، أني بدأت السلام فلاحًا صغيرًا يعمل بيديه، ولا حول له ولا قوة إلا بالله.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وعنيت بأعمال شركة سير لندس باركنسون إلى أن صفيت معاملاتها في مصر، وقد أفادتني بسخاء، وكانت الأتعاب الكبيرة التي حصلت عليها هي العون الأكبر لي في مواصلة أسفاري والبحث عن أوراق القناة ووثائقها التي

أخفاها الاستعمار في دور محفوظاته الرسمية. وقبل أن يجف موردي من أعمال قناطر إسنا، فوجئت في شهر مايو سنة ١٩٤٨م ببرقية وصلتني من أمستردام بتوقيع صديق هو الآن من أوثق الأصدقاء بشخصي، وهو الرجل الهولندي العظيم "دراب" الذي كان رئيسًا للشركة الملكية الهولندية لأعمال الموانئ.

وهذه الشركة كانت مشتركة بنسبة الصنف مع شركة "باتينيول للإنشاء" الفرنسية في مقاولة إنشاء قناطر "أدفينا" التي تجاوزت قيمتها ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات. أبرق لي "دراب" من أمستردام مخاطبًا أياى بأن عقد قناطر أدفينا قد أسند إلى شركته مع الشركة الفرنسية في ٥ من مايو سنة ١٩٤٨م، وأنه يدعوني لمقابلته بفندق شبرد في موعد حدده باليوم والساعة. وقابلته، وعلمت منه أنه وشركاءه الفرنسيين يطلبون التعاقد معي لأكون المستشار القانوني لأعمال قناطر أدفينا. وقبل التعاقد طلبت الاطلاع على عقد المقاولة لدراسته وبعد دراسة عميقة نصحته وشركاءه بعدم تنفيذ العملية حتى وإن صادرت الحكومة المصرية الضمان المصرفي ومقداره مائتي ألف من الجنيهات. وأكدت أن هذا أهون من خسارة محققة لن تقل بحال عن مليون من الجنيهات. وبنيت من نصوص العقد أسباب الخسائر فيما رأيت. فطلب مني السفر فورًا إلى باريس لحضور اجتماع مشترك من مجلس إدارة كل من الشركتين. وكانت الحرب في فلسطين قد اشتعلت نيرانها في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م، وسافرت بعد هذا التاريخ بأسبوع واحد إلى باريس، وبعد أن أوضحت تحفظاتي أصرت الشركتان على تنفيذ العملية على مسئوليتهما، وقبلت مهمتي كمستشار قانوني بعد أن أبرأت ذمتي بشرح الحقيقة كما رأيتها. وبقيت في أوروبا حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٨م، لمواصلة البحث عن مراجع ووثائق لقناة السويس، وفي هذه الرحلة علمت أنه يوجد

في فيينا ما يسمى بمحفوظات الدولة، وفيها الكثير من وثائق قناة السويس، وعلمت أيضًا متحف الفاتيكان به قسم للوثائق التاريخية فيه الكثير عن قناة السويس، وفي السنة التالية في سنة ١٩٤٩م حصلت على ما أمكن الحصول عليه من تلك الوثائق الهامة، سواء من فيينا أو من روما، وفي الوقت نفسه كانت دراستي في قسم الدكتوراه بكلية حقوق باريس تسير على خير مثال، وأحسست أثناء البحث أني لا أستطيع الاستغناء عن دراسة محفوظات شركة قناة السويس في باريس.

وبذلك محاولات فاشلة لهذا الغرض، وتربثت ريثما تحين الفرصة الملائمة لاقتحام مكاتب الشركة التي لم تسمح من قبل لأي باحث بالاطلاع على ملفاتها ووثائقها. وجاءت الفرصة المناسبة في فجر سنة ١٩٥٠م، وكانت هذه بداية نهاية تلك الشركة العاتية.

*****

الفصل الثالث

محفوظات ووثائق شركة
قناة السويس في باريس

محفوظات ووثائق

شركة قناة السويس في باريس

في سنة ١٩٣٥م، وبعد سقوط وزارة محمد توفيق نسيم إثر حركة ثورية طلابية تألفت جبهة وطنية بمرسوم أصدره الملك فؤاد الأول، وجمعت الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الوطني، وتألف وفد مصري برئاسة المغفور له مصطفى النحاس زعيم الوفد المصري، وعضوية بقية زعماء الأحزاب السياسية: محمد محمود، وإسماعيل صدقي، وآخرين؛ لمفاوضة الإنجليز ابتغاء تصفية النزاع المصري البريطاني. ويومئذ، وبصفتي السكرتير العام لشباب الحزب الوطني، وجهت رسالة صافية إلى وزير خارجية إنجلترا الذي كان شابًا يومئذ واسمه "أنتوني إيدن" شرحت فيه القضية المصرية من وجهة النظر الوطنية، وذكرت أن المفاوضات يومئذ ليست إلا مؤامرة ضد حقوق مصر رتبتها إنجلترا مع عملائها الخونة من الباشوات أعضاء الوفد المصري، وأن ما تطلبه مصر هو الجلاء غير المشروط، وأنه في حالة الوصول إلى اتفاق أو معاهدة، فإن الجيل الذي أنتمي إليه سيعمل على تمزيقها وإلغائها من جانب واحد؛ إعمالاً لأحكام القانون الدولي، ولا بد أن نلقي بها في سلة المهملات.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ونشرت كبرى الصحف في فرنسا، ومنها صحيفة "باري سوار" المسائية مذكرتي في صفحاتها الأولى، وبعثت نسخًا منها إلى السير "أفينول" سكرتير عام عصبة الأمم، وطلبت منه توزيعها على وفود الدول أعضاء العصبة، وأجابني السكرتير العام بأن مذكرتي وزعت بصفة غير رسمية، باعتباري لا أمثل حكومة بلادي. وانتهت المفاوضات بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م التي وقعت في قاعة "لوكارنو" بلندن، أما

شخصي فقد أحيل إلى النيابة العامة، وقضيت في السجن بضعة أيام. وبعد نشر المعاهدة وملحقاتها ونصوصها، ناديت بالثورة عليها، وطالبت أعضاء مجلس النواب والشيوخ في البرلمان المصري برفضها، ووضعت كتابًا فندت فيه نصوصها التي أهدرت استقلال مصر وقيدته بالأغلال. وصادرت حكومة الوفد كتابي هذا وقدمتني للنيابة العامة التي أحالتني إلى محكمة الجنايات بتهمة العمل على قلب نظام الحكم، وذلك عدا تهم القذف والسب ضد الوزراء. وبقيت تحت مطرقة الاتهام إلى أن أقيل النحاس باشا في آخر أيام سنة ١٩٣٧م واستصدرت حكومة خلفه المرحوم محمد محمود باشا قانونًا بالعفو الملكي عن الجرائم السياسية، وسقطت القضية التي كنت متهمًا فيها.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي يناير سنة ١٩٥٠م، وبعد انتخابات عامة عاد الوفد إلى الحكم باعتباره حزب الأغلبية الساحقة، وفوجئت في مكتبي بحديث تليفوني من إنسان لم أعرفه من قبل، وقلت:

ـ من المتحدث؟

الجواب: أنا محمد صلاح الدين، وزير الخارجية.

ـ أهلاً وسهلاً.

وزير الخارجية: أرجوك أن تشرفني بالزيارة لأحدثك في أمر هام.

وتوجهت إلى وزارة الخارجية في الموعد الذي حدده الوزير، وكان دمث الخلق، لين العريكة، هاشًا باشًا، يأخذ محدثه ويستهويه بصراحته، وحلاوة عبارته وعفة لسانه، وصدقه وشدة إيمانه بوطنه. ولذلك أجبته فور المقابلة الأولى، وكأني كنت أعرفه طول حياتي، وقد جرى بيننا الحديث الآتي، الذي دونته في حينه:

الدكـتور محمد صلاح الدين : أعلم أنك وضعت في سنة ١٩٣٦م كـتابًا بيـنت فيه ما كنت تراه من مآخذ ضد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م ، معاهـدة الـصداقة والـتحالف بـين مصر وبريطانيا ، ألديك نسخة من كتابك هذا؟؟

فـيرد الدكتور مصطفى : اسأل النحاس باشا الذي صادر الكتاب فـور ظهوره وأحالني لمحكمة الجنايات . ليس عندي نسخة واحدة من كـتاب صـودر ، واسمح لي أن أسألك : فيم البحث الآن عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦؟

الدكـتور محمـد صـلاح الـدين : سأفـضي إلـيك بـسر أرجـو أن تحفظـه ، إنني أبحث عن وسيلة للخلاص من هذا القيد وإلغاء معاهدة ٢٦ أغـسطس سـنة ١٩٣٦م ، وها أنا أستشير خصوم حزبي ، قبل أن أستشير أصدقائي ، فهل لديك ما تقدمه لي؟

يقـول الدكتور مصطفى الحفناوي : إني أحيي هذا الاتجاه الوطني العظـيم ، ولكـن معاهـدة ٢٦ أغـسطس سـنة ١٩٣٦م ، وهـي ورقة صـفراء باليه تلغى من جانب واحد ، وبجرة قلم ، ليست هي القضية ، إنمـا القضية الكبرى وأصل الداء والبلاء هي المؤامرة الصليبية المتجددة في مختلف مـراحل الـتاريخ ، هي قناة الـسويس طريق استعمار الغرب للشرق .

وكان وزير الخارجية يسمعني باهتمام بالغ ، أغراني بأن أسترسل في شـرح قـضية قـناة السويس ، ثم استوقفني مقاطعًا : ومن أين أتيت بهـذه المعلـومات؟! إنها خطيرة للغاية ، وأنا أسمعها كشيء جديد لم أسمعه من قبل .

قلـت لـه : اسمح لي معاليكم أن أفضي إليك بسر آخر لقاء السر الـذي ائتمنتني عليه مشكوراً . إنني منذ سنوات أعدّ رسالة الدكتوراه

في القانون الدولي العام عن مشكلات قناة السويس المعاصرة، وسأقدمها لجامعة باريس لتناقشها، وإن الحقائق التي ذكرتها لك هي من صلب رسالة الدكتوراه.

الدكتور صلاح الدين: وماذا تنتظر؟! يجب أن تفرغ منها بسرعة، وأن تظهر هذه الرسالة بسرعة، إنها أخطر من كل ما نعمله، وهي خدمة وطنية جليلة سيكون لها أثرها إن شاء الله.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: لم يبق إلا أن أدخل مبنى شركة قناة السويس بشارع أستورج رقم ١ بباريس لأفحص المستندات والوثائق التي أعثر عليها في تلك الدار، ويومئذ تتم أوراق الملف، وأعرض القضية على الملأ كله من منبر جامعة باريس، وأحصل على شهادة من لجنة من أساتذة القانون الدولي بجامعة باريس بصحة المعلومات والوثائق التي أعرضها، فيصدقني الناس، ويقرءون ما أكتبه.

صلاح الدين: أسرع يا رجل أسرع....!!

مصطفى الحفناوي: بصفتك وزير خارجية مصر، هل تستطيع مساعدتي في دخول مبنى الشركة والحصول على إذن منها بالاطلاع؟

صلاح الدين: الجواب لا طبعًا، ولكني أملك شيئًا آخر، أملك توقيعي بصفتي وزير خارجية المملكة المصرية. إذا كان توقيعي هذا يفيدك فإني أضعه تحت تصرفك المطلق، وما عليك إلا أن تحضر لي، وتقول وقع هذه الورقة يا وزير الخارجية فأفعل. إنها رخصة مفتوحة أستعملها كما تريد من أجل وطننا وقضيتنا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وشكرته بحرارة شديدة، وانصرفتُ والأمل يداعب رأسي، ثم زرت وزير الخارجية بعد أيام قلائل لأقول له إني محتاج لتوقيعه. وعرضت عليه بعض العقود

المبرمة معي كمحام، وبيان إيرادي في المحاماة في السنوات الأخيرة وفق ما قدرته الضرائب في حساب أرباح المهن الحرة، وسألته هل يحتاج مثلي إلى وظيفة، وكان الجواب بالنفي. وقلت إني أطلب وظيفة بأي راتب، وعلى أي مستوى بشرط أن تكون في سفارة مصر في باريس ولهذا جئت أطلب توقيعك.

وسألني الدكتور صلاح الدين، وهل تفيدك الوظيفة في الاطلاع على أوراق الشركة؟ فأجبت: إنها محاولة قد تنجح، فأنا أحتاج لتعارف غير مباشر بكبار المسئولين في الشركة، وليس أقوى في تقديمي من الزي الدبلوماسي الذي أتنكر فيه، فهناك أعياد وطنية تحتفل بها سفارتنا في باريس، ومناسبات عامة أو خاصة يدعى فيها رجال شركة قناة السويس إلى دار السفارة، وفي هذه المناسبات تقدمني ووظيفتي في السفارة إليهم وتستر حقيقة ما أسعى إليه في الوقت نفسه، والبقية تأتي بإذن الله. وقد اقتنع وزير الخارجية في الحال، وسألني إذا كنت أقبل منصب المستشار الصحفي للسفارة أو الملحق الصحفي وقرر أنه سيجري حركة ضيقة لنقل شاغل هذا المنصب في باريس، وتعييني. ودعاني في اليوم التالي وكيل وزارة الخارجية وقتئذ الأستاذ عبد الرحمن حقي باشا ليفاوضني في الدرجة والراتب، ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء للحصول على قرار منه ثم إلى القصر الملكي، وفوجئ أصدقائي بخبر تعييني ونقل اسمي من سجل المحامين المشتغلين إلى سجل غير المشتغلين، وتركت مكتبي وموارده الضخمة، وسافرت مع أسرتي إلى باريس، وقد عجز الكثيرون عن تفسير تصرفي، حتى إن أحد الوزراء في وزارة الوفد وهو الدكتور حامد زكي ـ المحامي الآن ـ وأستاذي من قبل في كلية الحقوق بالقاهرة حكى لي أنه اعترض على تعييني قائلاً إنه يعلم أني من أنجح المحامين في القاهرة، ويعرف أرقام دخلي، ولا بد أن هناك علة وراء هذا التعيين، والعلة فيما

تصوره هي أن المحامي الشاب المرشح للوظيفة له صديقة فرنسية أو خليلة في باريس. وقال لي وزير الخارجية إن المرحوم النحاس باشا عارض بمقولة أني ضد حزب الوفد، وأجاب الدكتور صلاح الدين ولكنه ليس ضد مصر، بل على العكس سيؤدي في باريس خدمة وطنية جليلة يتوقف النجاح فيها على السرية المطلقة، ولذلك لا يستطيع أن يفصح عنها في جلسة بمجلس الوزراء.

وكان وصولي إلى السفارة مفاجأة غير مريحة للعاملين فيها، ذلك لأني عينت مبدئيا براتب وبدلات سكرتير ثان، ثم رقيت إلى سكرتير أول، وكنت وكأني أغتصب منهم المنصب، دخيلاً قذفت به المحاماة إلى السلك السياسي لأني محسوب لوزير الخارجية، وقد عينني لأقضي أوقاتًا طيبة في مدينة النور على نفقات الدولة!!

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كان الوشاة ينقلون لي هذا وأكثر منه عن زملائي في السفارة، وكنت أسعد بسماعه ولا أغضب لأنه يصرف الأنظار عن حقيقة مهمتي. والذي لم يعرفه هؤلاء هو أني نجحت في إقناع وزير الخارجية بالعدول عن نقل رئيس مكتب الصحافة بالوزارة، الأستاذ محمد حمدي، إلى الديوان العام وقبلت أن أكون نائبًا له، مع أن راتبي أكبر من راتبه!

وبعد وصولي إلى باريس ببعض الوقت، رجوت السفير المصري في فرنسا، وكان وقتئذ الأستاذ أحمد ثروت، أن يدعو رجال شركة قناة السويس أو رئيسها إلى مأدبة من مآدب السفارة لأتعرف بهم، فرفض السفير رجائي وسألني هل تطمع في وظيفة من وظائف الشركة؟ فأجبته بقولي: "ولم لا"؟ إنها وظائف دسمة، ورواتبها شديدة الإغراء، وكان الرجل حاد الذكاء فتجهم وقال لي: اسمع يا فلان بك.. هذه الشركة أكبر وأقوى جاهًا من حكومة فرنسا نفسها، وهي تتهمنا بتقصي أخبارها والتجسس عليها، فحذار أن تقترب

منها . فأنت دبلوماسي وعليك مسئوليات ومطلوب منك العمل على حفظ جو من الصداقة والود بين فرنسا ومصر . وكان هذا التحذير كافيًا لعدم التعرف بالشركة عن طريق السفارة، وتركت الأمر لمحض الصدفة وانتظار المناسبة الطيبة .

وحل صيف سنة ١٩٥٠م، وزار المغفور له النحاس باشا باريس التي وصلها صباح ١٥ يوليو سنة ١٩٥٠م بالقطار في محطة ليون، وبعد استقباله بنصف ساعة توجهنا بملابس التشريفة إلى مسجد باريس لتوديع جثمان المغفور له إسماعيل صدقي الذي مات بالمستشفى الأمريكي في باريس ، وغصّت فنادق العاصمة الفرنسية بكبار بمصر وأثريائها ، وعلمت من وزارة الخارجية الفرنسية أن وزير التجارة المصري وقتئذ، الأستاذ محمود سليمان غنام، ومعه وكيل وزارته ، سيصل إلى مطار "أورلي" ، وأن وزارة الخارجية الفرنسية قررت استقباله رسميًا وإيفاد مندوب عنها بالمطار ، ولم تجر عادتها بمثل هذا في معاملة الوزراء المصريين ، ولكن كانت رحلة غنام من أجل التباحث في عطاء لإنشاء دار صك النقود المصرية ، وكانت حكومة فرنسا تواقة للظفر بهذه العملية .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكانت تربطني بالأستاذ غنام صداقة وزمالة في المحاماة ، وكان ـ بحكم منصبه ـ المشرف على علاقة شركة قناة السويس بحكومة مصر ، وقدرت أن الشركة لا بد أن تستضيفه أو تولم له ، وهذه هي المناسبة التي ما ينبغي بحال أن تفوتني .

وسألت السفير إذا كان يرى أن أذهب إلى المطار نائبًا عن السفارة لاستقبال وزير التجارة ، فضحك السفير وقال : "وما أهمية غنام هذا؟" فأجبت إنه صديقي ، وذهبت إلى المطار قبيل وصول الطائرة بدقائق وفرح الأستاذ غنام بهذه اللفتة مني ، وعانقني ، واستقل هو

ووكيل وزارته سيارتي الأمريكية الفاخرة التي كان يقودها "جان" السائق الباريسي الذي كان متفانيًا في خدمتي. وكان في استقبال الوزير المستشار التجاري بالسفارة وقتئذ الأستاذ فائق الصيرفي، ولكن الأستاذ غنام ترك الرسميات وقدم الصداقة عليها، ولذلك لازمته ولازمني طوال مقامه في باريس ثلاثة أيام فيما أذكر، وفوجئت بدعوة من شركة قناة السويس بتوقيع رئيسها المسيو "شارل رو" لتناول الشاي مع الوزير المصري بمبنى الشركة في باريس، وتصدّر غنام المائدة بجوار "شارل رو" ومعهما كبار رجال الشركة: "أومول" المدير العام، "جورج بيكو" نائب المدير العام... إلخ، وجرى الحديث في جو فاتر ذلك لأن محمود غنام لا يتكلم حرفًا من اللغة الفرنسية، ولا يفهمها، واضطر "شارل رو" للحديث باللغة الإنجليزية، وللفرنسيين في نطق هذه اللغة لهجة خاصة بهم. وحدث أثناء الحديث لبس أضفى على الحفل صمتًا عميقًا وبرودًا شديدًا، ذلك أن الموضوع الذي اختاره "شارل رو" كان الحرب في الهند الصينية، وكان أهم حديث في المجلس في فرنسا، وظن محمود غنام سهوًا منه، أن كلمة هند صينية باللغة الإنجليزية ليست اسم بلاد بهذا الاسم، وإنما تعني ميثاقًا سياسيًا بين الهند والصين، ووجه سؤالاً بهذا المعنى إلى المتحدث رئيس شركة قناة السويس.

- هل يوجد ميثاق بين الهند والصين؟

- وتساءل المتحدث عن سبب هذا السؤال الغريب!

فقال غنام: أنت تقول الهند الصينية فهل هذا تحالف أو ميثاق بين الهند والصين "زلة لسان" أو تسرع في السؤال، وحدث وجوم وفتور في جو الحديث. وانتهزت الفرصة، وتدخلت لإنقاذ الموقف فتحدثت باللغة الفرنسية الفصحى في موضوع آخر، موضوع قناة السويس، ليس من الزاوية السياسية، بل من حيث المشروعات والعتاد

والمهمات. فسألت عن القناة الفرعية التي نصت عليها اتفاقية الشركة مع الحكومة في سنة ١٩٤٩م والتي سميت "قناة فاروق" رياءً ونفاقًا من المستعمر، وتحدثت عن مشروعات التحسين والتعميق منذ سنة ١٩٠٥م، وعن قوة وعود الكراكات المملوكة للشركة، والأعمال التي تسند إلى مقاولي الباطن، وعن الجرار المسمى "إدجاربونيه" مثلاً، وقوة آلاته، . . وهكذا. وأردت بهذا الحديث إلقاء الطعم للحصول على الصيد بعد هذا. وكانت الخطة ناجحة مائة في المائة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: فرغنا من مائدة الشاي، وهمّ وزير التجارة المصري ووكيله بالانصراف فاستمهلهما رئيس مجلس إدارة الشركة، وأستأذن في أن يجتمع بي على انفراد في مكتبه دقائق معدودات، وما إن دخلت حجرة مكتبه إلا وقد سلط على شخصي نظرات حادةٍ وغاضبة، ولم يأذن لي بالجلوس وسألني: لماذا أنا مهتم اهتمامًا خاصًا بقناة السويس؟ وأردف الثعلب العجوز بقوله: حديثك أثناء تناول الشاي، يبين أنك يا هذا تعرف عن قناة السويس معلومات لم يحاول كائن من كان من مواطنيك، بمن فيهم الحكام والوزراء، أن يعرفوها أو يقرأ أيهم شيئًا عنها، فماذا تخفي يا سيادة المستشار الصحفي؟

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: قلت له إني صحفي وكاتب، وأحاول أن أستعين بعمل إضافي فوق راتبي بأن أضع كتابًا باللغة العربية في موضوع غير مطروق في مصر، فاخترت موضوع قناة السويس، وقرأت مجلدين بقلم والدك أنت عن قناة وبرزخ السويس. وعندئذ تغيرت قسمات وجه الرجل، وضحك منشرح الصدر، وقال في لهفة: كتاب باللغة العربية عن قناة السويس؟؟ نحن هنا في الشركة قررنا وضع كتاب بالعربية عن قناة السويس لنقول لمواطنيك إننا لسنا مستعمرين كما يتهموننا. ما رأيك لو اشتركنا معًا في وضع هذا

الكتاب باللغة العربية؟ وأجبت بالموافقة، وهز يدي بشدة محييًا ومودعًا، وقلبي يحدثني قائلاً: وقع الثعلب في الشرك من حيث لا يدري، وانصرفت، وقررت الحذر المتناهي حتى لا يكتشف أمري، وأن أنتظر دعوة من الشركة في هذا الموضوع. وبعد أيام قلائل دق التليفون بمكتبي، وكان المتحدث هو رئيس الشركة المسيو "شارل رو" وقد دعاني لمقابلته في مكتبه، وحضر المقابلة في مكتبه اثنان من كبار معاونيه، كان "جورج بيكو" واحدًا منهما، وجرى بيننا الحديث الآتي:

شارل شو: هل أنت جاد فيما قلته لي من أنك ستكتب باللغة العربية كتابًا عن قناة السويس؟

مصطفى الحفناوي: نعم يا سيادة الرئيس.

شارل شو: وماذا نستطيع أن نقدمه لك كي تضع كتابك هذا؟

مصطفى الحفناوي: أريد أن أعرف ما تريدونني أن أدافع عنه من وجهات نظر في الكتاب، ويجب أن يكون كلامًا مؤيدًا بمستندات لا تقبل الشك، ولم يسبق نشرها.

شارل شو: لدينا أغنى أرشيف في العالم عن قناة السويس سنضعه تحت تصرفك لتختار منه ما تريد، ونحن نريد أن تقول لمواطنيك إننا معمرون، أوجدنا مدنًا وحياة في الصحراء، ولسنا مستعمرين، وشركتنا هذه سفارة أخرى لمصر في باريس.

مصطفى الحفناوي: وحينما يتم وضع هذا الكتاب سأطلب منكم طبعه على نفقاتكم لأني رجل فقير، ولا أملك نفقات طبع كتاب كهذا.

شارل شو: سنطبع الكتاب طبعة فاخرة بشرط أن يترجم قبل

الطبع بمعرفتنا إلى اللغة الفرنسية لنطمئن إلى أنه يوافق وجهة نظرنا، وبعد موافقتنا يقدم للمطبعة. ومتى تبدأ الاطلاع والكتابة؟

مصطفى الحفناوي: غداً إذا شئتم.

وقد ذكرت مسألة طبع الكتاب على نفقة الشركة، وأنا رجل فقير لأبعد الشك في نيتي الحقيقة وأخفيها؛ فالمستعمر إذا شعر أن محدثه طالب مادة، يطمئن ويتأكد أنه ليست له بواعث وطنية، وهذا ما حاولت التظاهر به؛ ليتحقق لي ما كنت أريد، كي يفتحوا ملفاتهم، وهم لا يرتابون في أمري فأنقل منها ما أريد نقله، وحينما أكتب يكون لي مطلق الحرية في الكتابة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ونجحت الحيلة، ولم يضيع المستعمر وقتًا، إذ استدعى "شارل رو" رئيس المحفوظات بالشركة، وقدمني له وخصصوا لي غرفة صغيرة للاطلاع في الطابق الأول، وعلى مقربة من غرفة رئيس مجلس الإدارة.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت في السفارة غير مطالب بأي عمل أو بالحضور إلى مكتبي كل يوم، وكانت السفارة تعلم أني طليق الحركة في باريس، وأني مكلف من الوزير بمهمة خاصة لا يعرفها إلا شخصه، وكنت أبعث له رسائل سرية في كل حقيبة دبلوماسية. وسرعان ما توثقت عرى الصداقة والمودة بيني وبين موظفي المحفوظات وأمنائها في الشركة. فكنت أدعو البعض منهم إلى المطاعم الفاخرة، وكنت أقدم للآخرين هدايا أستحضرها خصيصًا من "خان الخليلي" بالقاهرة، وزالت الكلفة بيننا، وعاملوني وكأني واحد من الذين يعملون في الشركة. وفي سهولة ويسر حصلت على ملفات بها وثائق بالغة أقصى درجات الخطورة، وعرفت حقيقة تكوين الشركة، وأنها ستار في باريس يخفي السلطة الحقيقية التي تدير

قناة السويس، وهذه السلطة هي حكومة إنجلترا، فوزارة الحرب البريطانية تهيمن على قسم الأشغال بالشركة، وهي التي تشرف على المشروعات الجديدة وتراقبها، والبحرية البريطانية هي التي تهيمن هيمنة تامة على قسم الملاحة بقناة السويس، ولها فيه عيون بعضهم بدرجة أميرال، ووظائفهم الظاهرة وظائف إدارية بقسم الملاحة، أما الإدارة العامة للقناة فكانت تخضع للإشراف الأعلى للجنة متواضعة في لندن سمتها حكومة إنجلترا اللجنة الاستشارية لقناة السويس، وكانت تضم أعضاء مجلس إدارة الشركة الإنجليز من أمثال "لورد هانكي"، و"سير ألكسندر كاد وجان" وآخرين.

ولهذا حرصت حكومة إنجلترا منذ احتلالها لمصر في سنة ١٨٨٢م على احتكار السيطرة التامة على قناة السويس، واستمر الحال كذلك حتى صدر قرار رئيس جمهورية مصر بتأميم الشركة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦م؟.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: في الحروب التي مرت منذ افتتاح القناة، وخصوصًا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ألقت بريطانيا بثقلها على قناة السويس، وسارت الحركة الملاحية لصالح حلفاء الغرب وحدهم، وحرمت الملاحة تحريمًا تامًا عبر القناة، على ألمانيا وحلفائها، وذلك على الرغم من نصوص معاهدة القسطنطينية لسنة ١٩٨٨م. وكان هذا من أسباب ترجيح كفة حلفاء الغرب، ولذلك كسبوا الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨م، والثانية في سنة ١٩٤٥م؟

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي أوقات السلم بنت الحكومة البريطانية اقتصادها على أساس المزايا المستترة التي تحصل عليها بفضل سيطرتها على قناة السويس؛ مزايا سرية وغير ظاهرة تتمثل في الغش في قياس السفن التي تحمل بضائع لحساب إنجلترا من

الجنوب إلى الشمال بالنسبة للموارد الخام، ومن الشمال إلى الجنوب بالنسبة للسلع المصنوعة في إنجلترا، وكذلك في ترتيب السفن في القوافل، وتمييز السفن البريطانية والتي تحمل بضائع لحساب بريطانيا وغيرها. وإذا ترجمت هذه المزايا المستترة إلى أرقام يتبين كيف استطاعت بريطانيا أن تغزو أسواق الشرق، وتتغلب على منافسيها بفضل الفرق في تكلفة السلعة المصنوعة في إنجلترا عن تكلفة مثيلتها المصنوعة في بلد أوروبي منافس. ومعنى ذلك أنه إذا رفعت قبضة بريطانيا عن الحركة الملاحية في قناة السويس فإن اقتصاد إنجلترا ينقص وينهار؛ إذ يتحتم عليها أن تأكل من عرق جبينها، وليس من السيطرة الاستعمارية، وهذه الحقيقة تأكدت بعد بل من الوثائق والأرقام والإحصاءات في ملفات شركة قناة السويس السرية التي وقعت تحت يدي، كما تكشفت حقائق أخرى مثيرة تفضح استعمار القرن التاسع عشر. وأكثر من ذلك ثبت لي أن عقد امتياز الشركة المطبوع الذي تعاملها من خلاله حكومة مصر كان مزيفًا ملفقًا منذ احتلال إنجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢م، وأن العقد الأصلي الذي صدّق عليه السلطان العثماني، والذي نص على جنسية الشركة، وأنها شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين التي تصدر في مصر، ولاختصاص القضاء المصري، هذا العقد سرق من مصر، وقد وقعت نسخته المسروقة في يدي، ووجدتها في ملف بال من ملفات الشركة، فانتزعتها من الملف، وسلمتها لوزارة الخارّجية في القاهرة، وعلمت أنها أودعت بمحفوظات مجلس الوزراء. وسأبين في الفصول التالية أنه كان من أهم أسانيدنا في تأميم الشركة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م، إنها كانت شركة مصرية مساهمة؛ أي شخصًا معنويًا من رعايا الحكومة المصرية، فتصفيته والإجهاز عليه مسألة داخلية تعني مصر دون سواها، ولا شأن للقانون الدولي بها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكنت أثناء الاطلاع في سباق مع الزمن ؛ حيث كنت أصل ليلاً ونهاراً، ونسخت ما رأيت نسخه من الأوراق، وأخذت ما استطعت أخذه من الأصول، وصورت كل ما أمكن تصويره، ولم يشعر أحد من أصدقائي مستخدمي الشركة بما كنت أقوم به .

وكنت قد وضعتُ من قبل نص رسالتي عن "مشكلات قناة السويس المعاصرة" وكان عليّ أن أجري تعديلاً في بعض فصول الكتاب على ضوء ما تكشف لي من أوراق ومستندات شركة قناة السويس . واستطعت أن أملأ صناديق بما حصلت عليه من وثائق وبيانات ومعلومات، وأن أصل إلى نتائج حاسمة، وحددت موقفي من كل مشكلة تحديداً واضحاً، ومدعماً بالأسانيد والأدلة القاطعة .

ودعاني "شارل رو" لارتكاب جريمة الخيانة ضد بلادي، وضد قضية قناة السويس، وبيان ذلك بكل دقة وأمانة، هو كما يأتي :

ذات صباح في خريف سنة ١٩٥٠م كنت أتصفح ملفًا، وكنت جالسًا بالحجرة الصغيرة التي كنت أستعملها، فإذا برئيس الشركة "شارل رو" يدخل بغتة باشًا ومحييًا، وأمسك بذراعي وقال : "يا صديقي العزيز" يا صديقي . . وكرر التحية بضع مرات، وطلب مني مصاحبته إلى غرفته لنتحدث في أمر هام . وغاص العجوز الماكر في مقعده الوثير، وأنا جالس أمام مكتبه في مقعد آخر وثير، وخلع منظاره لتنظيفه ثم وضعه على عينيه، ونظراته قد سلطها خلسة من تحت عدسات المنظار، وأحسست أنه يمعن النظر في قسمات وجهي، ويراقب انفعالاتي، ونبضات قلبي ثم تكلم فقال : أريد أن أقترح عليك مسألة تدافع عنها في كتابك ولو فعلت فإنك ستصل في شجاعتك الأدبية حد الذروة، وستكسب احترام العالم المتمدين، وسوف ينتشر كتابك، ويذيع صوتك، على نحو غير مسبوق .

وسـوف تفـتح لنفسك باب مستقبل عريض ضخم، وتصبح من كبار الرجال في العالـم. اسمع يا صديقي وفكر معي وتأمل. . والمسألة التي أقترحهـا سـهلة ومبـسطة، ولا تنقـصك اللباقة، وحـسن العـرض لإبـرازها في كـتابك. إنهـا ذات شـقين: الـشق الأول هـو القاعـدة العـسكرية الـبريطانية في مـنطقة قـناة السويس. هذه القاعدة يجب أن تـصفى وتختفـي في أقـصر فـترة ممكـنة؛ فهـي مـن رواسـب سياسـة استعمارية بائدة هي سياسة القرن التاسع عشر، ونحن الآن في منتصف القـرن العـشرين، ونتمـتع بـالإعلان العالمـي لحقـوق الإنسان وبميثاق الأمـم المتحدة، ولا يجـوز لدولة أن تحتل بلاد غيرها بقوات مسلحة. وأنـا أعلـم أن جـلاء القـوات الـبريطانية عـن هذه القاعدة هو أقصى أمانـيكم، ولكـنكم وحدكم لن تستطيعوا جلاء الإنجليز من بلادكم، ولا توافـق أوروبـا الغـربية علـى الجلاء قبل أن تطمئن إلى سد الفراغ بقـوات أخـرى ليس لها لون الاحتلال، فهل فكرتم في هذا وتدبرتم؟ لا أعـتقد ذلـك. وأنـا أدعـوك لأن تكـون البادئ وصاحب أول نداء يـدوي. . صاحب الحل الذي يصفق له العالـم ويرضاه. أتدري ما هو الحـل الـذي أنصحك باقتراحه وتبنيه، والدفاع عنه في كتابك عن قناة السويس؟!

وهـنا يقـول الدكـتور مصطفى الحفناوي: إنك توافقني - بطبيعة الحال - على أنه يستحيل ترك القناة بغير حراسة، وقوة مزودة بأحدث الأسلحة لدفع أي عدوان عليها، وثق أن روسيا السوفيتية لن تتردد في احـتلال بلادكـم، واحـتلال مـنطقة القناة بالذات، إذا جلت القوات الـبريطانية عـن قـناة السويس، والحل الأمثل هو حراسة القناة بقوات دولـية تعينها الأمم المتحدة، وتتواجد في منطقة قناة السويس تحت راية الأمم المتحدة، وهذا ينفي عنها لون الاحتلال الأجنبي الذي ترضونه؛ ذلـك أن القـناة ممـر مائي يستعمل في خدمة التجارة الدولية، وواجب

الأمم المتحدة أن تحرس هذا الشريان وتدرأ عنه أي اعتداء. هذه مهمة الجماعة الدولية، ولا ينبغي مطلقًا أن تنفرد دولة بعينها بهذه المهمة الدولية.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتوقف "شارك رو" لحظات قبل أن ينتقل إلى الشقّ الثاني، وكانت نظراته الفاحصة لا تفارقني، وكأنه يحاول أن يقرأ ما في قلبي وعقلي، وكنت قوي الأعصاب مسيطرًا على انفعالاتي تمامًا؛ حتى لا يرتاب في أمري، ولاحظت أن الكلمات كانت تنكسر بين شفتيه، وكان يتلعثم مع أنه محدث بارع، وكاتب وأستاذ أكاديمي، ذلك لأنه كان يؤمن في قرارة نفسه أنه غشاش ومخادع، وأنه كان يدعوني للخيانة بلا تورع ولا حياء. وقد استرسل وأمعن حينما عرض الشق الثاني من مشروعه، متحدثًا فيه عن إدارة قناة السويس المستقبلة، وفي ذلك قال بالحرف الواحد:

بعد انتهاء امتياز الشركة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨م، بل يمكن أن يكون قبل انتهاء الامتياز، وباتفاق خاص يعقد مع شركتنا، ويعوضها عن الأضرار، تقوم الأمم المتحدة بتعيين لجنة دولية تحل محل الشركة في إدارة قناة السويس واستغلالها، وفي هذه اللجنة تمثل الدول العظمى، ويكون لمصر مقعد واحد، وعضو يمثلها في اللجنة الدولية، وباعتبارك صاحب الاقتراح لن ترشح الحكومة المصرية سواك، وستكون أول من يجلس في هذا الكرسي الدولي، وسوف يضفي عليك مكانة عالمية ضخمة.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكي أكون صريحًا معك إلى أقصى حد أنبهك إلى أنك سوف تصادف متاعب - في أول الأمر - من أهل بلدك، ولن يفهموك بسرعة. وأذكرك بأن المرحوم الدكتور أحمد ماهر قُتل وراح ضحية شجاعته في الرأي، ولكنه خلد في التاريخ

كمثل في الشجاعة الأدبية. وأنت الآخر يجب أن تكون شجاعًا، وتدافع عن رأيك، ولو خالفك أهل وطنك.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: والآن، أحب أن أعرف منك رأيك في هذا المشروع، وهل تستطيع أن تتبناه؟

قلت له: سأعرضه بالطريقة التي أراها ملائمة، وأرجوك أن تترك لي فرصة التأمل والتفكير فيه.

وكان محدثي من قصر النظر بحيث شفع العرض المتقدم برشوة مقنعة عرضها بأسلوب خبيث، ولكنه كان مكشوفًا.

سكت دقائق، وهو مستمر في ملاحظة انفعالاتي وقسمات وجهي ثم قال:

هل أستطيع أن أعرف راتبك الشهري في السفارة المصرية؟ قلت: ولماذا؟ قال: إنهم يتهموننا في مصر بأننا نبخل على المصريين بوظائف الشركة، والحقيقة أننا لم نوفق لذوي الكفاءات المؤهلين لوظائف الشركة التي لها مسئولياتها، وتتطلب تأهيلاً رفيع المستوى. وأنت يا صديقي فيك كل الصفات التي تؤهلك لمناصب الشركة، أنت قانوني، ومؤرخ، وكاتب، وعالم، ودبلوماسي، وتجيد الفرنسية والإنجليزية، وهذا أقصى ما نطلبه في المرشحين لوظائف الشركة. ألديك مانع من أن تترك خدمة السلك السياسي، وتشتغل معنا؟ إنني أقدرك، وأعواني يقولون إنك عاقل ومتزن، ويثنون عليك أطيب الثناء. فما رأيك؟

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأجبته بقولي: أرى أن تنتظر حتى يظهر كتابي، وتعرفني معرفة تامة. وكانت هذه الإجابة تحمل معنى فهمه هو، ومعنى آخر كنت أضمره. أما المعنى الذي فهمه فهو الانتظار حتى يظهر كتابي، ويقدر لي الراتب الضخم مكافأة عن هذا

الكتاب . والمعنى الذي كنت أضمره هو "انتظر يا أبله، لا تتعجل، فحينما يظهر كتابي ستعرف أني عدوك الأول في العالم" .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وخرجت من الشركة، وأسرعت إلى مسكني بشارع "دي تاليران" بالأنفاليد، وجلست إلى الآلة الكاتبة، وحررت بالآلة الكاتبة مذكرة سرية عاجلة، موجهة إلى رئيس مجلس الوزراء في مصر، وإلى وزير الخارجية، وعنوان المذكرة "مؤامرة لتدويل قناة السويس" ، وقلت في المذكرة إنني أنذر وأحذر، وأوردت النص الكامل لما أفضى به لي شارل، ورويت المسألة بشقيها، ووقعت المذكرة، وأحسنت الظن بالسفارة المصرية، فتوجهت إليها لترسل مذكرتي إلى القاهرة في أقرب حقيبة دبلوماسية. وسألت عن سفير مصر الأستاذ أحمد ثروت، فعلمت أنه - كعادته - يستمتع بوقت طيب في بلد من بلاد المياه المعدنية في جهة ما. ودعوت على الفور أكبر رجلين في السفارة للتشاور معي، وكانا : المرحوم الأستاذ علي شوقي، الوزير المفوض، ونجل أمير الشعراء أحمد شوقي، والمرحوم الأستاذ يحيى حقي، الأديب المعروف، وكان بدرجة سكرتير أول بالسفارة. وقرأ الاثنان المذكرة فتجهما، وتحولتُ في نظرهما إلى مذنب يجب أن يحقق معه، إذ سألاني السؤال الآتي :

"وبأي صفة ذهبت إلى مبنى شركة قناة السويس، وقابلت رئيسها؟ إنك قمت بعمل ليس من اختصاصك، بل هو عمل السفير، واختصاصه وحده، ولست أنت سفير مصر في باريس . . أنت مخطئ، ووقعت في مأزق" .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : واجهتهما بقولي : "جردوني من صفتي كعضو بالسفارة هذه، واعتبروني مجرد مواطن مصري عابر سبيل ساقته قدماه إلى مكان ما في باريس فدخله ولو

متطفلاً، واكتشف مؤامرة تدبر ضد وطنه، فماذا يفعل؟ إلا يبلغ حكومة بلاده بنص القانون في مصر، وإذا سكت ولم يبلغ ألا يكون مجرمًا؟ وما هي وسائله في التبليغ . . هل هي أجهزة حكومة فرنسا، أم سفارة مصر وهذه مهمتها؟ ' .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتراجع الرجلان، وغيراً أسلوبهما، ولكنهما تحولا إلى الاستعطاف، وقال يحيى حقي فيما أذكر: 'يا فلان، هذا الموضوع سيقيم القيامة، ويشعل ناراً في جو العلاقات بين فرنسا ومصر، ومهمتنا هي تحسين هذه العلاقات لا إفسادها. ثم إنك أيها الزميل ستفتح بمذكرتك باب صداع للسفارة، ويمكن أن تتابعنا القاهرة بالسؤال: حققوا النقطة الفلانية، وتقصوا كذا وكذا، ولا تنتهي. ونحن في غنى عن هذا الصداع وغيره. رجاؤنا أن تمزق مذكرتك، وتنسى أنك قابلت ' شارل رو' .

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتظاهرت بالموافقة، ولكني في اليوم التالي، لقيت الصديق الدكتور حامد زكي، وكان وزير دولة في حكومة الوفد، واتفقت معه على توديعه بمحطة السكة الحديد؛ إذ كان مسافراً لجنيف، ومنها إلى القاهرة، فسلمته مظروفاً سريًا معنونًا باسم الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية، وفي هذا المظروف ـ الذي ختمته بالشمع الأحمر ـ أودعت مذكرتي. ووعدني حامد زكي بتسليم المظروف لزميله يداً بيد. ولكن تبين ـ فيما بعد ـ أنه لم يفعل، وأنه بعد وصوله إلى القاهرة أرسل المظروف إلى مكتب وزير الخارجية ففضه الكاتب المختص، ولم يقرأه أو يعرضه على الوزير، بل وضع تأشيرة بالحفظ، وانتهت مذكرتي إلى جوف ملف من الملفات التي يتغذى عليها الجرذان في الطابق الأرضي "البدروم" بمبنى وزارة الخارجية.

ويتابع الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي أواخر العام حضر

الدكتور محمد صلاح الدين إلى باريس، وكان في طريقه إلى لندن ليفاوض وزير خارجية إنجلترا في حكومة العمال "إيرنست بيفن". واجتمعنا منفردين: صلاح الدين وشخصي، ساعات طوالاً، وسألني ماذا فعلت، فطمأنته إلى أني لم أترك قصاصة ورق تهمني في محفوظات الشركة إلا وقد حصلت عليها، وأطلعته على عقد امتياز الشركة الأصلي الذي سرق، وأحطته بتفاصيل ما حصلت عليه، وقلت إني أستطيع أن أضع اللمسات الأخيرة في رسالتي، وأن أعرضها من منبر جامعة باريس.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقال لي صديقي محمد صلاح الدين إنه شديد الخوف من أن أضبط أو ينفضح أمري، ونصحني بأن أمنح نفسي عطلة لمدة شهرين أو ثلاثة، وأن أسافر فوراً إلى القاهرة، ومعي جميع أوراقي وملفاتي معتصماً بالحصانة الدبلوماسية، وهذا ما فعلته، وقد صفيت بيتي في باريس، ورافقتني أسرتي في رحلة بحرية في جو عاصف، ووصلنا ميناء الإسكندرية في يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠م، واحتفلنا بالسنة الجديدة مع أهلي وأصهاري في القاهرة. وفهم "شارل رو" ومعاونوه أني في القاهرة أضع الكتاب الموعود عن قناة السويس باللغة العربية، وانتظروا، وبعد انتظار طال خمسة أشهر تفجرت القنبلة، وهي رسالة للدكتوراه في القانون الدولي، موضوعها (مشكلات قناة السويس المعاصرة)، وقد ناقشتها لجنة من أساتذة القانون الدولي العام في كلية حقوق باريس برئاسة العلامة "جلبرت جيدل"، وظفرت الرسالة بأعلى مراتب التقدير.

الفصل الرابع

دكتوراه في القانون

كانت بداية معركة ضروس

دكتوراه في القانون
كانت بداية معركة ضروس

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: قضيت في القاهرة أكثر من ثلاثة أشهر، فلم أعد إلى باريس إلا في شهر أبريل سنة ١٩٥١م. وفي القاهرة راجعت ما كتبته من قبل من فصول رسالتي، وعدلت ما تراءى لي تعديله من النصوص، وكتبت الفصول المتبقية. وكان وزير الخارجية "محمد صلاح الدين" قد عاد من لندن بعد أن انتهت مفاوضاته مع "إيرنست بيفن" وأعلن أن المفاوضات تتسم بالسرية المطلقة بحيث لم يصرح لمجلس النواب، ولا لمجلس الوزراء بالاطلاع على محاضر هذه المفاوضات، وكان هذا تنفيذاً لاتفاق تم في هذا الخصوص بين الجانبين المصري والبريطاني. وعلى الرغم من هذا التكتم الشديد قبل وزير الخارجية أن يعيرني النص الكامل لمحاضر المفاوضات السرية بعض الوقت، واقتبست منها نصوصاً كاملة أوردتها في رسالتي، حيث عرضت آخر مرحلة من مراحل النزاع المصري البريطاني في قناة السويس. وكان ذلك مثار احتجاج رسمي سلمه وزير خارجية إنجلترا للأستاذ عبد الفتاح عمر سفير مصر في لندن في يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٥١م؛ ذلك لأن صحيفة الأهرام القاهرية أوردت المنشت في عددها الصادر في صباح ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ مقالاً إخبارياً شغل صفحة كاملة، وقد أبرق به مراسل الأهرام في باريس، وكان المقال بعنوان "رسائل العلم في خدمة السياسة. صفحة كاملة من مفاوضات صلاح الدين - بيفن"، وقال مراسل الأهرام "روبير فوشيه": إن لجنة من علماء القانون الدولي في جامعة باريس سوف تناقش في الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم

رسالة مقدمة مني عن مشكلات قناة السويس، وأنه نقل منها النصوص التي أوردها. وكان سبب هذا المقال هو أن مراسل الأهرام زارني في بيتي في باريس في اليوم السابق على يوم مناقشة الرسالة، وألح في الحصول على النص الكامل للرسالة، فأعطيته نسخة بالآلة الكاتبة، ومنها اقتبس مقاله، وتحمل تكاليف برقية شغلت صفحة كاملة بالأهرام ليكون له السبق الصحفي في موضوع خطير لم ينشر من قبل. وأدى ذلك إلى أزمة سياسية، فقد احتجت الحكومة البريطانية، وأجتمع مجلس الوزراء في القاهرة برئاسة المرحوم مصطفى النحاس باشا لمساءلة وزير الخارجية "محمد صلاح الدين" وكيف استباح لنفسه أن يخفي سر محاضر المفاوضات على مجلس البرلمان، وعلى مجلس الوزراء، ومع ذلك سلم محاضر المفاوضات لأحد معاونيه، وهذا الأخير لم يراع السرية، وأذاعها في رسالة الدكتوراه.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولم يذكر لي "محمد صلاح الدين" بماذا أجاب، ولكن الأزمة انتهت بسرعة، وتنفست الصعداء حينما تلقيت في باريس تهنئة حارة في برقية بتوقيع رئيس الحكومة المرحوم مصطفى النحاس، وتلقيت برقيات من صلاح الدين ومن زملائه أعضاء مجلس الوزراء.

ثم يستطرد الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي القاهرة أفرغت الرسالة في النص النهائي الذي اخترته، وقبل طبع نسخ منها بالرونيو، تصفحها وقرأها بل ونقح بعض عباراتها، عالم مصري جليل كنت شديد الاعتزاز به، وهذا العالم الفحل هو أستاذ جيله المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي، نائب رئيس محكمة العدل الدولية وقتئذ، أسكنه الله فسيح جناته، وكانت معرفتي بالمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي قريبة؛ ذلك أني في أواخر سنة ١٩٥٠م توجهت إلى "لاهاي" وحضرت بعض جلسات قضية الزيت الإيراني.

وكانت مطروحة على محكمة العدل الدولية، وسمعت بعض مرافعات الرجل المناضل العظيم الدكتور محمد مصدق، وهو صاحب الضربة الأولى ضد الاحتكارات والامتيازات الأجنبية، وكان لي شرف زيارة مصدق والتحدث إليه في الفندق المتواضع الذي كان ينزل فيه بمدينة "لاهاي"، وكان واجبًا عليّ أن أقدم نفسي للقاضي المصري "عبد الحميد بدوي"، وكان جم التواضع، فدعاني لتناول الغذاء، وكان قد دعا زميلاً له بالمحكمة لا أذكر اسمه، ولكني أذكر أنه كان القاضي البولندي، وكان الفضل الأول في القرار الذي انتهت إليه المحكمة، في الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبارها مسألة داخلية تعني إيران وحدها، كان الفضل الأول في هذا الحكم لصالح مصدق ضد بريطانيا، لابن مصر البار وفخرها في عالم القانون "عبد الحميد بدوي" بالذات، وجهوده لدى زملائه الذين كتلهم ضد حكومة إنجلترا ضد استعمار بصفة عامة، وهذا ما رأيته بعيني ولمسته بيدي. وفي أقل من ثلاثة أيام قضيتها في "لاهاي" انعقدت الصلة الروحية بيني وبين أستاذي عبدالحميد بدوي، وكنا وكأن كلاً منّا يعرف الآخر منذ سنوات، نتكلم لغة واحدة، ونلتقي في آرائنا ومشاعرنا. وعرف المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي أني عائد في وقت قريب إلى القاهرة بطريق البحر، وطلب مني أن أضيف إلى أمتعتي صندوقًا من كتب القانون التي اشتراها لجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي القاهرة كان العالم الجليل المتواضع سباقًا بالزيارة فشرفني بها، وتحدثنا في مسائل كثيرة، وكنت قد أحطته بموضوع رسالتي، فزودني بأبحاث قصيرة سبق أن تناول فيها موضوعي وقت أن كان كبير المستشارين القانونيين لحكومة مصر، ورئيس قضايا الحكومة، وتفضل ـ رحمه الله ـ فرحب بأن يقرأ

مسودة رسالتي، وجرى فيها قلمه بتعديلات لفظية طفيفة، وهنأني تهنئة حارة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت شديد الخوف من أساتذة جامعة باريس؛ فهم فرنسيون قبل أن يكونوا علماء قانون، ورسالتي حرب على المصالح الفرنسية في مصر في أخطر معقل لها، وهو شركة قناة السويس. فهل يا ترى يتحلون بالحياد العلمي ويقبلون الرسالة، أم يرفضونها ويقولون إنها غير صالحة للمناقشة؟!

ويقول: كان هذا السؤال يقلقني ويقضّ مضجعي، ولكن الله تبارك وتعالى هيأ لي أسباب اجتياز هذه العقبة ذلك أن الأستاذ الدكتور طه حسين كان ـ وقتها ـ وزيراً للمعارف، وقرر الاحتفال بالعيد الفضي لجامعة القاهرة، وكان اسمها في سنة ١٩٥٦م "جامعة فؤاد الأول"، وكان اسمها يوم أن كنت أتعلم فيها "الجامعة المصرية". ودعا طه حسين للعيد الفضي عمداء الكليات من فرنسا وغيرها. وفي القاهرة تعرفت بالأستاذ "دي لا روما ند يير" عميد كلية الحقوق في باريس وقتئذ، وكان طاعنًا في السن، ودعوته والسيدة حرمه لتناول طعام العشاء على مائدتي، وأثناء الحديث قلت للعميد إنني طالب بقسم الدكتوراه بالكلية التي هو عميدها، ولي رسالة دكتوراه تحتاج لعالم متحرر من علماء القانون الدولي العام. وأبدى الرجل دهشته قائلاً:

ـ أنت يا أكسيلانس (أي يا صاحب السعادة)؟! وهذه عادة الفرنسيين في مخاطبة رجال السلك السياسي.

ـ قلت له نعم يا سيدي العميد.

وسألني العميد عن موضوعها، فاكتفيت بعنوان جزء من أجزائها هو "النزاع المصري البريطاني في قناة السويس" وسألني

العميد من هو أستاذك الذي تعد الرسالة تحت إشرافه، فقلت إنها السيدة الأستاذة "سوزان باستيد" كريمة "باتفان" رئيس محكمة العدل الدولية وقتئذ، وحرم أستاذ القانون العام والسياسي الفرنسي "بول باستيد". قال العميد "لا بأس، لا بأس، ولكني فور عودتي إلى باريس سوف أختار الأستاذ الذي سيرقص إذا عرضت عليه رسالتك لمناقشتها، إنه صديقي "جلبرت جيدل" أستاذ القانون الدولي العام، وصاحب مؤلفه الخالد في "قانون البحار الدولي"، وقد تقاعد ولم يعد يناقش رسالات لأنه في الثمانين من عمره، ولكنه يتمتع بصحة جيدة، سيفرح برسالتك ليشفي غليلاً؛ ذلك أن الدكتور محمد مصدق اتخذه مستشاراً في موضوع تأميم شركة النفط الإيرانية، وحملت الصحافة البريطانية حملات مسعورة ضد "جيدل" وهاجمته في شرفه وفي حياته الخاصة؛ فقالت إنه يبيع علمه وقالت أن راقصة في الأوبرا في الخامسة والعشرين من عمرها، تعيش معه في بيته بشارع الجامعة خليلة له، وقالت أقذر من هذا، فرسالتك هي المناسبة الذهبية التي تسنح لجيدل كي يرد على الإنجليز بها.. العين بالعين، والسن بالسن، والبادئ أظلم..

وكانت سهرة ممتعة مع عميد الحقوق، وقد اتفقنا على تقديمي لجيدل فور عودتي إلى باريس.

ويواصل الدكتور مصطفى الحفناوي: وتفضل صديقي "محمد صلاح الدين" بوصفه وزيراً للخارجية بكتابة مقدمة لرسالتي في صفحة واحدة، وأهم ما قاله في هذه المقدمة "إن الحلول المعروضة في هذه الرسالة لمشكلات قناة السويس، تعبر عن سياسة الحكومة الفرنسية"، وبقدر فائدة هذه المقدمة في إثارة اهتمام الصحافة ودور الأنباء في باريس برسالتي يوم مناقشتها، بقدر ما عانيت من الأستاذة سوزان باستيد التي دعتني لمقابلتها بمكتبها بالكلية في ساعة مبكرة ذات

يوم، وكان معها الأستاذ "لامبويه"، وقضت أكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة في امتحان شفوي لي في القانون الدولي العام، ولم تترك موضوعًا شائكًا إلا ووضعت لي فيه أسئلة ومسائل ليست لها حلول سريعة. وبعد الامتحان اعتذرت واعتذر زميلها وقالا ما معناه إنهما حينما قرأوا السطور التي كتبها وزير خارجية مصر مقدمة للرسالة ظنوا أني لست صاحب الرسالة، وأن الحكومة المصرية هي التي تستعملني في عرضها بحكم وظيفتي في السفارة لتعرض سياستها في مشكلات قناة السويس من منبر علمي، وهذا غير جائز ولا مقبول. ولكن بعد امتحاني هذه الساعات الطوال تأكد للجنة بما لا يقبل الشك أني كاتب الرسالة وصاحبها، بل وأستطيع أن أكتب أهم منها، وأني متبحر في القانون الدولي العام، ولا يملك الأستاذان لي إلا عاطر التهنئة وعظيم التقدير.

أما العلامة جلبرت جيدل، فقد حدثه العميد تليفونيًا وحدد موعدًا للقائي في داره بشارع الجامعة، وذهبت إليه ومعي الرسالة في ملفات مكتوبة بالرونيو، كانت حملاً ثقيلاً، وقد قدمت الجزء الأول وموضوعه النزاع المصري - البريطاني، وأخرت الجزء الأخير وموضوعه إدارة القناة، وهو الخاص بشركة قناة السويس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتصفح العالم العملاق جسدًا وعلمًا الجزء الأول وقرأ صفحات منه فتلألأ وجهه وقال:

منذ عشرين سنة لم اشترك في مناقشة رسائل الدكتوراه، ولكني خلقت وموجود في هذه الدنيا لكي أناقش رسالتك هذه، وهي تبدو من القليل الذي قرأته لأنها رائعة وممتعة. ونظر الرجل في ساعته وقال:

نحن الآن في أواخر العام الدراسي، وأخشى لو بقيت هذه الرسالة

إلى العالم الدراسي القادم أن أموت، وأحرم من شرف مناقشة رسالتك، والحل الوحيد هو أني سأوقع الآن بالموافقة عليها، واذهب من هنا فوراً إلى صديقي العميد ليختمها، ويعتمدها من مدير الجامعة ثم تحدد لك الكلية جلسة قريبة جداً للمناقشة العلنية، وعندي متسع من الوقت لقراءة هذه الملفات ومراجعة النص الكامل للرسالة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعدت إلى العميد الذي أمر السكرتارية باستيفاء الإجراءات الرسمية، وأخطرت بالميعاد، وهو الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٥ من يونيو سنة ١٩٥١م.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقبل الموعد المحدد بساعتين اتصل مكتبي بالسفارة بكبريات الصحف وبوكالات الأنباء، ودعاها لحضور جلسة مناقشة الرسالة، كما أذيع الخبر بين المصريين الذين كانوا وقتئذ يزورون باريس، فحضر جمع كبير من الناس، وهو ما لم تجر به العادة من قبل، ولذلك اختارت السكرتارية مدرجاً كبيراً يتسع للحاضرين، وفي الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم بكل دقة ارتقى المنصة رجل فارع القامة لم يترك المشيب في رأسه شعره غير بيضاء، وكان ضخم الجسد، أحمر الوجه، قوي الصوت مدوياً من غير حاجة إلى مكبر الصوت، كان هذا الرجل هو العلامة "جيلبرت جيدل" كبير علماء فرنسا في القانون الدولي يومئذ، وكبير مستشاري وفدها لدى مؤتمر سان فرانسكو، فهو أحد الذّين صاغت أقلامهم ميثاق الأمم المتحدة، وقد جلس في مقعد الرئاسة، وعن يمينه الأستاذة "سوزان باستيد" التي أشرفت على رسالتي، وجلست في الصف الأول من المدرج في مواجهة اللجنة، وجلست عن يميني السيدة شريكة حياتي التي حضرت خصيصاً من القاهرة لتكون بجواري في مناسبة من أسعد مناسبات حياتي، وجلس عن يساري صديقي الهولندي "دراب" الذي حضر من أمستردام مجاملاً ومهنئاً.

ويقـول الدكـتور مـصطفى الحفـناوي : وافتتح "جيدل" الجلسة ببيان قال فيه إنه اتصل بي تليفونيًا في اليوم السابق وأمر بتدوين حديثه التليفوني في محضر الجلسة، وفيما يلي نص حديثه بالحرف الواحد . .

جيدل/ أنا غاضب ، أشد الغضب . .

وحيـنما سمعـت كلمـة غاضـب انخلع قلبي ، وظننت أنه قد قرأ نـص الرسـالة الـذي لم يكـن قرأها حين وافق عليها ، وظننت أنه قد رجـع عـن موافقـته ، وسـرعان مـا اطمأنـت نفسي ، حينما استرسل وقال :

غاضـب لأنـك في قائمـة المـراجع الـتي أوردتها في ختام الرسالة ذكـرت أسمـاء ما كان ينبغي أن تتشرف بذكرها في عداد المراجع التي اعـتمدت علـيها ، ويجـب أن تـشطب هذه الأسماء من كتابك وقائمة مراجعه :

مصطفى الحفناوي : ومن هم هؤلاء سيدي الأستاذ؟

جيدل : ذكر أسماء بعض أساتذة القانون الدولي .

مـصطفى الحفـناوي : إنهـم أسـاتذة يشتغلون بالتدريس في كلية حقوق باريس وكليات أخرى فرنسية .

جـيدل : هـؤلاء يكتبون للجماهير ولعامة الناس ، أما أنت فإنك تكـتب للخاصـة ، ولخاصة الخاصـة ، وهـذا مـا لمـسته بعد أن قرأت رسالتك ، دعك من هؤلاء السطحيين ، واشطبهم من الرسالة .

مصطفى الحفناوي : سمعًا وطاعة .

جـيدل : اتصلت بك تليفونيًا لأقول لك هذا ، ولأقول أيضًا إنني وقـد أفعـم قلـبي فـرحًا برسـالتك بعد قراءة النص الكامل ، لم أطق الانـتظار علـى غد لأهنئك في الجلسة الرسمية ، فبادرت التهنئة الآن ،

وإني أعدك بأن أضع الرسالة في أحسن مكان من مكتبتي، وإلى الغد حيث ألقاك في الجامعة. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: اقتضت الأمانة هذا العالم الكبير أن يحكي الحديث التليفوني على علته، وأن يسجله في مستهل حديثه في محضر مناقشة الرسالة. ثم بدأت المناقشة، فكان هو المتكلم الوحيد، وطال كلامه ساعة ونصف الساعة، وأني مضطر لأن أوجز نقاطاً منه هنا؛ إثباتًا لوقائع حدثت، ولكي تكون الصورة كاملة لدى القارئ، وهذا على الرغم من أني أدون ثناءً على شخصي، ولكني معتز به لأنه صدر من عالم يعرف ما قال، وكان يعيه تماماً.

١) بدأ العلامة جيدل بمناقشة الجزء الأول من الرسالة، فأبرز حملتي الشديدة على الإنجليز، وعلى سياسة وزارة الخارجية البريطانية التي وصفتها بعبارات لاذعة، قال عنها جيدل إنه ابتكار وتجديد مستحب في لغة القانون الدولي، وكانت جلسة المناقشة مناسبة فذة عرف الرجل فيها كيف ينتقم لنفسه من الإنجليز، فمثلاً أشار إلى حادث ضرب البوارج البريطانية للإسكندرية بالقنابل في سنة ١٨٨٢م، وكذلك عرج على حادث "دنشواي" فوصفه وما إليه بالوحشية والإجرام، وقال في صراحة رائعة إنه كفرنسي يخجل من حكومات فرنسية تآمرت مع إنجلترا، وشاركت في العدوان.

وتناول معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م، وفنّدها وأيد وجهة نظري فيها، وقال إنها قصاصة ورق غير نظيفة، ويجب أن تلقى في سلة المهملات، وأضاف قائلاً "قل لحكومتك إنني أقرك على ما رأيته في رسالتك من إلغاء هذه المعاهدة بعمل انفرادي من جانب مصر، وأوافق على الأسانيد القانونية التي تعتمد عليها في تبرير هذا الإلغاء من جانبكم وحدكم.

٢) وإمعانا منه في التشفي والكيد للإنجليز بالغ في امتداح الرسالة، فحمل أوراقها بيده، وقال بصوت مدو "علمتني أنا جيدل الكثير الذي لم أكن أعلمه" وأن القانون الدولي مدين لك بالعمل الذي قمت به، إذ أخرجت من دور المحفوظات السرية وثائق حجبوها عن العلم وقتًا طويلاً، ووضعتها في متناول أيدينا برسالتك هذه، وإني أهنئ مصر لأن العالم سيقرأ قضيتها التي زيفوها على حقيقتها لأول مرة في رسالتك هذه، وقال أيضًا: لا يستطيع متخصص في القانون الدولي العام أن يدعى أنه عالم في القانون الدولي إلا إذا قرأ هذه الرسالة، وسوف يكون ذلك طوال مائة وخمسين عامًا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد الثناء المستطاب، تناول الأستاذ جيدل الجزء الخاص بالملاحة وحرية المرور في قناة السويس، وتهكم بالذين زعموا أن حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨م، لم تكن حربًا بلغة القانون الدولي، وأعلن أن مصر صاحبة الحق الكامل في تحريم الملاحة عبر القناة على عدوها الإسرائيلي، وفي القيود التي فرضتها على سفن المحايدين التي تنقل مهربات حربية إلى إسرائيل، وعزز وجهات نظري فيما أوردته بهذا الجزء من رسالتي، وأكده بمزيد من الآراء القانونية الدولية.

وبعدئذ توقف لحظات وقال: والآن اسمع مني ما يرضيك. كيف استبحت لنفسك أن تنعت الفرنسي العظيم "فرديناند دي لسبس" بأوصاف لا تليق وما ينبغي أن تدنس بها رسالتك الرائعة هذه.. إنني أطالبك بحذف تلك العبارات.

وأجبته إني متمسك بها، وإنها ليست من صياغتي، وإنما وردت في أسباب الحكم بالسجن خمس سنوات ضد فرديناند دي لسبس في قضية قناة بنما، وقد صدر هذا الحكم من محكمة جنايات السين في

باريس، وآخر أيام دي لسبس؛ وبعد مأساة قناة السويس، وطعن في الحكم بالنقض، ورفض الطعن باستثناء وقف تنفيذ العقوبة البدنية ضد دي لسبس، لأنه كان طاعنا في السن، وتجاوز عمره الثمانين عاماً . .

قال الأستاذ جيدل: "بي ضعف لهذا الفرنسي العظيم الذي لو أنصفته فرنسا لأقامت له تمثالاً في كل ميناء. وبسبب ضعفي هذا أصر على رجائي إياك أن تحذف تلك النعوت . . . " .

مصطفى الحفناوي . . "هل يسمح سيادة الرئيس لمواطن مصري أن يكون به ضعف لوطنه المجني عليه؟" .

يقول الدكتور الدكتور مصطفى الحفناوي: وعندئذ دوى تصفيق حار من المصريين الذين كانوا بالمدرج، وشاركهم غير المصريين، فتراجع الأستاذ الكبير، وقال بصراحة العالم الشريف: "أنا فرنسي" وأنت مصري، ومن يدري ماذا كنت لأقول لو أنني مصري؟ ننتقل إلى مسألة أخرى، وكانت المسألة هي مصير شركة قناة السويس، بعد إذ بينت في الرسالة بطلان عقد الالتزام وانعدامه، كما بينت الفضائح التي تورطت فيها ومخالفاتها وجرائمها التي لا تحصى مستنداً إلى ملفات الشركة التي ذكرت أرقامها في هوامش الرسالة. ومع ذلك لم يطق "جيدل" الذي وصل القمة في علمه أن يقرأ دعوتي لتصفية الشركة، واتخاذ إجراءات فورية لذلك، في المدة الباقية حتى يحين يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨م، واعتبار هذه المدة مرحلة انتقال إلى آخر ما ذكرته في رسالتي بهذا الخصوص. وأعلن جيدل أنه وزملائه لا يقبلون الحلول التي عرضتها في هذا المسألة، ومطلوب مني أن أقترح حلاً آخر في الحال، وأن أحاول التوفيق بين مصالح مصر التي أدافع عنها وبين بقاء الشركة واستمرارها، وقلت على الفور إنه ليس عندي حل آخر، وقال جيدل: "إن قريحة العالم الشاب الذي كتب هذه

الرسالة، لا تعجز عن اقتراح حلاً آخر يكون معتدلاً وتقبله الهيئة"، وشفع ذلك بتهديد في لغة مهذبة قائلاً: "إنك باقتراحك الحالي ستعرض وطنك لمتاعب جسام؛ ذلك أن الدول صاحبة المصالح لن تترككم تسيرون في الطريق الذي تدعو إليه"، وأعلنت للهيئة الموقرة إصراري، قائلاً: يبدو لي أنكم أخطأتم فهمي، وتصورتم أني مجرد طالب يبحث هنا عن درجة علمية، درجة دكتور في القانون، وأبادر فأعلن أني متنازل عن درجة الدكتوراه في القانون، فما أنا بحاجة إليها، إنني في مصر محام لدى محكمة النقض، وهنا في باريس مستشار سفارة، ومعنى ذلك أني وصلت في سلم عملي إلى آخر المراحل، فلا حاجة بي للقب دكتور في القانون، أنا هنا محام يبسط للعالم كله من منبر عالمي حر، منبر في جامعة باريس، قضية بلاده العادلة، ويعرض الحلول التي يراها، فإذا استعصى هذا المنبر فإني سأطوي الملف، وأترك باريس، وأذهب إلى بلد آخر فيه منابر حرة لأستعملها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وهنا اتقدت نيران الكبرياء الفرنسي، والطموح الفرنسي، والحساسية المعروفة، ودوى صوت "جيدل" وهو ينادي قائلاً: "إن جامعة باريس كانت دائمًا وأبدًا منبر الأحرار الذين يعرضون منه قضايا الحرية، ونحن نعتز بهذا، ونرحب بك اليوم، كما رحبنا بغيرك، وسنرحب دائمًا بطلاب الحرية والاستقلال".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتكلمت الأستاذة سوزان باستيد، فقالت إنها حينما قرأت عنوان الرسالة فزعت وأشفقت عليّ، ذلك أنها سألت نفسها لو أنها وهي فرنسية ومن لحم ودم كتبت في موضوع يمس علاقات فرنسا بألمانيا، هل تستطيع أن تلتزم بالحياد العلمي؟ ولكنها قرأت الرسالة فعجبت لحيدة مؤلفها، وأحست أنه سيطر على عواطفه ومشاعره سيطرة تستحق غاية

الإعجاب، وذلك بالرغم من الأهوال والشدائد التي تعرض لها وطنه. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحوالي الساعة السادسة مساء، أي بعد مناقشة استمرت خمس ساعات رفعت الجلسة للمداولة، وبعد المداولة ظهر العلماء واقفين وأعلن جيدل بصوته القوي قرار الهيئة بمنحي الدكتوراه بأعلى مراتب التقدير. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقد نشرت صحيفة الأهرام في حينما الوصف الكامل لما دار في تلك الجلسة من حوار، وكان مراسل الأهرام في باريس قد أبرق به كاملاً، ونشر في صفحات كاملة وبأحرف كبيرة، وفي أيام متتالية بعنوان "رسائل العالم في خدمة السياسة"، ونشرت صحيفة "لي فيجارو" الباريسية الصباحية، وبقية الصحف الكبرى في باريس النبأ بإيجاز تحت عنوان "دبلوماسي مصري تستقبله جامعة باريس دكتوراً في القانون بتقدير رفيع" واكتفت بعد ذكر اسمي ووظيفتي بذكر عنوان الرسالة وأسماء الأساتذة الذين ناقشوها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: واستيقظ رجال شركة قناة السويس ليروا هذا الكابوس، فقد كانوا معنيين في مايو ويونيو بإعداد الميزانية السنوية للشركة؛ لتعرض على الجمعية العمومية للمساهمين في شهر يوليو من تلك السنة، وكانت الأنباء التي نشرتها صحف فرنسا عن رسالتي مفاجأة لهم، وكنت في فندق بابليون بشارع "فريد لاند" في باريس، فإذا بالتليفون يدق في حجرتي وكان المتحدث "شارل رو" رئيس مجلس إدارة الشركة، وقد عرف مكاني من مكتبي بالسفارة، ولم يكن يعلم أني تركت عملي في السفارة في نفس مساء ٥ يونيو سنة ١٩٥١م، بعد أنت انتهت مناقشة رسالتي وظفرت بدرجة الدكتوراه، ذلك أني أبرقت إلى وزير الخارجية طالباً اعتباري مستقيلاً؛ إذ انتهى الغرض الذي من أجله قبلت وظيفتي بالسفارة. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : : قال شارل رو في صلف وحدّة "هل أنت الذي تكتب عنك صحف باريس، وتقول إنك حصلت على الدكتوراه في القانون الدولي؟" وأجبته قائلاً: "وهل يوجد اثنان بهذا الاسم في باريس، وفي سفارة مصر بالذات؟ لماذا تهون من شأني، ولماذا لا تراعي اللياقة والذوق في حديثك؟".

شارل رو: "ولكنك لم تخبرنا أنك كنت تعد رسالة للدكتوراه، وقلت إنك تضع كتابًا باللغة العربية عن قناة السويس".

مصطفى الحفناوي: ليس بيننا من علاقات الصداقة والمودة، ما يفرض عليّ أن أطلعك على مشروعاتي وأخباري الخاصة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولما سمع "شارل رو" هذا فهم أن السهم قد نفذ، وبادر بتغيير لهجته، فتلعثم، وقال: "كنت أود يا صاحب السعادة أن أكون أول المهنئين وهذا سبب تساؤلي، وأنا وزملائي الآن مجتمعين في مكتبي، هل لديك مانع من تشريفنا بزيارة الآن لنهنئك بأشخاصنا؟. قلت: لا مانع لدي، وأنا في طريقي إليكم. . ، وفزعت زوجتي، وكانت بجواري تتابع الحديث، وقالت بأي وجه تقابلهم؟ الأ تخشى أذى يلحق بك أو إهانة توجه إليك؟ قلت: إني ذاهب، وتوجهت فعلاً إلى مقر الشركة رقم ١ بشارع إستورج في باريس. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وجدت في انتظاري "شارل رو" رئيس الشركة، و"أومول" المدير العام، و"جورج بيكو" نائب المدير العام، وفي فتور وعصبية صافحني كل منهم مهنئًا، وسألني "شارل رو" ماذا قلت في رسالتك؟ وأجبته إنها تقع في أربعة أجزاء، واحتاج إلى وقت طويل لشرح ما جاء فيها. قال الرجل: "يكفينا أن نسمع منك ماذا قلت عنا". وفي صراحة تامة قلت كل شيء،

وسألت: "لماذا تسمون أنفسكم شركة؟" إنكم مجرد ستار خفي وراءه الاستعمار الغربي، وشرحت الوضع بالضبط كما فهمته من ملفاتهم السرية، وأضفت إني وضعت خطة عملية لتصفية هذه الشركة في الفترة المتبقية من عقد الالتزام، واعتبرتها مرحلة انتقال، واقترحت إنشاء وزارة جديدة في مصر سميتها "وزارة شئون قناة السويس"، وعلى هذه الوزارة أن تعد فوراً الجهاز الفني المصري الذي يدير القناة، ويستغلها لصالح شعب مصر، مالك القناة وسيدها، وعليها أن تدخل في أعمال الشركة فوراً، وتقوم بالجرد والتقويم. وإذا بدرت مقاومة أو معارضة، أياً كانت، من جانبكم، تؤمم الشركة، وتحلّ وتصفى بقانون، وقد يكون هذا هو الحل العملي الوحيد.

قال شارل رو: قلت هذا لأساتذة القانون الدولي، الذين ناقشوا رسالتك في السوربون؟

مصطفى الحفناوي: نعم وحصلت على الدكتوراه في هذا الكلام بأعلى مراتب التقدير.

وفقد جورج بيكو أعصابه، ودق المنضدة بقبضة يده، وصاح: "وكيف سكتنا وثمنا حتى كتبت هذه الرسالة ووصلت إلى جامعة باريس، وقبلت؟".

مصطفى الحفناوي: ولماذا تريد أن تحقر جامعة باريس؟ وهل تكون جامعة تحترم إذا خضعت رسائلها العلمية لرقابة من أمثالك؟.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وانسحب بيكو غاضباً من الاجتماع، وقال "شارل رو" موجهاً الحديث لي: "إنك أسأت فهم المعنى الذي أراده المسيو بيكو، وربما جانبه التوفيق في التعبير، ونحن نعني أن نقول لك إن الملفات التي سمحنا لك بالاطلاع عليها في هذه

الدار ليست بذات قيمة، ولو أنك كنت صريحًا وقلت إنك تعد رسالة دكتوراه لأطلعناك على وثائق لها قيمتها العلمية" . .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : : وأجبت قائلاً: "أرجو أن تعلم يا سيادة الرئيس أني لم أترك في محفوظات شركتك شاردة، وأني أعلم عن محتويات هذه المحفوظات ما لا تعلمه أنت ومعاونوك، وما أنا بحاجة إلى مزيد. وتقتضيني الأمانة أن أخبرك أن عقد امتياز الشركة الأصلي الذي اعتمده السلطان العثماني والذي عين جنسية الشركة وأنها مصرية وليست عالمية، وأنها تخضع للقوانين والمحاكم المصرية، هذا العقد الذي سرق من خزائن الحكومة المصرية، موجود الآن بمحفوظات مجلس الوزراء في القاهرة" .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : : وهاج الرجل وثار إذ سمع هذا الاعتراف، وقلت له إن باب التقاضي مفتوح أمامه، وجهة الاختصاص الوحيدة هي محكمة كائنة في ميدان باب الخلق بالقاهرة، يستطيع أن يختصمني لديها إذا أراد.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: سكت شارل رو، وقال: "هل قررت أن تطبع هذه الرسالة؟" ، قلت إنها طبعت فعلاً، وستظهر بعد أيام، وسأل عن اسم المطبعة فقلت "ليس من حقك أن تعرفه" وقال شارل رو "أنا رئيس لأكاديمية العلوم السياسية والأخلاق، وبهذه الصفة أستطيع أن أعرض نسخًا من رسالتك على الأكاديمية التي تمنح جوائز علمية للأبحاث الممتازة، وسأوصي بمنحك جائزة" ، وشكرته، فقال إنه يريد شراء خمسين نسخة من الرسالة، وقلت إنها ليست للبيع وإني أتعهد بإهداء خمسين رسالة لشركة قناة السويس، حينما تخرج الرسالة من المطبعة، وفعلاً أرسلت الهدية للشركة من النسخ المطبوعة على ورق فاخر بحيث تكلفت النسخة خمسة آلاف فرنك قديم، أي خمسة جنيهات مصرية، وهذا على سبيل

الكيد لشارل رو الذي سبق أن قلت له إنني فقير، ولا أملك نفقات طبع كتاب باللغة العربية، وذلك في أول لقاء بيننا، وذلك كي يقع في الشرك الذي أعددته له . .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقال شارل رو: مسألة الرسالة لا تخيفنا، وإذا وقف عملك في الموضوع عند رسالة علمية، فإننا نستطيع أن نجمعها من المكتبات وينساها الناس وتنتهي المسألة. دعنا نتفاهم أيها الصديق، وأنت فيما علمت زوج وأب لخمسة أطفال، لماذا لا نتفاهم، ونعطيك أي شيء لتأمين مستقبل أسرتك، نحن لا نطلب منك إلا السكوت، والوقوف عند حد الرسالة، واطلب ما شئت مقابل سكوتك . .

مصطفى الحفناوي: هل تعدني بشرفك أن تعطيني ما أطلبه؟

شارل رو: أعدك . .

مصطفى الحفناوي: وهل لك الصلاحية القانونية لتعطيني ما أطلب؟

وهنا ضحك شارل رو ضحكة عصبية ساخرة.

مصطفى الحفناوي: أطلب منكم قناة السويس بكاملها، ولا أقبل شيئًا أقل من ذلك. ارفعوا أيديكم عن قناة السويس.

واسترسل الرجل في الضحك وقهقه ثم قال: وماذا تستطيع أن تصنع أيها المخلوق الضعيف؟ وأنا أجيبك إن طلبك مرفوض، وغير قابل للبحث . .

مصطفى الحفناوي: اسمع أيها الرئيس، حينما طلبتني تليفونيًا بالسفارة، وأعطوك اسم الفندق الذي أنزل فيه، هل قالوا لك إني استقلت من وظيفتي؟

شارل رو: سمعت شيئًا من هذا، وإني أتساءل لماذا استقلت؟

مصطفى الحفناوي: أنا عائد إلى بلادي مصر؛ لأشرح للرأي العام في مصر قضية قناة السويس، التي أخفى الاستعمار حقائقها وزيفها، وحرم صاحب الحق من معرفة حقه.

شارل رو: مسكين أيها الشاب.. وهل فاتك أننا أقوى الأقوياء في مصر، الملك فاروق في قبضة يدنا، ووزراء مصر من مختلف الأحزاب أصدقاؤنا.. الصحافة المصرية من غير استثناء في خدمتنا، ولن نترك لك منبرًا واحدًا تتكلم منه. أنت تفكر في الانتحار، فلماذا؟.

مصطفى الحفناوي: تستطيعون منعي من الكتابة في الصحف. سأحمل وعاءً به طلاء للجدران، وأكتب القضية على الحوائط، وقد أمنع. وعندئذ سأزور كل مصري في داره، وأقول يا أخي المصري لك قضية في قناة السويس، اسمعها مني، وعلمها لأولادك، وبلغها لجيرانك ومعارفك.. هكذا. وأنت كاتب ومؤلف يا سعادة السفير الأسبق "شارل رو"، وأنت باحث ومؤرخ، ولا شك أنك تذكر اسم القسيس الذي كان يجري فوق قمم الجبال والسهول ويستنصر الأوربيين للحروب الصليبية ضد المسلمين. أتذكر اسمه؟ إنه بعث وهو حي يرزق، وجالس أمامك واسمه مصطفى الحفناوي، ولن أتوقف حتى أسير ومعي شعب مصر رجالاً ونساءً، زاحفين على القناة لنستخلصها من قبضتكم السوداء، وموعدنا في القناة حيث نلتقي في معركة المصير..

شارل رو: أنا أبلغ من العمر - وقتئذ - اثنين وسبعين عامًا، ولن يمتد بي العمر إلى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨م، هذا اليوم الذي تحلم به..

مصطفى الحفناوي: ومن قال لك إننا سننتظر هذا اليوم، لقد صبرنا ثمانين عامًا مضت، ولن نصبر أكثر من ذلك ستركون القناة حال حياتك، وأنت رئيس لهذه الشركة، وسترى بعينيك قناة مصرية يديرها المصريون، ملاكها الوحيدون.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وافترقنا في جو عاصف، وعدت إلى الفندق ورويت لشريكة حياتي ما جرى، وقلت إن المعركة قد بدأت فعلاً، وعلينا أن نسافر إلى مارسيليا، لنستقل الباخرة التي تنقلنا إلى الإسكندرية.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعلمت أن الشركة كانت تتعقبني في باريس لتعرف المكان الذي تطبع فيه الرسالة، وكانت تارة تسأل موظفي السفارة، وأخرى تسأل زوجتي تليفونيًا عن مكان المطبعة، وذلك من غير جدوى.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحدثت قصة ظريفة قبل أن أرحل عن باريس، ذلك أنه فور ظهور نبأ حصولي على درجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس في مشكلات قناة السويس المعاصرة، وصلني كتاب رقيق من مدير المراسم بوزارة الخارجية الفرنسية، وقال الكاتب في تهنئته لي "هل تسمح لفرنسا أن تشارك مصر في هذا الفخر والنجاح العلمي الذي ظفرت به السوربون". وأدركت أن المهنئ مخدوع، ولم يعرف مضمون الرسالة، وأنه فهم العكس، وأن الجامعة بل أكبر جامعات فرنسا ما كانت لتمنحني هذا التقدير الكبير لو لم أكن قد دافعت عن المصالح الفرنسية ومجدت الفرنسيين في قناة السويس، وتوجهت فور استلام هذا الخطاب الرقيق إلى مكتب مدير المراسم بوزارة الخارجية الفرنسية للوداع قبل سفري، بمناسبة ترك خدمة السلك السياسي، واقترح الرجل أن يحدد موعداً قبل سفري أقابل فيه وزير الخارجية الفرنسية

وقتئذ، وكان اسمه "روبير شومان" ؛ لأقدم له نسخة مهداه من رسالتي، وأضاف إن رئيس الجمهورية الفرنسية "فانسان أوريول" سيكون سعيداً إذا قدمت له نسخة مهداة بتوقيعي، ووعد بسرعة الاتصال بقصر الإليزية ؛ لتحديد ميعاد المقابلة، وطلب مني أن أرسل النسخ المهداة مسبقًا إلى المراسم بوزارة الخارجية لتأكيد الميادين، وقد فعلت وبعد أيام قلائل من إرسال نسخ الرسالة دعيت تليفونيًا للتوجه إلى إدارة المراسم وهناك لم يقابلني المدير العام، وإنما أدخلوني حجرة صغيرة وقابلني فيها موظف صغير بوزارة الخارجية ليقول لي في غلظة وقحة ما نصه : "إن وزير الخارجية "شومان" يرفض مقابلتك، ومن باب أولى يستحيل أن يلقاك رئيس الجمهورية" . وأحسست من هذا الجفاء المباغت أنهم قرءوا رسالتي ففقدوا أعصابهم. وعلمت أن وزارة الخارجية الفرنسية وجهت كتابًا شديد اللهجة إلى كلية الحقوق بجامعة باريس تسألها عن أسباب وملابسات منحي درجة الدكتوراه في القانون، وأحيل الكتاب إلى العلامة جيدل الذي رد على وزارة خارجية بلاده بقوله : "نحن علماء قانون ولسنا رجال سياسة" .

يقول الدكتور الدكتور مصطفى الحفناوي : وتركت باريس دون أن يكون في وداعي واحد من وزارة الخارجية الفرنسية كما هي العادة بالنسبة للدبلوماسيين الراحلين إلى غير رجعة، ولا من سفارة مصر في باريس، وكأنها لا تعرفني وتبرأ من عملي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وعدت إلى وطني لأخوض معركة ليست سهلة بالنسبة لفرد لا حول له ولا قوة إلا بالله.

الفصل الخامس

جريدة قناة السويس

جريدة قناة السويس

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كان وزير الخارجية "الدكتور محمد صلاح الدين" قد أبرق إلى السفارة المصرية في باريس أمرًا بأن تشتري من المطبعة أكبر عدد ممكن من نسخ الرسالة، ولعلها اشترت خمسمائة نسخة من اعتمادات الدعاية، وكان الثمن كافيًا لتغطية نفقات الرسالة، وأمر الوزير بأن تقوم السفارة بإرسال هذه النسخ مهداة إلى دور الصحف، وإلى رؤساء الدول، وكبار الساسة في العالم، وبعض هذه الهدايا كانت مرفقة ببطاقات تحمل تحية إلى البابا وإلى مستر كليمنت إتلي رئيس حكومة إنجلترا، وإلى "إرنست بيفن" وزير خارجية إنجلترا، وإلى زعماء المحافظين "ونستون تشرشل"، "أنتوني إيدن" وغيرهم، ونشرت صحيفة "لي موند" كبرى صحف فرنسا المسائية مقالاً من عدة أعمدة بقلم أحد محرريها واسمه "جان كنشت" تعليقًا على الرسالة في عدد من أعداد هذه الصحيفة في أواخر يونيو أو أوائل شهر يوليو سنة ١٩٥١م، وقالت فيه لشركة قناة السويس: "إن الحقيقة قد ظهرت ولن يسكت المصريون، وإن نهاية الشركة قريبة"، وفي مصر كتب "إدجر جلاد" في عدد من أعداد جورنال ديجيبت مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان "رسالة خلدت"، وكتب صحف مصرية مقالات مماثلة، وفي محطة الإذاعة تحدث المذيعون بإفاضة عن الرسالة وصاحبها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي مارسيليا، استقبلني أنا وزوجتي قنصل مصر العام بمرسيليا وقتئذ الأستاذ حسن سليمان الحكيم والسيدة حرمه، وتناولنا طعام الغداء بدار القنصلية، وودعنا القنصل وحرمه في الميناء، وساعة أن لقينا قال الأستاذ حسن الحكيم ما

يأتي: "كان رفعت علي ماهر باشا هنا أمس، وسافر إلى سويسرا ليقضي عطلة الصيف، وطلبناك تليفونيًا في مكتبك بالسفارة؛ لأن الباشا كان شديد الرغبة في أن يتحدث إليك ليهنئك شخصيًا، وليطلب نسخة من رسالتك، وسلمت القنصل نسخة مهداة للمرحوم علي ماهر ليبعث بها إليه في سويسرا".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١م، عاد المرحوم علي ماهر من أوروبا، واتصل بي تليفونيًا وكانت تهنئته حارة، وطلب مني أن أجتمع به في عائمة بالنيل، كانت ترسو قرب كوبري أبي العلا، وطال اجتماعنا أكثر من ساعتين، وبعد ذلك بأيام دعاني المرحوم علي ماهر إلى مأدبة غداء بداره بالجيزة، وكان أهم ما قاله لي في هذه المقابلات هو أن جيله والأجيال التي سبقت كانت مقصرة بالنسبة لقضية قناة السويس، وأني حملت عنهم هذه الأمانة، وغطيت الموضوع على أكمل وجه، وأنه كأستاذ سابق للقانون الدولي بمدرسة الحقوق بمصر، استمتع بقراءة الرسالة أكثر من مرة أثناء عطلته الصيفية، وسأبين فيما بعد الخطوات التي اتخذها المرحوم علي ماهر، حينما عاد إلى رئاسة الوزارة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأما أخي وصديقي الأعز محمد صلاح الدين فقد أعلنني أنه يرفض استقالتي ويصر على الرفض؛ لأني صرت المتخصص علميًا في قضية مصر، فكيف تستغني وزارة الخارجية عن خدماتي؟! وأفاد أنه سيعمل على تعييني في منصب وزير مفوض أرقى منه إلى منصب سفير، وأن لي أن أختار البلد الذي أمثل فيه مصر، وقد يكون الأنسب أن أعين في الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة؛ لأكون الساعد الأيمن للدكتور محمود فوزي، رئيس الوفد المصري وقتئذ، وأجبت صديقي بالإصرار الشديد على الاستقالة لكي أشرح قضية قناة السويس للرأي العام في مصر متحررًا

من قيود المناصب العامة، وقلت لصاحبي إذا لم أقم أنا بهذا هل هناك غيري للقيام بهذا العمل الضخم، وأما عن حاجته لي كوزير خارجية، أو حاجة الدولة لي في تخصصي فإني أضع نفسي كمجرد مواطن مجند في الخدمة العامة متطوعًا تحت تصرف الدولة، كلما رأت حاجة لخدماتي، وبالفعل استعان بي صديقي، أو استعانت الدولة بي في ذلك العام في أكثر من مناسبة أهمها:

أولاً: مسألة اعتقال السفينة البريطانية (إمبايرروش) في خليج العقبة، وقد رفعت إلى مجلس الأمن في صيف سنة ١٩٥١م:

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كانت هذه السفينة تحمل ما يعتبر مهربات حربية إلى إسرائيل، وصدرت إليها الأوامر في شرم الشيخ من القوات البحرية المصرية للوقوف، فلما لم تذعن أطلقت عليها النيران، وألقي القبض عليها لمصادرة ما تحمله، وتقديمها إلى مجلس الغنائم وفقًا لأحكام القانون. وأصيبت إنجلترا بلوثة، ولجأت إلى مجلس الأمن بشكوى ضد مصر. وهي الأولى في هذا المجال، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزراية لإعداد دفاع الحكومة المصرية، وكانت اللجنة برئاسة وزير الخارجية، وعضوية المستشار الملكي للوزارة ولمجلس الوزراء أستاذنا الدكتور وحيد فكري رأفت، وتقرر ضمي إلى هذه اللجنة، واجتمعنا ليالي متصلة بمبنى الحكومة ببولكي بالإسكندرية، وأعدت مذكرة مفسرة ابرق بها إلى الوفد الدائم في نيويورك، وكان لي شرف معاونة أستاذنا وحيد رأفت في صياغة المذكرة، وأشار سيادته بأن تودع الحكومة المصرية في سكرتارية مجلس الأمن نسخًا من رسالتي كأحدث مرجع علمي عالج المسألة، ونوه بيان الحكومة بهذا المرجع المعتمد من جامعة باريس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي اليوم الذي أصدر فيه مجلس الأمن قراره، زارني بمكتبي بالقاهرة مراسل وكالة "رويتر" للأنباء، وسألني بماذا أنصح حكومة مصر إذ صدر القرار في الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم بتوقيت القاهرة ضدنا، وأجبته فوريًا بأننا لن ننفذ القرار، وسنعتبره مجرد توصية من مجلس الأمن، وذكرت له نصوص ميثاق الأمم المتحدة المؤيدة لهذا النظر، وانصرف ممثل "رويتر" فاتصلت بوزير الخارجية بالإسكندرية تليفونيًا لأروي له حديثي مع "رويتر"، وكان مقرراً أن يجتمع مجلس الوزراء بعد محادثتي بدقائق، فأجابني صلاح الدين أنه قبل أن يسمع مني رأيي يرى هذا الرأي، وأنه سيعرضه على مجلس الوزراء، ومن يتصفح عدد الأهرام الصادر في اليوم التالي يجد في صفحته الأولى نص قرار مجلس الأمن ضدنا، ويجد نص حديثي لرويتر، ونصر قرار مجلس الوزراء بنفس المعنى، بل وألفاظ حديثي لرويتر تقريبًا.

ثانيًا: إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م:

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كانت حكومة الوفد - بعكس ما رواه خصومها - جادة من أول يوم لها في الحكم بإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م، إذ فشلت المفاوضات بينها وبين بريطانيا، ولم تقبل حكومة إنجلترا أن تجلي آخر جندي بريطاني عن مصر، وقد فشلت مفاوضات صلاح الدين - بيفن، وأصدر محمد صلاح الدين تعليماته للدكتور وحيد رأفت من ناحية، ولشخصي من ناحية أخرى بإعداد صيغة مراسيم بقوانين لإلغاء المعاهدة المشئومة، وعقدنا في جو من السرية المطلقة عديداً من الاجتماعات بعضها بيني وبين وزير الخارجية، وتم بعضها في بيتي بشارع الهرم، وفي أوقات من الليل، وبعضها بمكتب الوزير

بوزارة الخارجية، كما عقدت اجتماعات بيني وبين الدكتور وحيد رأفت في مكتبه بهيئة الرأي بمجلس الدولة، وفرغنا في أواخر سبتمبر تقريبًا من صياغة المراسيم بقوانين الإلغاء في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١م، وألقى الزعيم الراحل المغفور له "مصطفى النحاس باشا" بيانه الذي قدم به مراسيم الإلغاء، والذي قال فيه "من أجل مصر وقّعت المعاهدة، ومن أجل مصر ألغيت هذه المعاهدة"، وكنت في نفس اللحظة جالسًا بأحد استوديوهات الإذاعة بشارع علوي حتى إذا انتهى بيان الحكومة، سمع الناس صوتي على موجات الأثير معلقًا وشارحًا لمراسيم الإلغاء. وقد تكلمت في تلك الليلة في الإذاعة باللغة العربية، وأذعت كلامي باللغة الفرنسية، وكذلك باللغة الإنجليزية على موجات مختلفة، وفي فترات مختلفة، وأحسست براحة نفسية عميقة؛ ذلك أن حكومة الوفد كانت قد اعتقلتني وزجّت بي في غياهب السجن، لأني عارضت المعاهدة في سنة ١٩٣٦م، وحكومة الوفد ونفس رئيسها مصطفى النحاس استعانت بي في إلغاء المعاهدة، وهو ما أعلنته في مذكرة مني لوزير خارجية إنجلترا في أواخر سنة ١٩٣٥م، ونفس الكلام الذي قلته وسجنت من أجله سنة ١٩٣٦م، أصبح الأسانيد القانونية لإلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١م!!

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكانت حكومة العمال في إنجلترا، ووزير خارجيتها يومئذ "هيربرت موريسون" غبية إلى أقصى درجات الغباء، فقد أطلقت السفاحين من القاعدة العسكرية في منطقة قناة السويس لذبح المصريين وإراقة دماء الأبرياء، ومنهم الشهداء من رجال البوليس الذين قاوموا في الإسماعيلية وحصدتهم النيران. وأشهد أن محمد صلاح الدين أطلق لمشاعره الوطنية العنان وقام بعمل ضخم أيده النحاس الذي

كان شديد العناد والإصرار على تحدي الإنجليز. وأذكر أن حكومة إنجلترا في عديد من مذكرات وزير خارجيتها، وكنت أقرأها أولاً بأول، كانت تتوسل إلى مصطفى النحاس أن يخفف من قيود تفتيش السفن المشتبه في حملها مهربات لإسرائيل سواء عبر قناة السويس أو في خليج العقبة، وفي مضايق تيران وشرم الشيخ، ولكن النحاس لم يقبل في هذا الأمر ليناً أو مساومة، وغلب سياسة وزير خارجيته صلاح الدين، ومن أجل ذلك، ولهذا السبب بالذات، تآمرت الصهيونية العالمية مع حكومة إنجلترا لإقالة حكومة الوفد بأي ثمن، ولو بارتكاب جرائم بشعة. وإني أتهم عملاء الصهيونية والاستعمار بجريمة حرق القاهرة في يناير سنة ١٩٥٢م، تلك الجريمة التي أعد لها ورتب بهدوء للوصول إلى إسقاط حكومة النحاس بأي ثمن.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: أقول هذا مستنداً إلى معلومات سبقت الحريق بأيام، رواها لي صحفي أمريكي، ذلك أني كنت أستقبل الصحافيين الأجانب بصفة غير رسمية، وأحدثهم في القضية في ندوات ومؤتمرات، وقت تأزم العلاقات بعد إلغاء المعاهدة، وكنت ألتقي بهم في ولائم أعددتها لهم، وقد توثقت الصلة بيني وبين صحفي أمريكي، كان يمثل صحيفة "هيرالد تريبيون" التي تصدر في باريس، وكان يحضر اجتماعات يدعى إليها الصحفيون الأجانب بالسفارة البريطانية، وكذلك كان يحضر اجتماعات مع السفاح "أرسكين" وغيرهم من العسكريين الإنجليز في القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس، وكان يتبرع بنقل ما يجري في هذه الاجتماعات لي أولاً بأول. وذات يوم اتصل بي في ساعة متأخرة من الليل وطلب مني مقابلة في الحال.

وأنهى الدكتور مصطفى الحفناوي أنه كان في "فايد" وعرف أن مؤامرة تدبر لإسقاط الحكومة، بحمل الملك على إقالتها، وقد تكون هذه المؤامرة أعمال غوغائية عنيفة ترتكب ضد الأجانب والمنشآت العامة بالقاهرة لإثبات أن الحكومة عاجزة عن حماية الأمن، وأن أرواح الأجانب وأموالهم في خطر شديد. وفي الصباح المبكر اجتمعت بصديقي "صلاح الدين" وأفضيت له بما سمعته من الرجل الأمريكي العائد من "فايد"، وتحدثت تليفونيًا مع زميله وزير الداخلية الأستاذ "محمد فؤاد سراج الدين" وتواعدا على الاجتماع بي في مكتب وزير الخارجية في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، وتم الاجتماع الثلاثي وسمع سراج الدين الوقائع، كما رواها لي الصحفي الأمريكي، فنفى سراج الدين احتمال حدوث أي شيء، وادعى أن سلطات الأمن في القاهرة تسيطر على الموقف سيطرة تامة، وتبين أنه كان مخدوعًا، فبعد يومين اتنين حدث حريق القاهرة، واختلط الحابل بالنابل، وكان الحريق مسلطًا بصفة خاصة على منشآت أجنبية مثل بنك باركليز وغيره، وعلى الأماكن التي يوجد بها أجانب مثل فندق شيبرد، وقتل وإحراق إنجليز وغيرهم. واضطرت الحكومة في آخر النهار للاستعانة بالجيش للسيطرة على مجريات الأمور. وحدث ما قاله الصحفي الأمريكي. ذلك أن الملك فاروق قبيل منتصف الليل أصدر أمرًا بإقالة وزارة الوفد، وأمرًا آخر إلى رفعة المرحوم علي ماهر بتشكيل الوزارة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ومنذ اليوم التالي لم يمض يوم واحد إلا واجتمع بي الدكتور صلاح الدين في بيته بالمعادي أو بيتي بشارع الأهرام أو في مكتبي بعمارة أوزيريس بقصر الدوبارة، ورغب في ممارسة المحاماة، وقد حدثت الإقالة أثناء وجوده في باريس على رأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة، وبعد عودته لازمني وأفضى

برغبته في ممارسة المحاماة، ودعوته لمشاركتي في مكتبي فاعتذر، وأفاد أنه ارتبط بوعد بمشاركة صديق له أسبق مني في صداقته، وهو الأستاذ حسن النحاس المحامي، ولكنه مع ذلك كان يصل من المعادي إلى القاهرة كل صباح فيبدأ يومه بالاجتماع بي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأما عن شركة قناة السويس وموقفها مني كما حدده الإنذار الذي وجهه لي رئيسها "شارل رو"، فقد بعث بشكوى ضدي إلى وزير الخارجية المصرية قال فيها إن شركته كانت كريمة في معاملتي ورحبت بي وسمحت لي بالاطلاع على محفوظاتها أثناء اشتغالي بالسفارة المصرية في باريس، وكان جزاؤها مني أني طعنتها ومزقتها إربًا في رسالتي التي قدمتها لجامعة باريس، وأن "شارل رو" يعتبر ذلك من قبلي عملاً لا يليق بعضو في السلك السياسي، ويعبر عن عميق حزنه وتأثره، وختم شكواه بطلب معاقبتي على هذا الفعل. وقد أطلعني وزير الخارجية على هذه الشكوى، وأمر بحفظها وعدم الرد على كاتبها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأردت جس نبض الصحافة المصرية بمقالات عن قناة السويس أعددتها للنشر، فامتنعت الصحف والمجلات العربية من غير استثناء عن نشر كلمة واحدة. واضطررت لأن أطلب من الحكومة رخصة بصحيفة أسبوعية اسمها "قناة السويس"، ومنحتني الحكومة هذا الترخيص، وعكفت على إفراغ النص الفرنسي من رسالتي في كتب باللغة العربية بعنوان قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، وقسمتها إلى أربعة أجزاء كالآتي:

الجزء الأول : في تاريخ القناة وأصول المشكلات المعاصرة.
الجزء الثاني : النزاع المصري البريطاني في قناة السويس.
الجزء الثالث : المرور وحرية الملاحة في قناة السويس.

الجزء الرابع : إدارة قناة السويس ـ شركة قناة السويس ـ وزارة قناة السويس .

وكل هذه الأجزاء تجاوز عدد صفحاته خمسمائة صفحة من القطع الكبير، وقد صدرت في المدة من أغسطس سنة ١٩٥١ إلى يوليو سنة ١٩٥٦م .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وكان حتمًا أن أتغلب على خصوم القضية الذين قال عنهم "شارل رو" إنهم أصدقاء الشركة الذين يستعد بهم ضدي، وأولهم الملك فاروق، ثم الأحزاب السياسية والحكام من غير استثناء . وقد فوجئت بزيارة لي من الأستاذ الدكتور حسن حسني السكرتير الخاص للملك فاروق الذي هنأني على رسالتي باعتباره باحثًا تناول قناة السويس من الوجهة التاريخية في رسالة دكتوراه سبقت رسالتي، ولكنه اعتذر لي بأنه وقع في أخطاء جسيمة لأنه اعتمد على مراجع أوروبية مضللة حتى إنه وصف "فرديناند دي لسبس" بأنه مهندس كبير، وتبين في مؤلفاتي أن "دي لسبس" لم يتعلم الهندسة، ولم يتعلم أي لون من ألوان التعليم العالي، وإنما كان مغامراً اشتغل من أجل التمكين للغرب من استعمار الشرق، ونهب ثرواته الطبيعية واحتكار أسواقه بقناة السويس . وأشار الدكتور حسني بأن أهدى نسخة من رسالتي للملك فاروق وذكر أنه مهتم بالموضوع . وعلمت فيما بعد أن الملك فاروق كان حاقداً على شركة قناة السويس لأنها تحدته ورفضت تعيين كريم ثابت وإلياس أندراوس عضوين في مجلس إدارة الشركة، وتأزمت العلاقة بين القصر والشركة إلى حد أن الملك طلب من المرحوم مصطفى النحاس وقت رئاسته للوزارة البحث عن وسيلة قانونية لطرد هذه الشركة من مصر لأنها تحدت الملك وشقت عصا الطاعة عليه، وسافر النحاس إلى باريس في يوليو سنة ١٩٥٠م لبذل مساعيه

الحميدة وسويت المسألة بقبول الشركة تعيين المهندس أحمد عبود عضواً بمجلس إدارتها، وتعيين إلياس أندراوس مندوبًا لمصر لدى شركة قناة السويس، ورفضت اسم كريم ثابت. وقد أفضى لي صديقي وزير التجارة يومئذ بهذه المعلومات لذلك لم يكن عجبًا أني تلقيت من القصر كتابًا بتوقيع كبير الأمناء المرحوم عبد اللطيف طلعت أبلغني فيه تهنئة الملك لي على الرسالة، وكان الكتاب يفيض بعبارات المدح والتقدير التي وردت في الكتاب، على خلاف ما جرت به العادة في مثل هذه المناسبة. ودعاني الدكتور حسن حسني لزيارته بقصر عابدين، وأبلغني أن الملك فاروق أمر بأن توضع تحت تصرفي أوراق خلفها جده الخديوي إسماعيل في موضوع قناة السويس علّي أن أجد فيها ما يفيدني في البحث. وكانت هذه الأوراق باللغة التركية، وقد نقلها إلى اللغة العربية الركيكة مترجمة بالقصر، ومنها عرفت حقيقة الدور الجبار الذي لعبه إسماعيل ضد دي لسبس وشركة قناة السويس والمعركة التي خاضها ضدهم والتي كلفته عرشه على الرغم من سلوكه وأخطائه الأخرى، وقد كان حتمًا أن أورد هذا كله في الجزء الأول من كتابي، ودافعت عن إسماعيل دفاعًا مازلت أومن به أشد الإيمان، وقلته علانية لقادة ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م حينما قامت الثورة، وأكثر من ذلك دعيت لإلقاء محاضرة في الموضوع بجمعية الدراسات التاريخية بأرض المعرض الزراعي وحضرها الوزراء جميعًا وكثيرون من الوزراء السابقين. ومن هذه الناحية عرفت كيف أقطع الطريق على دسائس شركة قناة السويس، واستعداد القصر واستعماله ضدي.

ويستمر الدكتور مصطفى الحفناوي: ودعاني صديقي الأستاذ فكري أباظة لشرح القضية في محاضرة بنقابة الصحفيين عن قضية قناة السويس، وكان فكري أباظة يومئذ نقيب الصحافة، وعقّب على

محاضرتي بخطاب مشحون بالانفعال حتى إنه بكى وأبكى الحاضرين، وكذلك حاضرت في دارٍ حزب مصر الفتاة، وفي أماكن متعددة بالقاهرة والإسكندرية، وفي مدرجات الكليات الجامعية ومعاهد العلم. أما عن مواقف الحكومات التي تعاقبت مني، فقد كانت ودية للغاية، وبيان ذلك ما يأتي:

دعاني رئيس مجلس الوزراء المرحوم الدكتور علي ماهر لمقابلته بمكتبه وتحدث معي في حتمية الاستعداد لتصفية شركة قناة السويس، وأفاد أنه قرر إنشاء وكالة وزارة ملحقة بمجلس الوزراء يكون التجهيز والاستعداد للتصفية مهمتها، وأن أعين شخصياً في هذا المنصب ليتم تنفيذ ذلك كما أتمنى، وطلب مني أن أستعين بمجلس أعلى لشئون قناة السويس، تاركًا لي اختيار أعضائه، وأمرني بإعداد المراسيم والقرارات اللازمة لذلك في سرية تامة، وأن أسلم مشروعها في أقرب وقت ممكن. وتصادف أني كنت قد حجزت مكانًا لي بالباخرة الإيطالية "أسبيريا" من الإسكندرية في طريقي إلى باريس، وأني ارتبطت بموعد هام مع موكلين لي هناك، وأفدته أني مسافر في اليوم التالي، فقال - رحمه الله - إن سفري هذا لا يمنعني من إعداد الصيغة التي طلبها، وأمر بأن أبعث إليه بداخل الحقيبة الدبلوماسية من سفارة أقرب بلد في أوروبا أصل إليها. ومن أجل ذلك حملت ضمن أمتعتي آلة كاتبة عربية لإعداد الصيغ وكتابتها بيدي مراعاة للسرية التامة. وأبحرت "أسبيريا" في موعدها، وبعد تناول الإفطار في صباح يوم رحيلي جلست في مكان منعزل بأحد صالونات الباخرة، وبعد تناول فنجان من القهوة أمسكت بالقلم لكتابة الصيغ المطلوبة، وسمعت إذاعة القاهرة الصباحية، وجاء في نشرة الأخبار أن أزمة وزارية حدثت في القاهرة، وأن ماهر قدم استقالته وقبلها الملك فاروق، وعهد بتشكيل الوزارة الجديدة إلى المرحوم الأستاذ أحمد نجيب الهلالي. وعلى الفور طويت أوراقي ولم أكتب شيئًا قط، واعتبرت المسألة منتهية.

يقـول الدكـتور مـصطفى الحفناوي : وبعد هذه الرحلة عدت إلى القاهـرة، ولم أطلـب مقابلـة رئـيس الـوزراء الجديد، وإنما انصرفت لتجهيـز أول عـدد مـن جـريدة قـناة السويس . وبعد ظهر أحد الأيام تلقـيت مكالمـة تليفونـية من ديوان الملك تدعوني لمقابلة رئيس الديوان الدكـتور حـافظ عفيفـي بمكتبه بقـصر عابدين في الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم، ولم أكن قد عرفت المرحوم حافظ عفيفي من قبل، وحينما قابلته بادرني بالسؤال الآتي : هل دعاك رئيس الوزراء الجديد لمقابلـته؟ وأجـبت بالنفـي . فقـال رئيس الديوان: إنه سيدعوك حتمًا لـيحدثك ويتـباحث معك في الموضوع الذي تكلم معك فيه سلفه قبل اسـتقالته . وأضـاف : إن الملـك أصـدر تعلـيماته بـذلك إلى رئـيس الـوزراء . ثـم قـال لي : قريبًا جدًا سيصلك تقدير ملكي كبير، وإني أهنـئك مـن الآن، وكان يضغط على كلمة "كبير"، ونقلت الحديث إلى صـديقي صـلاح الدين ليفسره فكان تفسيره إنها رتبة، وقد تكون الباشوية دون مرحلة البيكوية . ولعل الملك مستمر في غضبه من شركة قـناة الـسويس، ويـريد أن يكيد لها . وإذا كان الأمر كذلك فما الذي مـنع وطنيًا من استغلال الفرصة من أجل القيمة التي تخدمها؟ ولماذا لا تحصل على الرتبة لتكسبك جاهًا يفيدك في المعركة ضد الشركة؟ .

يقـول الدكـتور مـصطفى الحفناوي : وسرعان ما دعاني المرحوم الأستاذ نجيب الهلالي لمقابلته برئاسة مجلس الوزراء، وطالت المقابلة، ولكـن مـن غـير طائـل فقد كانت عبارات الهلالي فلسفية، وعبر عن مخاوفـه الـشديدة مـن الشركة، وقال إن الحكومة يجب أن تسير في هذا الموضـوع الذي أوصى به الملك بحذر شديد لأنه سيقابل بتحديات من الـدول الكـبرى الـتي تـساند الـشركة من بريطانيا وأمريكا . يجب أن نتأمل طويلاً ونبحث عن الوسيلة التي لا تستفزهم، وسنجتمع مرات أخـرى لنـستأنف الكلام في هذا الموضوع، وأوصيك بالكتمان، وألا تفـضي بكلمـة عـنه للـصحفيين الـذين سيلقونك، وأنت خارج من

مكتبي. وإني سأواصل بحث الموضوع مع القصر الملكي. وانصرفت من سراي رئاسة مجلس الوزراء، ولم أعد إليها في عهد المرحوم الهلالي الذي لم يعمر، وقد خلفه حسين سري، ولم يدعني قط لمقابلته، ثم توالت الأزمات مسرعة، واستقال حسين، ودعي أحمد نجيب الهلالي لتشكيل وزارته الثانية التي عمرت يومًا واحدًا، وأطاحت بها وبنظام الحكم برمّته، وبعرش فاروق وبالملكية ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢م.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبأمر إلى قيادة الثورة من فاروق قبل اعتزاله عن العرش، كلف علي ماهر من جديد بتشكيل الوزارة، واكتفيت بتهنئته ببرقية ولم أسع إليه. وفي الأسبوع الثالث بعد توليه الحكم اتصل بي ودعاني لمقابلته بمكتبه برئاسة الوزارة، وكانت الساعة العاشرة صباحًا، وقابلني ـ رحمه الله ـ هاشًا باشًا، وقال لي: "كان يجب أن أعودك منذ اليوم الأول، ولكن أنت تعرف الظروف العصيبة التي قبلت فيها الحكم، فانتظرت ريثما تميل الأمور إلى الاستقرار، والآن نستأنف الحديث في موضوعك. ألديك مانع من أن تشتغل معنا؟"، قلت: "أشتغل بماذا يا رفعة الرئيس؟"، قال: لا حاجة لوكالة الوزارة التي حدثتك عنها في وزارتي السابقة. وأرى تعيينك في منصب سياسي.. منصب وزير دولة بمجلس الوزراء، ويكون موضوع قناة السويس في مقدمة اختصاصاتك، وتستعين في نفس الوقت بمجلس أعلى. فهل يا ترى فكرت في أسماء أعضاء هذا المجلس منذ لقائنا في المرة السابقة؟ قلت له: نعم يا رفعة الرئيس، إني أرشح الآتين: الدكتور عبد الحميد بدوي باشا ـ وهذا لا يتعارض مع منصبه في محكمة العدل الدولية طبقًا لميثاق المحكمة ـ وأرشح الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية الأسبق، والمهندس طراف علي، والأستاذ حسين كامل سليم عميد كلية التجارة، وأسماء أخرى ذكرتها له.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعقّب رئيس الوزراء علي ماهر.. بقوله: "على بركة الله، اتفقنا. وأطلب منك إعداد مشروع مرسوم إنشاء المجلس بعد أن تحدد اختصاصاته، وأسماء الأعضاء، وعليك أن تسلمني المشروع في أقرب وقت، وإذا لم تجدني بمكتبي ضعه في مظروف سري وسلمه إلى محيي الدين فهمي سكرتير عام مجلس الوزراء. واتفق معي - رحمه الله - على ترك مكتب المحاماة، وأن أنتظر استدعاءً لحلف اليمين أمام أوصياء العرش. ثم أوصاني بالسرية التامة قائلاً: "لا تقل كلمة واحدة للصحفيين، وحذار أن يستدرجوك لتفضي بما عندك، وأنت تعلم أن الشركة سوف تذعر، وأن الإنجليز من وراء ظهرها يتربصون، وقد تتعقد الأمور، فكن حذرًا وكتومًا".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: واستبقاني رئيس الوزراء بمكتبه وقتًا طويلاً، وكان يدخل حجرته بعض الوزراء يعرضون عليه أوراقًا، وعرفت منهم الأستاذ محمد علي نمازي، وكلما هممت بالانصراف كان يستبقيني ويقدمني لزملائه، ثم أذن لي بالانصراف. واستوقفني بفناء قصر الرئاسة صحفيون أذكر منهم الأستاذ عبد الحليم الغمراوي مندوب الأهرام، وكان شديد الإلحاح في السؤال عما جرى بيني وبين رئيس الحكومة؟ وقلت لهم "لا شيء" إني كنت أقدم التهاني لمعالي رئيس الوزراء. ثم تظاهرت بالانشغال بموعد هام، وأسرعت بمغادرة مبنى رئاسة الوزراء.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت قد أصدرت العدد الأول من جريدة "قناة السويس" في أيام الوزارة الأولى للمرحوم نجيب الهلالي، واشترك في تحرير هذا العدد الأساتذة: المرحوم محمد علي علوبة باشا، والدكتور محمد صلاح الدين باشا، الذي حرر افتتاحيته، وساهم في تحرير أعداد تالية الزعيم المغربي الأستاذ علال

الفاسي رئيس حزب الاستقلال في مراكش، وكان يقيم يومئذ بالقاهرة. وزلزلت الشركة وشنت ضدي حربًا جنونية ولجأت فيها لأقذر الأساليب وأكثرها خسة، ذلك أن هذه الصحيفة لم تكن لديها الموارد التي تعيش عليها الصحف؛ فلا إعلانات ولا إعانات، وكان العدد الواحد يتكلف مبلغًا لا يستهان به، ولا يقل بأية حال عن مائتين من الجنيهات تسدد من مالي الخاص. حاربتني الشركة بحيلة خبيثة، إذ اتصل مكتب العلاقات العامة فيها، وموظفوها المصريون، ومنهم ضباط بوليس سابقًا، بمتعهدي توزيع الصحف: ماهر فراج وأمثاله، وعقدوا معهم اتفاقية مفادها أن تشتري الشركة منهم نسخ عدد بالكامل، وتدفع المبلغ للمتعهد فور تسليمه الأعداد، لا لكي تحرق بمعرفة الشركة أو المتعهد، ولكن لكي ترد الأعداد مربوطة بالدوبارة كما سلمت للمتعهد، وتعاد إليّ. وكنا نبحث عن الصحيفة في أي كشك ولدى أي بائع فلا نجدها، ويوزع من العدد عدد من النسخ لا يبلغ خمسين نسخة في أحسن الظروف والباقي مرتجع. وبعد العدد الرابع عجزت عن الاستمرار فامتنعت عن تسليم الأعداد للمتعهدين وألحقت بمكتبي موظفين كتابيين كانت مهمتهم نسخ عناوين قراء من الدليل العام، وأدلة التليفونات غيرها، وإرسال الأعداد بالبريد لأكبر عدد ممكن من القراء. وكان عجبًا أن كثيرين كانوا يردون الأعداد بالبريد خوفًا من مطالبتهم بالاشتراك السنوي، فكنا نكتب لهم معلنين أننا لن نطالب باشتراكات، ونكتفي منهم بالتفضل بقراءة الصحيفة، والله وحده يعلم ما إذا كانوا قرؤوها أم استعملوا الورق في أغراض غير القراءة.

وكان لا بد أن أرد على تحرش الشركة بجريدة قناة السويس على النحو الذي ذكرته بضربة موجعة سددتها إلى قلبها في سهولة ويسر. ذلك أني نشرت في أحد أعداد الصحيفة وفي داخل إطار لافت للنظر

بيانًا مضمونه أن مصطفى الحفناوي بوصفه محاميًا يعلن عن استعداده للمرافعة مجانًا وبلا أتعاب في أية قضية ترفع من كائن كان ضد شركة قناة السويس. وفور ظهور هذا النبأ زحفت إلى مكتبي في القاهرة جحافل عمال الشركة وأعضاء نقابات العمال في مدن القناة الثلاث في بور سعيد برئاسة الرجل الشجاع المرحوم عبد الحميد الألفي، وفي الإسماعيلية برئاسة محمد علي قنديل، وفي السويس، وسرعان ما تكتل من ورائي خمسة آلاف رجل كانوا يعملون في القناة في خدمة الشركة مباشرة أو تحت ستار مقاولين كانت تستعملهم الشركة ستاراً للمباعدة بين العمال وبين الشركة في الحقوق، وإنكار أنها رب العمل بالنسبة لهم، وكان العمال يتوارثون، حتى إن امرأة اسمها "مدام جا ران" ورثت صفتها كمقاول توريد عمال عن زوجها المتوفى. جاءني هؤلاء لأطالب لهم بحقوقهم طبقًا لتشريعات العمل. وتخاذلت وتقاعست ومالت ضد الشركة نقابات موظفيها، فكان بعض أعضائها يقابلوني سراً للشكوى، ولا يظهرون ولا يقاضون الشركة. ورفعت العديد من الدعاوى لصالح النقابات أمام دوائر العمال، وهيئات التحكيم في منازعات العمل الملحقة بمحكمة الاستئناف العليا، وكانت تشكل دائرة من دوائر المحكمة، وبلغ عدد القضايا المنظورة ضد الشركة أكثر من أربعين قضية شغلت مكاتبها ليل نهار، وشلّت حركتها، واستغرقت نشاط القسم الإداري فيها، وكان رئيسه فرنسي اسمه مينيسيه، وكانت مكاتب الترجمة بإدارة الشركة تشتغل إلى ساعات متأخرة من الليل في ترجمة الإعلانات والمذكرات، وكانت مكاتب أخرى تشتغل في إعداد الرسائل والبرقيات لإدارة الشركة في باريس. واستعانت الشركة بنخبة من كبار المحامين حصلوا منها على عشرات الألوف من الجنيهات كأتعاب في هذه القضايا، ونذكر من هؤلاء المحامين: المرحوم محمد علي رشدي، ومقصود بالإسكندرية، وسانجوينتي بالإسكندرية، وأيوب بالإسكندرية،

وألبير تاجر بالقاهرة. وقد طرحناهم أرضًا ودوخناهم واحدًا بعد الآخر. وكانت الادعاءات العمالية خطيرة وأهمها: المطالبة بمساواة العامل المصري بالأجنبي في الأجر وجميع المزايا وبأثر رجعي منذ التحاق كل من العمال بخدمة الشركة. وقد نظرت هذه القضية في دائرة برئاسة المستشار يحيى مسعود، وعضوية المستشار مهدي الديواني، وكان الرجلان مثلاً رائعًا في القوة وفي الحق، وفي الإيمان الوطني. وقد قررت المحكمة نظر النزاع في جلسة خاصة، وطلب مني الأستاذ يحيى مسعود أن أستهل مرافعتي بشرح ظروف وجود شركة قناة السويس في بلادنا، فكانت المرافعة ـ التي استمرت ساعات طوالاً ـ محاضرة عن قناة السويس، ولون الشركة الاستعماري، وجرائم الشركة، وكانت القاعة تضيق بالجمهور، وفيهم بعض رجال القضاء. وحكمت الهيئة لصالح النقابات في هذا النزاع، وطعنت الشركة في الحكم بالنقض وخسرت الدعوى، وطعنت في مجلس الدولة ورفض طعنها. وشكلت لجان في وزارة التجارة لترجمة الحكم إلى أرقام، وبين أنه بالنسبة للأثر الرجعي يرتب على الشركة التزامًا بمبلغ أكثر من أربعة عشر مليونا من الجنيهات. وتخاذلت الشركة وتراخت وتلاعبت وتمنعت في ذلك برعاية خاصة من بعض رجال وزارة التجارة المشرفة على الشركة، ووقع التأميم قبل تنفيذ الحكم، ثم وقع العدوان الثلاثي الغاشم الذي باء بخيبة الأمل، وجرت المفاوضات بيننا وبين مساهمي شركة قناة السويس السابقة، وحوسبت الشركة، وخصمت الحكومة تلك الملايين من التعويض الذي كان قد استحق للمساهمين، وتنازل العمال عن الملايين التي استحقت لهم لصالح خزانة الدولة تنازلاً شفع بقانون نص على عدم الاعتداد بذلك الحكم، وهذا مع إبرام اتفاقية تعويض مساهمي الشركة المؤممة. وترافعنا في قضايا أخرى لا نستطيع أن نحصيها، وأصيبت الشركة من فرط ما أصابها قضاءً بما يشبه اللوثة، وكان

العمال أشداء في منازلتها أمناء في تنفيذ تعليماتنا، وكانوا يوزعون جريدة "قناة السويس" في مكاتب الشركة، وفعلوا أكثر من ذلك مما سنبينه فيما يلي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولم يكن توزيع صحيفة قناة السويس هو المشكلة الأهم، وإنما كانت مشكلتي هي التمويل، وهذا هو اللغز الذي ظل خافيًا على الناس كل الوقت، وما كان في مقدوري أن أمد يدي للحكومة أو للذين يباركون الحركة التي أخذت نفسي بها؛ ذلك لأنه لا يقتل أي عمل وطني إلا أن يفقد الناس ثقتهم في أمانة القائم بهذا العمل، وأن يتهم بأنه يرتزق منه أو يستفيد منه حتى يصبح هذا العمل وكأنه احتراف. ومن ناحية أخرى لم يكن هناك استعداد للتضحية أو التبرع أو معاونة أيًا كانت لجريدة تطالب بتصفية شركة قناة السويس. فكان لا بد أن أعتمد على الله أولاً ثم على نفسي ومواردي الخاصة، وهذه الموارد كانت إيراد مكتب المحاماة، وقد رصدت فائض هذا الإيراد على هذا العمل الوطني بعد تغطية النفقات الضرورية جدًا لبيتي وأولادي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كنت محاميًا ناجحًا، ولم أكن أعول كثيرًا على القضايا والمنازعات المحلية، وإنما كنت أتقاضى أتعاب سخية من الشركات العالمية التي كانت لها أعمال في مصر، وكان من بين هذه الشركات وفي مقدمتها "الشركة الملكية الهولندية لأعمال الموانئ بأمستردام" وشريكتها الفرنسية شركة باتينيول للإنشاء. وكانت هاتان الشركتان قد خسرتا في عملية إنشاء قناطر أدفينا مليونًا ونصف المليون من الجنيهات خسارة فعلية مؤكدة. وقد ذكرت في فصل سابق أني حذرت الشركتين في مايو سنة ١٩٤٨م، وقبل تنفيذ العملية حذرتهما شفويًا وكتابة من أن خسارتهما في العملية لن تقل عن مليون جنيه مصري. ثم تركت

المحاماة، وانتهت صلتي بالشركتين بتعييني في منصب بسفارة مصر في باريس، ونقلت اسمي في سنة ١٩٥٠م إلى جدول المحامين غير المشتغلين. وفي شهر مارس سنة ١٩٥١م زارني بمكتبي بالسفارة رئيس الشركة الهولندية صديق المسيو "دراب" وأبلغني أن العملية تمت في موعدها، وسلمت فعلاً للحكومة المصرية، ولكن خسارة الشركتين في العملية بلغت مليونًا ونصف المليون من الجنيهات. وقال إنه لا أمل لشركته ومعها الشركة الفرنسية في الحصول على أي تعويض إلا إذا أثرت بنفسي دعوى التعويض، وأطراني حينما أبلغني أن الأستاذ "مارسيل فالين" كبير علماء القانون الإداري في جامعة باريس كان قد درس ملف المشكلة حينما طلب منه بيان الرأي القانوني في الظروف التي عاصرت التعاقد وتنفيذ العملية، وقرأ فيما قرأه في الملف المذكرات التي سبق أن رفعتها للشركتين محذراً من سوء العاقبة، والتي شرحت فيها النصوص الخبيثة في العقد، ومسألة استحالة النقليات بسكك حديد الحكومة المصرية، ومشكلة عدم وجود نحاتين للجرانيت في مصر، وغير ذلك فأشار على الشركتين بتوكيلي في القضية، ولما علم أني تركت المحاماة والسلك السياسي. أشار بمحاولة إقناعي بالاستقالة والعودة للمحاماة لقاء أي تعويض مالي أطلبه. وشكرت الأستاذ الكبير لحسن ظنه، كما شكرت الزائر الهولندي المسيو "دراب" وأكدت له أني سوف أستقيل وأعود للمحاماة، فما حاجة شركته وزميلته الفرنسية للاتفاق على أي تعويض؟! وإنما أطلب إمهالي أشهراً قلائل، وهذا ما فعلوه، ولذلك لما علم "دراب" - وكان يداوم على زيارتي في باريس - بخبر مناقشة رسالة الدكتوراه الخاصة بي بجامعة باريس، وموعد المناقشة حضر خصيصًا من هولندا، ومعه معاونه المستر "فورز" وحضر معهما في جلسة مناقشة الرسالة المسيو "لاميت" سكرتير عام شركة باترميول، واحتفلت الشركتان بنجاحي وتوفيقي؛ وذلك جريًا وراء هدفهما، وهو عودتي للمحاماة لأطالب الحكومة المصرية بتعويض الشركتين

وأبين الأسس القانونية للتعويض، وكان الاعتقاد الذي تسلط عليهما هو أنه لا يوجد بين المحامين في مصر من يستطيع الإحاطة بظروف هذه العملية، والدفاع عن حقوق الشركتين، والخطر المحدق بهما معًا سوى كاتب هذه السطور. وقد أبرقت لوزير الخارجية بالاستقالة، وسمحت لنفسي أن أجتمع برئيس الشركتين وأتعاقد معهما على هذه القضية. وقد قالت الشركتان دون تردد "اطلب ما شئت وستجاب"، وما أنا بحاجة لذكر أرقام، وإنما أكتفي بأن أقول إن النزاع كان أضخم نزاع من منازعات الأشغال العامة، رفع إلى القضاء الإداري في مصر منذ مولد مجلس الدولة في مصر، حتى ساعة كتابة هذه السطور، والضخامة ليست فقط في رقم الخسائر والمبالغ المطالب به، ولكن في حلقات القضية وملفاتها التي كانت تشغل دولابًا كاملاً في مجلس الدولة، ودواليب عدة حجرات في مكتبي، وكانت أسس المطالبات مبنية على نظريات مستحدثة في القانون الإداري، وفي قضاء مجلس الدولة الفرنسي، وجديدة بالنسبة لمجلس الدولة المصري، ويكفي أن أذكر أن إعداد صحيفة الدعوى وملفات المحكمة والمذكرات الضخمة التي تبودلت بيني وبين إدارة الحكومة، استغرقت سنوات؛ فقد رفعت الدعوى في آخر صيف سنة ١٩٥١م، وترافعنا في جلسة خاصة يومًا في أواخر سنة ١٩٥٦م، أقول هذا كله لأطمئن القارئ الكريم إلى أنه إذا علم أن الشركتين المذكورتين قد سددتا لمحاميهما أتعاب القضية مقدمًا ومؤخرًا والتي تجاوزت في مجموعها بقليل مائة ألف جنيه، وهو رقم لم يسبقني إليه فيما أعلم زميل في مصر، ولم تكن ثمة مبالغة في التقدير، ونص العقد على كيفية سداد الأتعاب على دفعات في مواعيد عينها العقد. ومن أجل ذلك عدت من باريس، وأنا مطمئن إلى أن الله ـ تبارك وتعالى ـ هو الذي دبّر بفضله وكرمه هذا السلاح، وسأبين فيما بعد كيف أنفقت وكيف أدرت رحى المعركة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وحينما ظهر العدد الأول من جريدة قناة السويس في صيف سنة ١٩٥١م أبرقت لي شركة "ناتينيول للإنشاء" بطلب سفري إلى باريس للاجتماع برئيس هذه الشركة المسيو "إيرنست جوان" وقتئذ للأهمية القصوى. ودهشت إذ جاءتني الدعوة لهذا الاجتماع مِنْ باريس، وليس من الشركة الهولندية في أمستردام، ولم أعرف الأسباب وأبرقت بأني مسافر إلى جنوا بالباخرة "إسبيريا" الإيطالية، ومنها استقل القطار إلى باريس. وهذه هي الرحلة التي ذكرت فيما تقدم أني قمت بها بعد مقابلتي للمرحوم علي ماهر رئيس الحكومة في وزارته قبل الثورة، وهي المقابلة التي طلب مني فيها إعداد الوثائق الخاصة بإنشاء وكالة وزارة ملحقة بمجلس الوزراء لشئون قناة السويس، ومجلس أعلى لقناة السويس، والتي طلب مني أن أبعث بها إليه داخل مظروف سري، في الحقيبة الدبلوماسية لأية سفارة مصرية في أوروبا. وهذه هي المرة التي سبق أن قلت فيها إني جلست صباحًا في صالون الباخرة لصياغة الوثائق، فسمعت إذاعة القاهرة، وقد أعلنت نبأ استقالة علي ماهر، وتكليف المرحوم الأستاذ أحمد نجيب الهلالي بتشكيل الوزارة، ولذلك طويت أوراقي، ولم أكتب شيئًا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وفور وصولي باريس توجهت إلى مكتب شركة "باتينيول" للإنشاء في باريس، واجتمعت فور وصولي برئيس الشركة المسيو "جوان" الذي توفي منذ بضعة أعوام، ولكن حضر مقابلتنا المحامي "جاك لافيت" سكرتير عام الشركة وقتئذ، ولا يزال حيًا يرزق، ويذكر ما جرى في هذه المقابلة الهامة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : لم يحدثني "جوان" في القضية التي وكلني فيها هو وشركائه الهولنديين لم يقل كلمة واحدة

في موضـوع قناطـر أدفينا، وإنما احمرت أذناه حينما بادرني بقوله: "أنا رجـل فرنسي أحب وطني فرنسا، وأخلص له، ولي بوزارة الخارجية الفرنـسية صـداقة لا تـستطيع شـركتي وهـي تشتغل في جميع القارات خـارج فرنـسا أن تـستغني عـنها أو أهـون منها. أقول لك هذا لأنك أوقعتني في حرج شديد مع وزارة الخارجية الفرنسية، ويجب أن نبحث معًـا كـيف تخرجني من هذا المأزق". وصمت الرجل وقدم بيد رجل طـاعن في الـسن، تجاوز وقتئذ من عمره ثمانين عامًا، قدم لي ملفًا قال إنـه تلقاه من وزارة خارجية فرنسا.. وتصفحت الملف فوجدت كتابًا مـن كـتب شـركة قناة السويس موقعا من رئيس الشركة "شارل رو" ومـوجهًا إلى وزيـر خارجية فرنسا. وفي هذا الكتاب قال "شارل رو" إن شـركة باتينـيول الفرنـسية، قـد اختارت محاميًا عنها في مصر، هو أعـدى أعـداء مـصالح فرنـسا في مـصر، والخـصم الألـد لشركة قناة الـسويس الـذي يحـاول تحطيم الشركة والقضاء عليها، وذكر "شارل رو" في كـتابه أن الـذي يحـزنه هـو أنـي أغذي المعركة ضد شركة قناة السويس بأموال فرنسية تدفع لي في شكل أتعاب، وإنها أتعاب سخية بلغت خمسمائة جنيه مصري في كل شهر عدا بنود أخرى. وأيد زعمه واتهامـه للـشركة الفرنـسية التي تقدم ضدها بالشكوى لحكومة فرنسا بنسخة من العدد الأول من جريدة قناة السويس باللغة العربية، ومعها تـرجمة باللغـة الفرنـسية لكـل مـا جـاء في ذلـك العدد من جريدة قناة السويس. وصاح الرجل الطيب "إيرنست جوان": لماذا فعلت هذا؟ أنقذني من الورطة التي أنا فيها..

يقـول الدكـتور مـصطفى الحفـناوي: وأجبـته على الفور: "إن المـسألة أبسط مما تتصور، ولها حل واحد لا يقبل بديلاً، وسترضى به وزارة خارجـية فرنـسا، وسترضـى شـركة قـناة الـسويس"، وقـال جـوان، وقـد خفـت حدته العصبية، وانقشعت كآبته بعض الشيء:

" أرضى أيها الصديق العزيز، ما هو الحل الذي تراه؟ " قلت له:
" اذهب غداً صباحا إلى مكتب وزير خارجية بلدك وقل له إني لم أعد محامياً عن شركتك، وإني متحلل من التوكيل الذي صدر منك لشخصي، واعتبر العقد الموقع بيننا والخاص بقضية قناطر أدفينا لاغياً، ولا يعتدّ به اعتباراً من الآن، وسأوقع لك ورقة بهذا المعنى أمام موثق فرنسي إن شئت " . وتلعثم الرجل وقال: " لا . . لا . . إنهم لم يطلبوا مني هذا . . مستحيل . . مستحيل. أنا ما دعوتك قطّ لتفعل هذا . . نريد أن نتفاهم بطريقة أخرى دبلوماسية " . . فقلت:
" وما هي هذه الطريقة أيها الصديق؟ " وتلعثم واضطرب وهو يقول:
" الرئيس شارل رو صديق قديم لي، ونحن نتزاور كثيراً. سأدعوك إلى عشاء معه بالفيلا التي أقطنها بجي - نويبي - بباريس، وفي هذا العشاء سأسوي ما بينكما من خلافات، وستكونان أصدقاء متحابين. وأنت تعرف طبعاً أن شركة السويس غنية جداً، وفي مقدوري أن أحصل لك من الشركة على هدية ضخمة مكافأة مجزية جداً ستسلمها من يدي أنا، وهم يطلبون منك شيئاً واحداً هو السكوت لا أكثر، ولا داعي إطلاقاً لهذه الجريدة، ولا هذه الموضوعات التي تسبب مشكلات. أليس هذا هو الحل الأمثل؟ ما رأيك؟ ننهي المشكلة وتستفيد أنت فائدة طيبة، وأنا الضامن " .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي هدوء وثبات أعصاب التفتّ إلى العجوز الأبلة وقلت: " كنت أظنك رجلاً ذكياً فقدمت لي دليلاً على خطأ ظني فيك. أريد أن أسألك هذا السؤال: كيف تضع مصير شركتك في قضية قناطر أدفينا، وهي سيف على رقبة الشركة يهددها بالإفلاس إذا حكم في القضية ضدكم؟ كيف وضعت مصير شركتك في يد رجل يعتقد أنه يقبل خيانة وطنه ببساطة ولقاء مكافأة أو رشوة . . سمها ما تريد؟ ألا ترى أن خائن وطنه يخون تبعاً لذلك موكله، ومن يعامله؟ وكيف أكون أميناً على مصلحتك وأنا أساوم

وأقبل المساومة في حقوق بلادي؟ إنني قررت قطع علاقتي بك وإنهاء أي تعامل بيني وبين شركتك" . ولم أستطع مغالبة الغيظ الذي تفجر في نفسي، ففقدت السيطرة على أعصابي، وانسحبت من الاجتماع بغير استئذان وقلت: "إنكم جميعا أنت ووزير الخارجية وشركة قناة السويس أغبياء" وتوجهت إلى أحد الفنادق وحجزت مكانًا لي بأول قطار يغادر باريس إلى أمستردام في صباح اليوم التالي، وأبرقت بموعد وصولي إلى صديقي الهولندي المسيو "دراب" ولسوء الحظ أني وصلت في وقت مبكر في مطلع النهار، وفي صباح اليوم الأحد، ومع ذلك قابلني دراب وصديقه ومعاونه "بورز" بمحطة السكة الحديد ورافقاني إلى مكتب الشركة بشارع أمستل بأمستردام، وقد فتح أبوابه خصيصًا وصدر الأمر لحارس المبنى بإعداد إفطار لثلاثتنا، وبعد الإفطار سألني "دراب" : ما هذه المفاجأة، ومتى وصلت إلى أوروبا، وماذا وراءك؟ وشرحت له ما جرى في باريس، وأبلغته أني تنازلت عن توكيلي عن شركة باتينيول الفرنسية، ولا حيلة لي بالنسبة للشركة الهولندية فإن التنازل ينسحب عليها إذ إن القضية واحدة. ومصلحة الشركتين واحدة، وطلبت إيفاد مندوب إلى القاهرة ليتسلم مني ملفات القضية وأوراقها. وبادر صديقي الهولندي بالاتصال بشريكه الفرنسي تليفونيًا محتجًا على تصرفه أشد الاحتجاج، محملاً إياه وشركته المسئولية الكاملة عن مصير القضية، وانتهى الأمر باعتذار مكتوب بعث به لي رئيس الشركة الفرنسية، وتعهد بعدم التدخل مستقبلاً في شئوني الخاصة والعامة، وخصوصًا فيما بيني وبين شركة قناة السويس. ولكني في الوقت نفسه، طلبت ألا تتصل بي شركة باتينيول الفرنسية أثناء مباشرتي لقضية الشركتين في المطالبات المترتبة على قضية قناطر أدفينا، وأن يكون كل اتصال وتعامل بالنسبة لهذه القضية، وكذلك الوفاء والأتعاب والمعاملات المالية، عن طريق الشركة الهولندية وحدها، ومن أمستردام وليس من باريس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وإني أنبه إلى أن هذه التفاصيل بكاملها موجودة بملف من ملفات شركة قناة السويس السرية التي وضعنا أيدينا عليها بعد تأميم الشركة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م، وحينما استولت الدولة على مكاتب الشركة في القاهرة. وكنت ممن عهد إليهم بدراسة محفوظات الشركة وملفاتها السرية، فوجدت هذا الملف، ووجدت ضمن مفرداته أيضًا كتابًا من رئيس الشركة "شارل رو" إلى وزير خارجية فرنسا طلب فيه أن يتصل الوزير الفرنسي بزميله وزير خارجية هولندا لحمل الشركة الملكية الهولندية لأعمال الموانئ "شركة صديقي دراب" على قبول تنحيتي عن القضية باعتباري - على حد تعبير "شارل رو" - العدو اللدود في مصر للمصالح الغربية في قناة السويس، وقال رئيس قناة السويس في كتابه : إن المساعي التي بذلت عن طريق شركة باتينيول الفرنسية قد فشلت لسبب واحد هو تمسك الهولنديين بشخصي، ورفض الضغط الدبلوماسي، ولكن إذا تآزرت حكومة هولندا مع فرنسا، ووقفا صفًا واحدًا فإنه يمكن حرماني من هذا المورد الضخم، وبذلك تشل الحركة التي كنت أقوم بها في مصر ضد شركة قناة السويس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي : وأدع هذه الملفات الرسمية، وأعود بذاكرتي إلى تلك الحقبة، وما جرى فيها، فأجد صمودًا رائعًا من رئيس الشركة الهولندية "دراب"، ثم أجد في ملفاتي الخاصة كتابًا تلقيته من صديقي الهولندي في سنة ١٩٥٣م أخبرني فيه أن هجومًا ضده جربه بعض المساهمين في شركته أثناء اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين، وقيل فيه إن الشركة خسرت ما يزيد على نصف المليون من الجنيهات في مصر نصيبها في خسارة عملية قناطر أدفينا، وأن رئيس الشركة يمني المساهمين بكسب القضية المرفوعة أمام مجلس الدولة في مصر، ولكنه مخدوع وواقع تحت سلطان محام مصري هو شخصي، ويستعمل الأتعاب الكبيرة التي يحصل عليها من الشركة في ضرب المصالح الغربية في قناة السويس، ومحاربة شركة قناة

السويس، وانتهت المناقشة الحادة التي جرت في اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الملكية الهولندية بحمل رئيسها "دراب" على تقديم استقالته بعد أن قضى في خدمة الشركة خمسة وأربعين عامًا متصلة، وكتب لي بعد قبول استقالته يوصيني بالمضي في حمل الأمانة والدفاع عن شركته في القضية الكبيرة التي ارتبط مصير الشركة بالحكم فيها، ولكني عرفت كيف أناضل من أجل صديقي، واتخذت موقفًا حمل شركته على التوسل إليه كي يسحب استقالته، ويعود إلى مباشرة مهام منصبه. وكتب الله لنا التوفيق في القضية التي أصدر فيها مجلس الدولة المصري في آخر سنة ١٩٥٦م حكمًا كان صحيفة فخار للقضاء في مصر، فتحققت المعجزة، واستطعنا إنقاذ الشركة الهولندية وزميلتها الفرنسية من الإفلاس، وباءت محاولات شركة قناة السويس ورئيسها بخيبة أمل لم تكن متوقعه، ولذلك فإنه حينما صدر قرار رئيس الجمهورية في مصر بتأميم شركة قناة السويس، وحدث التآمر الاستعماري الذي انتهى بالعدوان الثلاثي المسلح على مصر، استطاع صديقنا "دراب" أن يحول مكتبه بشركته في أمستردام على مكتب دعاية صحفية واسعة لصالح مصر، وكان يعقد المؤتمرات الصحفية وينشر التصريحات والبيانات التي فند فيها الادعاءات الغربية، وكان وكأنه مصري، وكأن مكتبه سفارة لمصر في أمستردام. ويوم أن سحب الاستعمار المرشدين والموظفين الأجانب من مصر للتخريب، حضر إلى القاهرة ليقول للمسئولين إنه يضع جميع إمكانيات شركته في خدمة هيئة قناة السويس، وكان له دور كبير في تجنيد مرشدين، وإرسالهم بالطائرات إلى القاهرة، وجرى ذلك كله في صمت وكتمان شديد، وفاءً من الرجل الهولندي الكبير لصديقه كاتب هذه السطور، ولكي يكيل الصاع صاعين لشركة قناة السويس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ويهمني أن أقرر هنا أني في رسالة الدكتوراه التي قبلتها جامعة باريس في ٥ من يونيو سنة ١٩٥١م، وفي بياناتي وكتاباتي حتى آخر سنة ١٩٥٢م، كنت أدعو

لتصفية الشركة تصفية تدريجية، واعتبار الفترة المتبقية لانتهاء الامتياز في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م مرحلة انتقال، نعدّ فيها الجهاز الفني والإداري من المصريين الذين يتسلمون المرفق، ويستغلونه لصالح مصر فور انتهاء الامتياز.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولكن الشركة قد جنحت إلى التحدي والحرب المسعورة التي أشعلت نيرانها ضد شخصي مستعملة عملاءها ومأجوريها، وما ذكرته في الصفحات المتقدمة هو قليل من كثير، هذه الشركة كشفت عن وجهها الحقيقي، وقدمت الأدلة والبراهين على إصرارها على الاستمرار بصورة أو بأخرى حتى بعد ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م، ووقعت في أيدينا بيانات قطعت بأن هناك مؤامرات واسعة تدبر لمد أجل الامتياز أو تدويل قناة السويس قبل حلول يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م، وكان هناك أطراف في هذه المؤامرة في مقدمتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ووزير خارجية أميركا "جون فوستر دالاس" وقتئذ، وشركات البترول الأمريكية التي تعمل في الشرق الأوسط، وعميل كان محاميًا في مصر ونزح إلى أمريكا واسمه "سابا حبشي"، ويوم أن تكشف لي هذا مصادفة أعلنت في مقال افتتاحي نشرته في صحيفة قناة السويس الدعوة للحل الجذري الذي لم يعد له بديل عندي، وهو تأميم قناة السويس، والخلاص منها بجرة قلم، ورحت في جميع محاضراتي ومقالاتي، وكل ما صدر عني، أنادي بالتأميم وأدعو له ليلاً ونهاراً، وادّعى البعض أن هذه الدعوة ضرب من الجنون، ولكن الله سبحانه هيأ الأسباب، وحدثت ثورة٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦م، وظهر على مسرح الحياة العامة، وحكم مصر المرحوم جمال عبد الناصر، الذي توفرت له الجرأة والشجاعة بالقدر الذي لم يتوافر لحاكم سبقه، فضرب ضربته، وجعل العمل الذي وصفوه بأنه جنون هو بعينه الحقيقة الواقعة، التي ركع أمامها الاستعمار، وسلم بها العالم كله، والخير فيما اختاره الله الكبير المتعال.

الفصل السادس

الدعوة لتأميم قناة السويس

الدعوة لتأميم قناة السويس

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: فيما تقدم تحدثت عن مواقف في هذه القضية للملك السابق، ولبعض وزرائه، ومنهم علي ماهر، وقد امتدحت هذه المواقف التي لم تكن موالية لشركة قناة السويس، بل كانت على عكس ذلك تماما، امتدحتها إحقاقًا للحق، ولكي أكون أمينا إلى أبعد الحدود في كتابة التاريخ. ولكن أحداً من هؤلاء لم يذهب إلى حد التفكير، ولو للحظة واحدة، في تأميم قناة السويس، وإنما كانوا يسايرونني في التجهيز لما يجب عمله فور انتهاء أجل الامتياز في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م؛ حتى لا يحل هذا الميعاد قبل أن تكون مصر على أتم الاستعداد لإدارة قناتها. وقد أثنيت على مواقف محددة لحكومة الوفد برئاسة المغفور له مصطفى النحاس، ولكن لا يفوتني أن أسجل هنا أن وزير المالية والداخلية في وزارة الوفد، الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين، وهو صاحب أكبر نفوذ في حكومة الوفد وقتئذ ،كانت له تصريحات عجيبة بالنسبة لموضوع التأميم، فقد زار باريس، وأولمت له شركة قناة السويس في سنة ١٩٥١م، وسأله الصحفيون هناك عما يقال عن احتمال تأميم قناة السويس، فاستنكر الدعوة لتأميم الشركة، وحمل عليها حملة شديدة، وأكد أن الحزب الذي ينتمي إليه، والذي كان يشغل فيه منصب السكرتير العام لن يفكر قط في تأميم الشركة، وأكد أن الشركة ستكمل المدة المتبقية من عقد الامتياز، وأؤكد للقارئ أنه لو قدر للعهد السابق على ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م أن يستمر لاستمرت شركة قناة السويس باقية على أحسن الفروض حتى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨م، بل كان ممكنًا أن تستمر بعد هذا التاريخ ولو في صورة أخرى.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وإلى وقت قريب جداً كان بعض المثقفين المصريين الذين نفد صبرهم بسبب الشلل المستمر الذي

أصاب قناة السويس نتيجة لحرب الأيام الستة في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٧م، كان هؤلاء يسألونني سؤالاً عجيباً. . فيقولون: لو أننا عالجنا المشكلة في إطار تعاقدات القرن التاسع عشر، وتركنا الشركة حتى تاريخ انتهاء الامتياز في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م، أما كان هذا أولى، وكان يمكن أن يجنبنا المصائب الثقال، وكان ردي على هؤلاء هو أننا كنا قبل تأميم الشركة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م في سباق مع الاستعمار، وكان الاستعمار مصمماً على مدّ أجل الامتياز أو تدويل القناة لبقاء قبضته على هذا الشريان الحيوي، وما كان ليرفع هذه القبضة قطّ عن قناة السويس في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م، وقد رفعها جمال عبد الناصر في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦م، بعمل جبار ومباغت، ما كان ممكناً بأية حال أن تتحرر قناة السويس. وتؤكد هذه الحقيقة الوثائق التي سنتكلم عنها في هذا الفصل من مذكراتنا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: في السنوات الأخيرة للعهد السابق على الثورة كانت حياة مصر السياسية مضطربة غاية الاضطراب. وكنت في باريس في سنة ١٩٥٠م حينما ظهرت فضيحة ما سموه بالأسلحة الفاسدة، وكان الملك السابق فاروق يقضي أوقاتاً طيبة بملاهي "دوفيل" وأنديتها الليلية، وكانت صحف فرنسا تحمل عليه عملات عنيفة، وتصفه بكلمة ملك "الباكاراة"، وكانت اليهودية الدولية ومعها أبواق الدعاية الصهيونية والأمريكية والبريطانية تجسم من انحرافات فاروق، وبطانة الجواسيس التي أطبقت عليه إلى نهايته. وفي صيف ذلك العام حدث أن النائب العام في مصر ـ واسمه "محمد عزمي" فيما أذكر ـ قد قام بتفتيش بعض خزائن القصر في مناسبة تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة، وقامت حملة جريئة في مجلس الشيوخ ضد الملك السابق، تزعمها محام جريء في مصر هو الأستاذ مصطفى مرعي، وتحدثت الصحف في باريس عن احتمال مظاهرة في القاهرة شبيهة بالمظاهرة التي تزعمها المرحوم "هنري سباك" في بروكسل، والتي حرّمت على ملك بلجيكا أن

يبيت ليلة في بروكسل، وقد أحضره إليها الأمريكان وحموه بمدرعاتهم ومصفحاتهم، وتم إجلاء المتظاهرين من زعماء بلجيكا وكبار ساستها عن عاصمة ملكه. وقالت بعض صحف فرنسا إن شيئًا كهذا سيحدث في القاهرة حينما يعود إليها باريس بعد أيامه ولياليه الصاخبة في "دوفيل". وانتقل فاروق وبطانته من أمثال "كريم ثابت" إلى مدن الريفيرا، وهناك اجتمع به رئيس وزرائه النحاس. وأبدى فاروق رغبته في عدم العودة إلى عرشه، وهذه حقيقة علمتها فور حدوثها؛ بحكم منصبي في السفارة المصرية. وعلمت علمًا يقينًا أن النحاس ـ رحمه الله ـ أكد للملك السابق أن ليس ثمة خطر قطّ من عودته إلى مصر، وتوسل إليه كي يعود إلى مصر، وأكد له أنه سيضرب بيد من حديد على الذين يتحرشون بالملك السابق في مصر من أعضاء مجلس الشيوخ وغيرهم. وشكر الملك رئيس وزرائه، وقيل إنه كان متأثرًا لأنه لم يكن ينتظر من غريمه السابق مصطفى النحاس هذا التفاني في الإخلاص للعرش وصاحبه. وقد أكدت لنا المصادر الدقيقة للأخبار حينئذ أن فاروق عائد إلى مصر، ولكن أيامه فيها محدودة، وأنه سيسقط في أي لحظة. وكانت الأحداث تسير مسرعة في هذا الاتجاه، الذي باركته أبواق الدعاية العالمية مبكرًا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: لكل هذا لم يكن وقوع ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢م مفاجأة لي، وكنت أفكر قبل قيام الثورة في مصير قضية قناة السويس، إذا اشتعلت نيران الثورة، وكنت متفائلاً. وقد أوضحت في الفصل السابق ما فعله أول رئيس وزراء في عهد الثورة، وهو المرحوم علي ماهر. وبعد استقالته تربصت وانتظرت الوقت المناسب الذي أحمل فيه ملف قناة السويس إلى قادة الثورة، وقد حدث هذا بأسرع مما كنت أتوقع، وبيان ذلك كما يلي:

زارني صديق قديم هو المرحوم "الدكتور محمود صالح" الذي كان يدرس في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وكان معروفًا بميوله الشديد للنازية، وكان قبل قيام الحرب العالمية في سبتمبر سنة

١٩٣٩م، يشاركني في جولات، كنا نرصد فيها معًا أسماء وعناوين وتحركات اليهود المقيمين في مصر، والمعروفين – وقتئذ – بأنهم طوابير خامسة للصهيونية أو للشيوعية، وانقطعت أخبار صديقي الذي عاد إلى برلين، فور قيام الحرب العالمية الثانية، وكنت أعتقد أنه مات إلى رحمة الله، أثناء الحرب، ولكنه ظهر في مصر فجأة في سنة ١٩٥٢م، وعاد لزيارتي باستمرار. ولما أن وقعت ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢م، أخبرني أنه اتصل بالضباط الأحرار، وكان فرحًا بهم، كثير الثناء عليهم، وطلب مني أن أصحبه إلى مقر الثورة وقيادتها العامة، فاعتذرت عن إجابة طلبه وقلت إن جماهير من المنافقين والعناصر الانتهازية سعت إلى قيادة الثورة وتسابقت نحوها. وأخشى ما أخشاه أن أذهب وأختلط بطوابير هؤلاء، وهم طلاب حاجات ولست منهم، ولكن إذا دعاني قادة الثورة لمقابلتهم فسوف أسعى إليهم مرحبًا، وفي يدي الملف الكامل لقضية قناة السويس. ويبدو أن الدكتور محمود صالح ـ الذي مات إلى رحمة الله، بعد هذا التاريخ بقرابة عامين ـ قد تكلم عني في القيادة العامة، ونبه الضباط الأحرار لشخصي، وزارني ليقول لي إن رجال الثورة قرروا استدعائي لمقابلتهم، ومطلوب مني أن انتظر مكالمة تليفونية.

ثم يكمل الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد أيام قلائل، وكنا في أواخر أغسطس أو أوائل سبتمبر ١٩٥٢م، دق جرس الهاتف بمكتبي، وجرى الحديث الآتي:

ـ هنا القيادة العامة، إلى أي وقت تستمر في مكتبك؟

مصطفى الحفناوي: حتى الساعة الثامنة والنصف.

الضابط المتكلم (ولم يذكر اسمه): سنزورك في مكتبك اليلة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد فترة قصيرة عاد لمكالمتي ليقول "عندنا مؤتمر الليلة، ونحن مشغولون، فهل تسمح بالحضور للقيادة العامة لنتحدث معك؟.. ولم أكن أعرف معنى كلمة مؤتمر

بلغة العسكريين، وأنها تعني اجتماعًا . . وذهب إلى مقر القيادة العامة بمنشية البكري، فقابلني ضابط برتبة "صاغ" واسمه "إبراهيم الطحاوي" وقدمني لضابط شاب فارع القامة برتبة "بكباشي" وقال وهو يقدمني. هذا هو الأخ جمال عبد الناصر الذي يتقدمنا في صفوف ضباط الثورة. وكان جمال عبد الناصر ـ رحمه الله ـ يشغل وظيفة اسمها "مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة"، وكان في عينيه بريق ينمّ عن حدّة ذكاء، وقوة إرادة وقوة شخصية، وكان الناس يقولون همسًا إنه القائد الحقيقي للثورة، ولكنه متنكر خلف منضدة مكتبه المتواضعة، وخلف ستار اسمه "اللواء محمد نجيب".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتواعدت مع الأخ إبراهيم الطحاوي على لقاءات يومية، وتوثقت صلتنا بسرعة، وتعرفت في القيادة العامة بمجموعة أخرى من قادة الضباط الأحرار أذكر منهم المرحومين: عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، والأستاذ كمال الدين حسين، وتكلمت طويلاً مع المرحوم جمال عبد الناصر الذي طلب مني أن أفسر له موضوع قناة السويس الذي أنا مشغول به ليلاً ونهاراً. وشرحت له في إيجاز تاريخ القضية ومشكلات قناة السويس المعاصرة بالتفصيل، وكان شديد الإصغاء لكل كلمة قلتها، وقال عبارة واحدة دلتني على صفاء ذهنه، ودقته في وضع خططه. حيث قال لي ـ رحمه الله ـ وهو جالس بحجرته في القيادة العامة بمنشية البكري، وبعد قيام الثورة ببضعة أسابيع، العبارة التي أذكرها وتدوي في أذني حتى الآن: "اسمع يا دكتور . . علينا أن نركز جهودنا في إجلاء الاحتلال البريطاني عن قاعدته في قناة السويس. وإني أعدك بتأميم شركة قناة السويس بعد الجلاء مباشرة. ولكن إذا تعرضنا لموضوع الشركة قبل الجلاء سوف تتعقد المسائل ولن نستطيع أن نفعل شيئًا . . !!" والذي راعني في السنوات التالية، هو أن جمال عبد الناصر حافظ على خطته هذه، وحدث جلاء الإنجليز عن القاعدة، ورفع عبد الناصر عليها علم مصر بعد جلاء آخر جندي بريطاني في يونيو سنة ١٩٥٦م، وأمم شركة قناة السويس في يوليو سنة ١٩٥٦م.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: لازمت السيد إبراهيم الطحاوي يومياً، حتى إنه كان يغادر بيته بالجيزة صباحاً، ويحضر إلى داري بشارع أهرام الجيزة، قبل مغادرتها، فكنا نبدأ يومنا صباحاً، ويتكرر لقاؤنا في اليوم الواحد، ويستمر مساءً، وقد نسهر إلى ساعة متأخرة بالقيادة العامة بثكنة البكري. وتقرر إنشاء هيئة سميت هيئة التحرير، وطلب مني أن أسهم في تأسيسها، وإعداد ميثاقها، وقيل لي "ساعدنا في ذلك، ثم نتفرغ لموضوعك قناة السويس، واشتركت في اجتماعات طويلة من أجل هذه الهيئة، وحضر آخرون من رجال الثورة هذه الاجتماعات، وأداروا المناقشات فيها ساعات طوالاً، ومنهم السيد/ عبد اللطيف البغدادي الذي عرفته يومئذ معرفة جيدة. ثم اشتركنا في وقت متأخر في اجتماعات بعواصم بعض المحافظات. وأكثر من ذلك. أبلغني السيد/ إبراهيم الطحاوي أنه تقرر بعد تأسيس تلك الهيئة أن يسند إلى شخصي منصب سكرتيرها العام، وقال إن مجلس قيادة الثورة أصدر قراراً بهذا. ولذلك فإنه في أول عيد من أعياد الثورة، في ذكرى انقضاء ستة أشهر عليها، أقيم احتفال حكومي وشعبي كبير بهذا العيد في ميدان التحرير، وفوق المنصة خصصت مقصورة لأعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، وعين لي مكان بينهم جلست فيه أثناء الاحتفال بصفة السكرتير لهيئة التحرير. وعدل عن هذا القرار لأن المرحوم جمال عبد الناصر شغل منصب السكرتير العام لهيئة التحرير، وقد سارت الهيئة في الطريق الذي سارت فيه. ثم حل محلها تنظيم آخر باسم الاتحاد القومي الذي زال بعد هذا ليحل محله الاتحاد الاشتراكي فيما بعد.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقبل ظهور هذه التنظيمات أخطرت بأن قيادة الثورة رأت في أواخر خريف سنة ١٩٥٢م، أن تنظم موسماً ثقافياً في نادي القوات المسلحة بالزمالك، وكان اسمه وقتئذ "نادي الضباط"، ورأت أن أفتتح هذا الموسم الثقافي بمحاضرة عن قناة السويس، وفي الأسبوع التالي ألقى المرحوم عبد العزيز عبد

الله سالم وزير الإصلاح الزراعي محاضرة عن قانون الإصلاح الزراعي، وكان الأستاذ الدكتور طه حسين هو المحاضر في الأسبوع الثالث. وكان يوم محاضرة الافتتاح هو ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢م. وقد اختير هذا اليوم بالذات تذكيراً بالتاريخ الذي ينتهي فيه امتياز قناة السويس. ولم أعدّ المحاضرة، وإنما ارتجلتها، واستغرقت ساعة كاملة، وحضر جمع كبير من كبار ضباط الجيش من مختلف الأسلحة والرتب وبينهم أعضاء مجلس قيادة الثورة، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة وقتئذ اللواء محمد نجيب الذي قرأ في الميكروفون بعض قصار السور القرآنية الكريمة، وقدمني للحاضرين وحينما ارتقيت المنصة، عرضت المشكلات عرضًا مركزًا، وقلت بصريح اللفظ إني أطالب بتصفية شركة قناة السويس التي هي أداة الغرب في استعمار بلاد المسلمين، وإذا كان لا بد من تأميمها، فعلينا أن نؤممها، ولكن على القوات المسلحة المصرية أن تكون مستعدة براً وجواً لمواجهة نتائج التأميم ذلك أن الحرب واقعة لا محالة، ستحاربنا إنجلترا وستحاربنا فرنسا حتما، ويجب أن نستعد بالسلاح. وبينت في محاضرتي أسباب ذلك وكنت وكأني قرأت في كتاب مفتوح.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي صباح يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢م، نشرت الأهرام وبقية صحف الصباح نص محاضرتي، وأخطر من المحاضرة نص البيان الرسمي الذي صدر على لسان اللواء محمد نجيب، وقد عانقني فور انتهاء محاضرتي، وارتقى المنبر وطلب من الحاضرين أن يرددوا من ورائه قسماً مغلظًا بتنفيذ توصياتي بالحرف الواحد.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد أيام قلائل وصلني كتاب بتوقيع السيد/ محمد مجدي حسانين بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء، أبلغني فيه أن مجلس الوزراء قد أصدر قراراً بإنشاء مكتب يلحق بمجلس الوزراء لجمع الوثائق وعمل الدراسات اللازمة للاستعداد لاستلام قناة السويس فور انتهاء عقد الامتياز، وأن

الحكومة المصرية عهدت إليّ بهذا المكتب، ولي أن أختار مكانه بدار مجلس الشيوخ أو برئاسة مجلس الوزراء. وكان المهندس محمود يونس مستشاراً فنياً لمجلس الثورة، وكان حارساً على القصور الملكية، وبهذه الصفة صدر إليه الأمر بأن يضع تحت تصرفي محفوظات قصر عابدين التاريخية. وتراخى تنفيذ هذا القرار، ثم ما لبثت أن أحسست ببرود جو العلاقة بيني وبين الحكومة، واتجاهًا للعدول عن القرار المشار إليه. ولم أكن أعرف الأسباب يومئذ، ولم يخبرني أحد بما وجدته بعد تأميم الشركة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م، في ملفاتها السرية، حيث وجدت ملفًا فيه ترجمة لمحاضرتي في نادي الضباط، وترجمة لتصريح اللواء محمد نجيب، وتقريراً موقعًا من المستر "كافري" سفير الولايات المتحدة الأمريكية، ومذكرة موقعه من السفير البريطاني في القاهرة، وقد توجه سفيرا الدولتين معًا إلى اللواء محمد نجيب بإنذار رسمي طلبا فيه من حكومة الثورة تحديد موقفها، وهل حقيقة لديها النية في تنفيذ ما أنادي به، وهو فيما وصفه السفيران مشاغبة وإثارة وتخريب!! وعرفت بعد قراءة هذا الملف أن ساعد الثورة كان ضعيفًا، وأن الدولة الاستعمارية الغربية واجهت الأمر بهذه الصرامة، فأصبح الاتصال بشخصي في موضوع قناة السويس أسباب متاعب اقتضت الحكمة إرجاءها إلى الوقت المناسب..

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأصابتني في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢م أشد كارثة تعرضت لها في حياتي، ذلك أني كنت أعيش مع أولادي بفيلا فاخرة كنت أملكها بشارع أستوديو الأهرام، وكان ابني البكر المرحوم زياد مصطفى الحفناوي قرة عيني وغاية آمالي، وكنا نستعد للاحتفال ببلوغه اثنى عشر ربيعًا، وعاد من مدرسته قبيل الظهر فحضر إلى دارنا زميل بالمدرسة ليسأل عن الواجبات المدرسية في أسبوع حيث كان هذا التلميذ قد تخلف عن مدرسته. وبينما كان ولدي يملي لزميله قائمة الواجبات، وكانا واقفين بباب دارنا مرت فجأة سيارة صغيرة كانت تتدرب على قيادتها طفلة بلغت من العمر

وقت الحادثة عشر سنوات وعشرة أشهر، ولكنها كانت طفلة مدللة لجار لنا فتنته النعمة، وهو مقاول طلاء بيوت كان من أثرياء الحرب جهولاً ليست له مقومات، فسمح للطفلة بهذا العبث الذي أودى بحياة ولدي البكر في يوم ميلاده الثاني عشر؛ حيث تعثرت في قيادة السيارة، وصعدت بعجلاتها الخلفية إلى رصيف دارنا فسقط تحت العجلات ومرت على جسده النحيل فأحدثت نزيفًا داخليًا وورمًا في جنبه الأيمن، ونقل على الفور إلى المستشفى الذي كان يعمل به صديقي الجراح العلامة الدكتور أحمد أبو ذكري الذي بادر بإجراء عملية نقل دم للمصاب، ولكن فاضت روحه أثناء العملية، وتحطم قلبي، ودخلت منذ تاريخ الحادث في ظلام دام، وقررت وقتئذ اعتزال صناعة المحاماة. وقد ضاعف من آلامي أنه بعد الحادث ببضعة أشهر، ولد ابني طارق، وفي جنبه الأيمن إصابة شقيقه التي انتقلت إلى جسده، وكانت صورة طبق الأصل، وأجريت له جراحة استئصال الكلى اليمنى بعد أن بلغ من العمر سنة وثلاثة أشهر. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أصابته منذ بلوغه من العمر ثلاثة أشهر نوبات حادة شبيهة بالصرع، وعند النوبة كان جسده الضعيف يرتجف وتتقلص عضلات وجهه حتى يأخذ سحنة شقيقه القتيل حينما كان يسلم روحه إلى بارئها. وليس لهذه الحالة في مصر مَن يعالجها أو يستطيع عمل أي شيء بالنسبة لها، فنقلناه إلى باريس، ثم إلى أمستردام، ولندن، ثم إلى باريس، وأجريت له عمليات بالغة عناية الدقة والخطورة بمعرفة الأستاذ "مارسيل دافيد" الذي قالوا عنه إنه أكبر جراح ومتخصص في المخ في أوروبا بأسرها، وبفضل من الله سبحانه استطاع أن ينقذ حياة ولدي طارق، ولكنه - وقد تجاوز العشرين من حياته - مازال تحت العلاج معوقًا ومتمتعًا بمواهبه العقلية بالكامل، ولم يستطع أن يتعلم في مدرسة بل تعلم ما استطاع أن يتعلمه في البيت على أيدي مدرسين ومدرسات على أعلى المستويات. وقد أفاد كل من "مارسيل دافيد" و"هارفي جاكسون" بلندن أن المريض أنقذ حياة أمه حينما رأت بعينيها حادث الابن

البكـر، فقـد كانت الصدمة كافية للقضاء على الأم، فامتصها الجنين وهـو بـين أحشاء أمه وأنقذ حياتها، ولن يتخلص جهازه العصبي من نـتائجها إلا في مـوعد لا يعلمـه إلا الله. وكان حتمًا عليّ أن أضاعف الجهـد للحصول على المال اللازم لعلاج ابني المريض في الخارج، وهو نقـد أجـنبي لا يتيـسر تحـويل مقابلـة من مصر، وكان صديقي دراب وشـريكته الهولـندية أكـبر عـون لي في هذه المحنة القاسية، وشاء الله سـبحانه أن أمـارس صناعة المحاماة على الصعيد الدولي وأن أحصل على رزق حلال واجهت به هذه المشكلة.

يقـول الدكتور مصطفى الحفناوي: على أن انشغالي بمحنتي وما تفـرع عـنها مـن ظـروف أشـرت إلـيها، باعـدت بيني وبين صديقي إبـراهيم الطحـاوي وزملائـه مـن رجـال الثورة لانشغالي كل الوقت بمـتاعبي. وأشـهد أنهـم كانـوا مـن المـروءة والـنخوة بحـيث تابعـوا مشكلاتي الخاصة، وكانوا مواسين ومجاملين، وكانت للمرحوم جمال عـبد الناصـر لفتة إنسانية لا أنساها؛ ففي سنة ١٩٥٣م قرر الأطباء في القاهـرة ـ بعـد "كونـسولتو" طويل ـ نقل المريض إلى باريس أو لندن في أقـل مـن ثلاثـة أيـام، وكـان ينبغـي أن تـسافر معـنا زوجتي وبقية الـصغار، وأبـرقت للمـرحوم عـبد الناصـر فتدخل شخصياً وأصدر الأوامـر المكـتوبة المـشددة للتغلب على الروتين، وتمت الإجراءات في الجـوازات ورقابة النقد في أقل من أربع وعشرين ساعة. وكان ـ رحمه الله ـ كلمـا لقـيني في الـسنوات التالـية، وفي زحام أعياد النصر في بور سـعيد وغـير ذلـك مـن المناسبات، يستوقفني كلما صافحته ليسألني تفـصيلاً عن أخبار الابن المريض. ولن أنسى له ذلك ما حييت، رحمه الله، وجزاه عن ولدي خير الجزاء.

يقـول الدكـتور مـصطفى الحفناوي: ذكرت الجانب الإنساني في عـبد الناصـر، ويقابـل ذلـك مـا قرأته في ملفات شركة قناة السويس حينما ضبطت بعد التأميم، وطلب مني دراستها واستخلاص ما يمكن أن يـستخلص منها، فقرأت ملفـاً ورد فيه كلام عن حادث قتل الابن

البكر، وبرقيات شفوية بعث بها الوكيل الأعلى للشركة من مكتبه بشارع "لافلوغلي" بقصر الدوبارة إلى رئاسة الشركة بشارع أستورج رقم (١) بباريس، يزف لها أخبار محنتي ليؤكد أني من وطأة هذه المحنة سوف أعجز عن مواصلة الحرب ضدها، ولم أعد الرجل الذي يخشونه، وغير ذلك من عبارات التشفي التي تبرأ منها رسائل السماء، والخلق الإنساني.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحدث عكس ما كانوا يتوقعونه، ووصلت في المعركة إلى أقصى مداها، وأضحت القضية عندي لونًا من العبادة، وعملاً أتقرب به إلى الله، وأناجي به روح ولدي البكر "زياد مصطفى الحفناوي"، الذي كان عونًا لي وقت إعداد رسالتي، نعم أصبحت أقوى مما كنت. وآية ذلك أنني وأنا أتقبل العزاء في ولدي البكر، وصباح اليوم الذي واريته فيه التراب، توجهت إلى دار القضاء العالي في ملابس الحداد، وترافعت أكثر من ساعتين في إحدى القضايا لصالح نقابات العمال، وأبيت أن تؤجل المرافعة بسبب محنتي، وكان عمال الشركة يشغلون بعض صفوف المقاعد المعدة في القاعة للجمهور، وقد رأيت وجوها غطتها الدموع المنهمرة حينما كنت أغالب ضعفي، وتنطلق صرخاتي من قلبي ضد شركة استعمار الغرب للشرق، وآية ذلك دار زياد لمكافحة الاستعمار التي أسستها بحي جاردن سيتي غداة رحيله، وقصة هذه الدار تتلخص في أن زميلي واسمه الأستاذ صبحي برسوم، زارني معزيًا في ولدي البكر، وروى لي أن إحدى كريماته أصيبت بلين عظام أحدث تقوسًا في العمود الفقري، وأنه يريد أن يسافر إلى أوروبا لمعالجتها، وأن الذي يملكه هو الفيلا الصغيرة رقم ٤ بشارع إبراهيم نجيب بجاردن سيتي، ومساحة المبنى والحديقة أربعمائة وخمسة وعشرين مترا، وقال إنه يعرضها للبيع، ويطمع في وساطتي لدى شركة مقاولات تشتريها، فأجبته أني أشتريها بالثمن الذي طلبه وهو نحو سبعة آلاف جنيه، وعاينتها وحررت العقد، وسلمته مقدم الثمن في دقائق

معدودات، وتم التسجيل والسداد باقي الثمن في أقل من شهر واحد. جرى ذلك وأنا في غير حاجة إلى تلك الفيلا الضئيلة وحديقتها، ولم أكن أعلم ماذا أفعل بها، وإذا بهاتف من أعماق نفسي يقول "لتكن دارًا لصحيفة قناة السويس" وسميتها بهذا الاسم "دار زياد لمكافحة الاستعمار"، وطلبت من أحد المقاولين إخلاء حديقتها - وهي أكبر جزء من مساحتها - من الأشجار الباسقة التي كانت تغطيها، وإقامة بناء من طابقين: الأرضي منه مبنى مطبعة، والثاني للإدارة. وبسرعة خاطفة شيد البناء واشتريت المطبعة وملحقاتها من ماكينات وصناديق حروف، وفوق البناء رفعت لافتة مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية، وبأحرف مضيئة وملونة، لافتة عالية كتب فيها بعد كلمة "دار زياد لمكافحة الاستعمار" "جريد قناة السويس تطالب بتأميم شركة قناة السويس"، وفي الجزء الباقي من الأرض أقيمت زاوية للصلاة، وعين فيها مؤذن، ودارت عجلات الطباعة والمحرك الكهربائي مع الأذان وصلاة جميع الفرائض، واتخذت لنفسي مكتبًا بالفيلا الأصلية التي كانت موجودة من قبل، وخرجت أعداد صحيفة قناة السويس من هذا المبنى المتواضع، وسرعان ما تحولت الدار إلى ندوة يلتقي فيها رواد من الأصدقاء، ومن طلاب الجامعات، وعمال شركة قناة السويس وغيرهم، وهذا كله لم يتعارض قطّ مع المصلى والفرائض في أوقاتها، ومنها فريضة الجمعة. وقد تفضل شيخ الجامع الأزهر بتكليف قسم الوعظ والإرشاد بأن يبعث للزاوية خطيبًا ممتازًا في كل يوم جمعة حتى ضاقت الدار بالمصلين، وغطت الحصر الجزء المواجه للدار من شارع قناة السويس، واستمر الحال كذلك حتى يوم تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦م، ولم تعد الدار غير ذات موضوع، فقررنا إزالتها، وإقامة عمارة سكنية، ليس للاستغلال ولكن لتكون لأولادي، الطابق الأرضي منها مسجد يحمل اسم المرحوم ولدي زياد، وقد افتتح في أول أبريل سنة ١٩٥٧م، وخلفه مكتبة تضم فيما تضمه المحفوظات التي استقيت منها معلوماتي عن قناة السويس، والعديد من المراجع والمؤلفات العربية

والأجنبية، وفوق هذا الطابق سبعة طوابع، كل منها شقة واحدة؛ لتكون سكنًا لولد من أولادي، أو إحدى بناتي، وعددهم سبعة، أي أنه مجمع سكني لأسرة واحدة، وللابن البكر المتوفى نصيب كالباقي، ونصيبه مسجد تقام فيه الصلوات، وأتحمل نفقاته الجارية بالكامل.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ويؤسفني أن أقرر أن إحدى الوزارات فاجأتني بأمر الاستيلاء على الأربع الطوابق الأولى بقيمة إيجارية حددتها عنوة واقتداراً، وحينما انتهت المكاتب التي استعملت الطوابق المذكورة حل محلها مكتب إحدى الوزارات، وخفض الإيجار بتشريعات متتالية بنسبة خمسين في المائة، وليست هذه شكواي، وإنما أشكو الطريقة التخريبية التي درجت عليها إحدى الوزارات، والتي وصفها خبير هندسي ندبه القضاء المستعجل لمعاينة المبنى، فأثبت أموراً يندى لها الجبين، ومازال التخريب مستمراً، وأولادي وهم المالكون يحتاجون للسكنى بعد أن تزوج مَن تزوج منهم وأنجبوا، وكنت ـ وما زلت ـ أشكو للوزراء الذين تعاقبوا فلا أجد غير آذان صماء، وكان هذا هو المصير المؤلم للمكان الذي انطلقت منه الصرخة المدوية بتأميم شركة قناة السويس، وكان هذا هو الجزاء الرسمي لصاحب هذا النداء، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقد انطلقت شائعات حاولت النيل من عملي والإساءة لشخصي، وكانت تنقل بألسنة أصدقاء وزملاء كان بعضهم من رجال القضاء العالي، فماذا قالت هذه الشائعات؟ قال بعضهم إنني أطالب بمنصب كبير في شركة قناة السويس السابقة، وإن الحملات التي كنت أشنها مؤيدة بالوثائق تستهدف الضغط على الشركة، وأن تفرض عليها الخلاص من حملاتي بتعييني في إحدى الوظائف التي أسالت لعاب كثيرين من أبناء الأسر الكبيرة، ومن أصحاب التخصصات العالية. وكانت هذه الشائعة سخيفة ومفضوحة؛ إذ لم يكن معقولاً أن تمنح الشركة إحدى وظائفها الكبرى لرجل قالت في بعض مراسلاتها الرسمية مع الدولة

إنه متخصص في لعنها ليلاً ونهاراً، وفي الطعن في شخص مؤسسها "فرديناند دي لسبس" وغيره من رجال الشركة الأحياء منهم والأموات، وانطلقت شائعة أخرى قالت إني أستعمل جريدة السويس في ابتزاز أموال الشركة، وكانت هذه الصحيفة أسبوعية، وكانت تصدر بغير انتظام، فقالوا إن الشركة حينما تعطي ما كنت أطلبه كانت الصحيفة تحجب، ولا تظهر أسابيع متتالية، وحينما تقبض يدها أو تتراخى في العطاء يظهر عدد من هذه الصحيفة وبه فضائح للشركة مثيرة ومؤيدة بالوثائق والصور. ولو أن شركة قناة السويس بقيت حية إلى يومنا هذا، ولم تؤمم، لتركت الدنيا وسمعتي في الميزان، ولكان من أهل وطني مَن يصدقون تلك الشائعات أو يفرحون بها ويروجون لها، ولكن شاء الله سبحانه أن يوفق عبده وابن عبده المرحوم جمال عبدالناصر لتأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م.

وبفضل المباغتة وجدت ملفات الشركة السرية في مكتب الشركة بالقاهرة بحالتها، ولم تمسّ، وقامت لجان تحت رقابة ضباط ندبتهم المخابرات العامة بفحص هذه الملفات السرية، وترجمة ما فيها في تقارير كانت ترفع أولاً بأول إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فماذا جاء عني في هذه الملفات؟.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: إنها ملفات ضخمة تجاوز عددها الخمسة وستين ملفا فيها ترجمة إلى اللغة الفرنسية لكل محاضرة ألقيتها، أو مقال صدر عني سواء نشر في صحيفة قناة السويس أو غيرها، وتبين من الأوراق أن الشركة كانت تتعقبني في جميع تحركاتي من ساعة خروجي من بيتي إلى أن أعود إليه، وكانت قد أنشأت في إدارتها بقصر الدوبارة مكتباً خاصاً سمى "مكتب مكافحة الحفناوي"، وكأني كنت الوباء الذي يخص جهاز لمكافحته وكان هذا المكتب يترجم كل ما يصدر عني، ويحرر التقارير الدورية والبرقيات العاجلة التي ترفع إلى باريس. ودرست ودرس معي آخرون الأوراق

التي صدرت عن ذلك المكتب الذي سموه مكتب مكافحة إنسان بعينه . ولم نجد في أوراقه شيئًا من تلك الشائعات أو حربًا نفسية تقرر أن تشن ضد شخصي ، وإنما ـ على العكس ـ تبين أن الشركة كانت قد استعانت بهيئة من علماء القانون الدولي الأوروبيين ، ومعهم أستاذ بجامعة القاهرة ، وعهدت إلى هذه اللجنة بدراسة ترجمة دقيقة للمجلدات التي وضعتها باللغة العربية عن قناة السويس وترجمته إلى اللغة الفرنسية ، وطلبت من هذه اللجنة العلمية التي شكلت على أحسن مستوى ، أن تدلها على الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها للرد على المجلدات ، واكتشاف أخطاء أكون قد تورطت فيها لتجسيمها واستخدامها في دعاية تستهدف تجريد مجلداتي من قيمتها العلمية . وبعد دراسة طويلة رفعت اللجنة من علماء القانون الدولي تقريرها إلى رئاسة الشركة ، وقالت فيه إنها تحذر من محاولة الرد علي أو تجريحي ، لأنه ليس فما كتبت ثغرة واحدة تستطيع الشركة أن تنفذ منها ، وكانت هذه هي الأمانة العلمية التي تحلت بها لجنة تقاضت أتعابًا لا يستهان بها ! !

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي : ومرت السنوات ، وأصبحنا أحسن حالاً ، وأتذكر دائمًا ابني وفلذة كبدي الذي توفاه الله . وأصبح أبنائي جميعهم على درجة عالية من العلم . . وساعدني الرئيس عبد الناصر كثيراً ، رحمه الله .

وعاش الدكتور بقية حياته في عزلة تامة بعيداً عن أعين الآخرين هو وزوجته في مكان هادئ على شاطئ البحر الجميل بمنطقة العجمي بالإسكندرية . وهاجر أبناؤه للخارج ويعيشون هناك في أمريكا . . وعاش الدكتور على ذكرياته الغالية مع رجال الثورة ومع رجال السياسة هو وشريكة حياته العظيمة . وبعد فترة توفاه الله برحمته الواسعة . رحمة الله عليه هو والزعيم الخالد المرحوم جمال عبد الناصر ، والزعيم الخالد المرحوم محمد أنور السادات .

تمت بحمد الله وتوفيقه ، ،

محتويات الكتاب